



یا کبک یا کبک یا کبک

تاریخ چهارم محرم الحرام روز شنبه ۱۲۹۲ هجری بمبلغ چهارصد و بیست و شش

قال ابوالمصنف  
من کتب هذه الح  
فکون قادرا علی

# هو الزاق و القوة لمتین

مدرسه کهنه محمديه و روضه غریبه تصنیف قطب الدین الکراچی شرح اسمیه و  
مصنف

۲۲۲۸۸۵۰

ابصا

ح دا ج ۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱

ح دا ج ۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱



ی بخواشی نادمه الوجود با تمام کارپرد از آن طبع حیدر

غالیه رای عروس انطباع کمروید

[illegible]









تجوید العموی و لاسیہ لال علیہما السلام ۲

[illegible]

فيكون الحكم في النسبة المحكومة به وادراك نسبة الشيء المكتوبة هو نفس النسبة المحكومة به  
 النسبة او لا تقع بها بمعنى ادراك النسبة واقعة او ليست بواقعة هو الحكم في الحكم  
 ادراك النسبة المحكومة به من الحكم كمن يشكك في النسبة او توهمها بدت نفس الحكم  
 لكن التصديق لا يحصل الا بحصول الحكم وعند متأخرى للمنطقيين ان الحكم اى يقال  
 النسبة او انشأها فعل من افعال النفس فلا يكون ادراكا لان الادراك انفعال  
 الفعل لا يكون انفعالا فلو قلنا ان الحكم ادراك فيكون التصديق مجموع المضويات  
 الاربعة نفس المحكوم عليه نفس المحكوم به ونفس النسبة المحكومة والنفس الذي  
 هو الحكم وان قلنا انه ليس كذلك يكون التصديق مجموع المضويات الثلاث والحكمة  
 على راي الاكام فاما على راي الحكماء فالصديق هو الحكم فقط والقرينة بوجوب  
 احدها ان التصديق يسيطر على مذهب الحكماء ومركب على راي الاكام وانما ان تصدق  
 الظرف شرط في التصديق خارج عنه على قولهم وشرطه الداخليه على قولهم وانما  
 ان الحكم نفس التصديق على زعمهم وخرجه على زعمهم وان المشهور في ما يدعى الفصول  
 العلم اما تصديق واما تصديق والصدق عدل عنه الى المضوي الساجد والتصديق ساجد  
 عنه ولا اعتراض على التقسيم المشهور من وجوب الادراك في التقسيم لا واحد  
 لازم وهو ما ان يكون قسم الشيء قسما لها ويكون قسم الشيء قسما منه وذلك لان  
 ان كان عبارة عن المضوي مع الحكم والمضوي مع الحكم قسم من المضوي فليجعل في التقسيم  
 قسما له فيكون التقسيم قسما له وهو لا خلاف ان كان عبارة عن الحكم والحكم قسم من المضوي  
 جعل في التقسيم قسما من العلم الله هو نفس المضوي فيكون قسم الشيء قسما منه هو الله  
 وهذا الاعتراض اما في قسم العلم المطلق المضوي والتصديق فيكون هو المشهور وانما قسم  
 الى المضوي الساجد والمضوي في فعله المضوي فلا والله عليه لا تخالفا الى التقسيم  
 عبارة عن المضوي مع الحكم فقول المضوي مع الحكم قسم من المضوي قلنا ان ادركه به انما قسم  
 من المضوي الساجد المقابل للتصديق فيكون ان ليس كذلك وان اردتم به ان قسم من

فيكون الحكم في النسبة المحكومة به وادراك نسبة الشيء المكتوبة هو نفس النسبة المحكومة به  
 النسبة او لا تقع بها بمعنى ادراك النسبة واقعة او ليست بواقعة هو الحكم في الحكم  
 ادراك النسبة المحكومة به من الحكم كمن يشكك في النسبة او توهمها بدت نفس الحكم  
 لكن التصديق لا يحصل الا بحصول الحكم وعند متأخرى للمنطقيين ان الحكم اى يقال  
 النسبة او انشأها فعل من افعال النفس فلا يكون ادراكا لان الادراك انفعال  
 الفعل لا يكون انفعالا فلو قلنا ان الحكم ادراك فيكون التصديق مجموع المضويات  
 الاربعة نفس المحكوم عليه نفس المحكوم به ونفس النسبة المحكومة والنفس الذي  
 هو الحكم وان قلنا انه ليس كذلك يكون التصديق مجموع المضويات الثلاث والحكمة  
 على راي الاكام فاما على راي الحكماء فالصديق هو الحكم فقط والقرينة بوجوب  
 احدها ان التصديق يسيطر على مذهب الحكماء ومركب على راي الاكام وانما ان تصدق  
 الظرف شرط في التصديق خارج عنه على قولهم وشرطه الداخليه على قولهم وانما  
 ان الحكم نفس التصديق على زعمهم وخرجه على زعمهم وان المشهور في ما يدعى الفصول  
 العلم اما تصديق واما تصديق والصدق عدل عنه الى المضوي الساجد والتصديق ساجد  
 عنه ولا اعتراض على التقسيم المشهور من وجوب الادراك في التقسيم لا واحد  
 لازم وهو ما ان يكون قسم الشيء قسما لها ويكون قسم الشيء قسما منه وذلك لان  
 ان كان عبارة عن المضوي مع الحكم والمضوي مع الحكم قسم من المضوي فليجعل في التقسيم  
 قسما له فيكون التقسيم قسما له وهو لا خلاف ان كان عبارة عن الحكم والحكم قسم من المضوي  
 جعل في التقسيم قسما من العلم الله هو نفس المضوي فيكون قسم الشيء قسما منه هو الله  
 وهذا الاعتراض اما في قسم العلم المطلق المضوي والتصديق فيكون هو المشهور وانما قسم  
 الى المضوي الساجد والمضوي في فعله المضوي فلا والله عليه لا تخالفا الى التقسيم  
 عبارة عن المضوي مع الحكم فقول المضوي مع الحكم قسم من المضوي قلنا ان ادركه به انما قسم  
 من المضوي الساجد المقابل للتصديق فيكون ان ليس كذلك وان اردتم به ان قسم من

[illegible][illegible]

لو كان جميع التصورات والتعديقات نظير ما يلزم الدوام والتسلسل الدوامي فهو حق فالتصور  
 على ما يقف عليه ما يمتنع كما يتوقف على ب و بالعكس وبمرتبة كما يتوقف على ب و  
 على ج و ج على و التسلسل هو ترتيب اعمى غير متناهية واللازم باطل للملزم  
 وأما الملازمة فلا نه على ذلك المنظر اذا حاولنا تحصيل شئ منهما فلا بد ان يكون  
 حصولي بعلم آخر ذلك العلم الآخر ايضا نظري فيكون حصولي بعلم آخر هو جوازنا  
 ان تذهب سلسلة الكسب الى غير النهاية وهو التسلسل واقعي فيلزم الدوام  
 بطلان اللازم فلان تحصيل النفس والتصديق لو كان بطريق الدوامي او التسلسل  
 لا ممتنع التحصيل والكسب بطريق الدوامي فلا نه يعنى الى ان يكون الشئ حاصل قبل  
 حصولي لانه اذا توقف حصولي على حصولي ب حصل ب على ا اما بمرتبة او بمرتبة كان  
 حصولي ب سابقا على حصولي آ وحصولي آ سابق على حصولي ب السابق على السابق  
 الشئ سابق على ذلك الشئ فيكون ب حاصلا قبل حصولي وانه محال انما بقر  
 التسلسل فلان حصول العلم الممتنع يتوقف ح على استحضا و لا نه كماله واستحضا  
 ملا فاية محال والموقف على المحال محال فان قلت ان عنيتم بقولكم حصول العلم المطلوب  
 يتوقف على ذلك التقدير على استحضا و لا نه كماله يتوقف على استحضا لادام الغير المتناهي  
 دفعة واحدة فلا نه لو كان الكسب بطريق التسلسل يلزم توقف حصولي للطريق على حصولي  
 اعمى غير متناهية دفعة واحدة فان لادام الغير المتناهي لمتناهية لمتناهية حصولي الممتنع  
 ليس من لوازه ان يحتمل في الوجه دفعة واحدة بل يكون السابق معه الوجه اللازم  
 عنيتم به انه يقف على استحضا ها في زمته غير متناهية فوسل ولكن لا سلم ان استحضا  
 لادام الغير المتناهي في لادام الغير المتناهي محال انما يستحيل ان ذلك لو كانت النفس حادثة  
 لاذ كانت قائمة تكون محادثة في زمته غير متناهية في ان يحصل لادام غير متناهية في  
 لادام الغير المتناهي فنقول لهذا الدليل مبنى على حاشا النفس قد برهن عليه  
 في الحكمة قال بل البعض الخ اقول ما ان يكون جميع التصورات والتعديقات جميعا



۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible][illegible]

منطبق على جميع جزئياته لينفذ احكامها منه كقوله الخالة الفاعل مرفوع واندمر كل من  
احكامها منه حتى يتبعه وان زيد مرفوع في قولنا ضربت يا تماكان المنطوق الله لا  
واسطر بين القعة الفا قلت وايدى الطالب الكسبية في الاكساب اما تماكان المنطوق  
فانوتما كان مسأله قوانين كلية منطقية على سائر مبادئها كما اذا عرفنا ان السالك  
الضمنية تنفك الى سائلة دائمة عرفنا ان قولنا لا شيء من الانسان يجوز بالضرر  
تتعلق في قولنا لا شيء من الحيوان انسانا دائما كمال تقصم مراعاتها كمال المنطوق  
نفسه تقصم الخطاء لا لا يفرغ للخطية خطاء لا ليس كذلك فانه من الخطا  
لا اله الا الله هذا هو مفهوم التبريد ما احاطه الله بالآلة بمنزلة الجسد والقانونية  
بمنزلة الفصل فيخرج الاكالات البحرية لا ابا الصانع قول تقصم مراعاتها الا انهم من الخطا  
الفكر يخرج العلوم القانونية التي لا تقصم مراعاتها انهم من الخطا في الحكماء في الحكماء  
كالعلوم الدينية واما تماكان هذه التبريد برهنا كان كونه الله عارض من عوارضه لان الله ان  
يكون له في نفسه والالية لا يطق ليس له في نفسه بل اقياسا في غير ذلك العلوم الحكيمة ولا  
تعريف بالفاية اذ غاية المنطق العظمة عن الخطاء وغاية الشيء عكازة عند التفرع في  
رسم وهو هنا فاذ جليل ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم لانه قد علم ان تلك المسائل  
فهمهم العلم ولا يفلان انهم حقيقة كدية وراء تلك المسائل فهمهم حقيقة وحده حقيقة  
لا يحصل الا العلم بجميع مسائل الشئ في حقله الشرع فيه واما المنقد ومفهم في حقله  
فالله اصغر يقبل وهو دون ان يقول وحده وغير ذلك من العبارات يتبعها على ان  
الشروع في كل علم مع كذا فان العلم بالمسائل المقصود هو معرفة العلم بمجده العلم  
لا يستفاد من المقصود فقول العلم بالمسائل هو المقصود بالمسائل حتى اذا حصل التصحيح  
حصل العلم بالمطلوب لكن تصور العلم بمجده يتوقف على تلك المقدمات فالتصور غير مستفاد  
من المقصود **قال** لا يستفاد من العلم بالمسائل هو المقصود بالمسائل حتى اذا حصل التصحيح  
فانظر ما استفاد من العلم بالمسائل هو المقصود بالمسائل حتى اذا حصل التصحيح

منطقية على جميع جزئياته لينفذ احكامها منه كقوله الخالة الفاعل مرفوع واندمر كل من  
احكامها منه حتى يتبعه وان زيد مرفوع في قولنا ضربت يا تماكان المنطوق الله لا  
واسطر بين القعة الفا قلت وايدى الطالب الكسبية في الاكساب اما تماكان المنطوق  
فانوتما كان مسأله قوانين كلية منطقية على سائر مبادئها كما اذا عرفنا ان السالك  
الضمنية تنفك الى سائلة دائمة عرفنا ان قولنا لا شيء من الانسان يجوز بالضرر  
تتعلق في قولنا لا شيء من الحيوان انسانا دائما كمال تقصم مراعاتها كمال المنطوق  
نفسه تقصم الخطاء لا لا يفرغ للخطية خطاء لا ليس كذلك فانه من الخطا  
لا اله الا الله هذا هو مفهوم التبريد ما احاطه الله بالآلة بمنزلة الجسد والقانونية  
بمنزلة الفصل فيخرج الاكالات البحرية لا ابا الصانع قول تقصم مراعاتها الا انهم من الخطا  
الفكر يخرج العلوم القانونية التي لا تقصم مراعاتها انهم من الخطا في الحكماء في الحكماء  
كالعلوم الدينية واما تماكان هذه التبريد برهنا كان كونه الله عارض من عوارضه لان الله ان  
يكون له في نفسه والالية لا يطق ليس له في نفسه بل اقياسا في غير ذلك العلوم الحكيمة ولا  
تعريف بالفاية اذ غاية المنطق العظمة عن الخطاء وغاية الشيء عكازة عند التفرع في  
رسم وهو هنا فاذ جليل ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم لانه قد علم ان تلك المسائل  
فهمهم العلم ولا يفلان انهم حقيقة كدية وراء تلك المسائل فهمهم حقيقة وحده حقيقة  
لا يحصل الا العلم بجميع مسائل الشئ في حقله الشرع فيه واما المنقد ومفهم في حقله  
فالله اصغر يقبل وهو دون ان يقول وحده وغير ذلك من العبارات يتبعها على ان  
الشروع في كل علم مع كذا فان العلم بالمسائل المقصود هو معرفة العلم بمجده العلم  
لا يستفاد من المقصود فقول العلم بالمسائل هو المقصود بالمسائل حتى اذا حصل التصحيح  
حصل العلم بالمطلوب لكن تصور العلم بمجده يتوقف على تلك المقدمات فالتصور غير مستفاد  
من المقصود **قال** لا يستفاد من العلم بالمسائل هو المقصود بالمسائل حتى اذا حصل التصحيح  
فانظر ما استفاد من العلم بالمسائل هو المقصود بالمسائل حتى اذا حصل التصحيح

منطقية على جميع جزئياته لينفذ احكامها منه كقوله الخالة الفاعل مرفوع واندمر كل من  
احكامها منه حتى يتبعه وان زيد مرفوع في قولنا ضربت يا تماكان المنطوق الله لا  
واسطر بين القعة الفا قلت وايدى الطالب الكسبية في الاكساب اما تماكان المنطوق  
فانوتما كان مسأله قوانين كلية منطقية على سائر مبادئها كما اذا عرفنا ان السالك  
الضمنية تنفك الى سائلة دائمة عرفنا ان قولنا لا شيء من الانسان يجوز بالضرر  
تتعلق في قولنا لا شيء من الحيوان انسانا دائما كمال تقصم مراعاتها كمال المنطوق  
نفسه تقصم الخطاء لا لا يفرغ للخطية خطاء لا ليس كذلك فانه من الخطا  
لا اله الا الله هذا هو مفهوم التبريد ما احاطه الله بالآلة بمنزلة الجسد والقانونية  
بمنزلة الفصل فيخرج الاكالات البحرية لا ابا الصانع قول تقصم مراعاتها الا انهم من الخطا  
الفكر يخرج العلوم القانونية التي لا تقصم مراعاتها انهم من الخطا في الحكماء في الحكماء  
كالعلوم الدينية واما تماكان هذه التبريد برهنا كان كونه الله عارض من عوارضه لان الله ان  
يكون له في نفسه والالية لا يطق ليس له في نفسه بل اقياسا في غير ذلك العلوم الحكيمة ولا  
تعريف بالفاية اذ غاية المنطق العظمة عن الخطاء وغاية الشيء عكازة عند التفرع في  
رسم وهو هنا فاذ جليل ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم لانه قد علم ان تلك المسائل  
فهمهم العلم ولا يفلان انهم حقيقة كدية وراء تلك المسائل فهمهم حقيقة وحده حقيقة  
لا يحصل الا العلم بجميع مسائل الشئ في حقله الشرع فيه واما المنقد ومفهم في حقله  
فالله اصغر يقبل وهو دون ان يقول وحده وغير ذلك من العبارات يتبعها على ان  
الشروع في كل علم مع كذا فان العلم بالمسائل المقصود هو معرفة العلم بمجده العلم  
لا يستفاد من المقصود فقول العلم بالمسائل هو المقصود بالمسائل حتى اذا حصل التصحيح  
حصل العلم بالمطلوب لكن تصور العلم بمجده يتوقف على تلك المقدمات فالتصور غير مستفاد  
من المقصود **قال** لا يستفاد من العلم بالمسائل هو المقصود بالمسائل حتى اذا حصل التصحيح  
فانظر ما استفاد من العلم بالمسائل هو المقصود بالمسائل حتى اذا حصل التصحيح



[illegible]









[illegible]

المطابقة بنسب الوضوع دخلت في دلالة الالتزام لما قيد به خرجت عنه لان ذلك  
الدلالة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له لانها ليست بواسط على اللفظ  
موضوع له لانها لو فرضت كانه ليس بموضوع للشيء كان الا عليه بذلك الدلالة  
بل بسبب وضع اللفظ للمعنى الملتزم له ولو لم يفيد حد دلالة الضموم بذلك الفيد  
لاستغنى به دلالة المطابقة فانه اذا طلق لفظ الامكان ما يراد به لا مكان العالم كان  
دلالة عليه مطابقة صدق عليها انها دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى الموضوع له  
لان لا مكان انما داخل الامكان هو معنى وضع اللفظ بارائه ايضا فاذا قيد ما  
الحديث بوسط الوضوع خرجت عنه لانها ليست بواسط ان اللفظ موضوع لما دخل في ذلك  
فيه وكذلك لو يفيد حد دلالة الالتزام بذلك الفيد لا تنفرض بدلالة المطابقة فانه  
اذا اطلق لفظ الشمس وعني به الموضع كان دلالة عليه مطابقة صدق عليها انها دلالة  
اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له فمدى داخل في حد دلالة الالتزام لانها لا يفيد شيئا  
واذا قيد به خرجت عنها لانها ليست بواسط ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى  
وليس طرف الدلالة الالتزامية اقوالا كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على الخارج  
عن المعنى الموضوع له ولا يخفى ان اللفظ لا يد على الخارج كخروج فادله للدلالة على الخارج من  
وسط الالتزام لانها لو كانت لا يخرج من اللفظ لكانت اللفظ بحيث يلزم تصح المسحوق من  
لو يتحقق هذا الشرع لا يمنع فهم الام الخارج من اللفظ فادله دلالة اللفظ على ذلك الدلالة  
على المعنى بحيث يوضع لاحكام الامير اما جل انه مضموع بارائه اما جل انه يلزم من وقوع المعنى  
لانه لا يظن ان موضوع الام الخارج في اللفظ بحيث يلزم تصح المسحوق من اللفظ  
فادله اللفظ دلالة عليه لا يظن فيها الالتزام الخارج من كون الام الخارج بحيث يلزم من تحقق المسحوق  
الخارج تحقيق في الخارج كما ان الالتزام لانها لو كانت لا يخرج من اللفظ لكانت اللفظ بحيث يلزم  
لانه لا يظن ان موضوع الام الخارج في اللفظ بحيث يلزم تصح المسحوق من اللفظ  
باطل فالملتزم مثلا اما للدلالة على خلافه لا يتحقق المشروط بدلالة اللفظ على الامير

[illegible][illegible]



1.

[illegible][illegible]

5









الافتقار للترادف له صدقها ملذات واحدة وهذا صدق الترادف هو لا تحذف الفهم  
لا الاتحاد في الذات نعم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المعنى به في العكس قال  
ولما المركب فهو إما تام أو ناقص لما فرغ من المفرد واقسامه شريخ في بيان المركب هو  
تام أو غير تام لأنه إذا ان يصح السكونت عليه أي يفيد الخطاطبة تامة ولا يكون مستقفا  
لفظ آخر في نظر الخطاطب كما إذا قيل زيد فبقى الخطاطب منظر لأن يقال قائم أو قاعلا  
بغلاف إذا قيل زيد قائم وأما أن لا يصح السكونت على غير السكونت عليه فهو المركب  
التام ولا فهو المركب الناقص غير التام والمركب التام ما ان يحتمل الصدق والكذب هو الخبر  
أو لا يحتمل وهو لا نشاء فإن قيل الخبر ما ان يكون مطابقا للواقع أو لا فاما كان مطابقا للواقع  
له يحتمل الكذب ان لا يكون مطابقا للواقع له يحتمل الصدق فلا خبر داخل في الحقيقة  
عند بيان المراد بالواو والواصلة أو الفاصلة بمعنى ان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب  
فكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار داخل في الحد  
وهذا الخبر خبر مرضي ان لا احتمال لا معنى له بل يجب ان يقال صادق خبر صادق  
ولا كذب خبر كاذب ليس في الخبر ان المراد احتمال الصدق والكذب بجميع النظر الى معنوي  
كاشك ان قولنا السماء فوقنا اذا جردنا النظر الى معنى اللفظ والوجه ان الخارج احتمل  
العقل للكذب قولنا اجتماع القيصين موجود يحتمل الصدق بجميع النظر الى معنوي  
فحصل التفسير ان المركب التام ان احتمال الصدق والكذب جميع معنوي خبر لا كاشك  
وهو ان يدل على طلب الفعل كالة وضميمة او لا يدل فان دل على طلب الفعل كالة وضميمة  
يقارن الطلب بالاستعلام او يقارن التماسا او يقارن الخضوع فان قارن الاستعلام فهو تام  
فان التماسا فهو التماس ان قارن الخضوع فهو دعاء وانما قيد الله كالة الخضوع  
على اختيار الله على طلب الفعل لا يضر فان قولنا عليك الصدق والامانة الفعل ادل على  
الفعل الكذب من مضمون طلب الفعل لا اخبار على طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو كاشك  
على في خبر المتكلم ويندرج فيه المعنى الذي هو القسم المتكلم وخبرها أي كاشك ان يقول لا يستحقها

في الخبر ان يكون التماسا او يقارن التماسا او يقارن الخضوع فان قارن الاستعلام فهو تام  
فان التماسا فهو التماس ان قارن الخضوع فهو دعاء وانما قيد الله كالة الخضوع  
على اختيار الله على طلب الفعل لا يضر فان قولنا عليك الصدق والامانة الفعل ادل على  
الفعل الكذب من مضمون طلب الفعل لا اخبار على طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو كاشك  
على في خبر المتكلم ويندرج فيه المعنى الذي هو القسم المتكلم وخبرها أي كاشك ان يقول لا يستحقها  
في الخبر ان يكون التماسا او يقارن التماسا او يقارن الخضوع فان قارن الاستعلام فهو تام  
فان التماسا فهو التماس ان قارن الخضوع فهو دعاء وانما قيد الله كالة الخضوع  
على اختيار الله على طلب الفعل لا يضر فان قولنا عليك الصدق والامانة الفعل ادل على  
الفعل الكذب من مضمون طلب الفعل لا اخبار على طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو كاشك  
على في خبر المتكلم ويندرج فيه المعنى الذي هو القسم المتكلم وخبرها أي كاشك ان يقول لا يستحقها  
في الخبر ان يكون التماسا او يقارن التماسا او يقارن الخضوع فان قارن الاستعلام فهو تام  
فان التماسا فهو التماس ان قارن الخضوع فهو دعاء وانما قيد الله كالة الخضوع  
على اختيار الله على طلب الفعل لا يضر فان قولنا عليك الصدق والامانة الفعل ادل على  
الفعل الكذب من مضمون طلب الفعل لا اخبار على طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو كاشك  
على في خبر المتكلم ويندرج فيه المعنى الذي هو القسم المتكلم وخبرها أي كاشك ان يقول لا يستحقها



الشيء في نفسه الحكم بالجزء لا دخل لك الكليات في تعريف الجزئية فلا يكون كذا وكذا  
تعريف الحكم فلا يكون جامعاً والمسمية بالكل والجزء ان الحكم جزء من الحكم كذا وكذا  
قانه جزء من كذا وكذا فانه جزء من كذا وكذا كذا وكذا كذا وكذا كذا وكذا كذا وكذا  
جزء او كلية الشيء ان يكون بالنسبة الى الجزئية فكون ذلك الشيء نفساً الى الكل والشيء  
الى الكل كلي وكذلك جزئية الشيء انما يكون بالنسبة الى الكل فيكون منسباً الى الجزء والمنسب  
الى الجزء جزئياً ومن اعلم الكلية والجزئية انما يتعارفان بالثبات في المبدأ وما في الاضافة فيكون  
و جزئية بالغير نسبة المبدأ الى كذا وكذا قال والكل ما لا يكون له اقصى انك قد علمت  
ان الغرض من وضع هذه المقالة معرفة كيفية اقتضاء المصطلحات على الشيء من المصطلحات  
التي هي في كذا وكذا كذا وكذا بل لا يوجب عنها في العلوم لتعريفها و علم انضباطها فلهذا صاغر  
مقصودنا من الكليات ضبط اقسامها فكل اذ انشأ او انشأ الجزئية فاما ان يكون  
نفساً ماهيتها او اخلافيها او خارجاً عنها والداخل ليس من اشياء كذا وكذا كذا وكذا  
لانا في علمنا ليس من كذا وكذا العلم لا والاول والكل الذي يكون نفساً ماهيتها  
الجزئية هو المنوع كذا الانسان فانه نفساً ماهية نزيه وعزوب وكذا وكذا وكذا  
وهو لا يزيد على الانسان لا باعتبار مشيئة خارجة عنها يمتاز شخص عن شخص آخر فكل  
لا يتناول اما ان يكون متعدداً لا شخاص في الخارج او لا يكون فكل كان متعدداً لا شخاص  
فهو المفرد في جلي كذا هو بحسب المشترك والخصوصية معاً لان المسائل بما هو من  
الشيء انما يطلب تمام ماهيته وخصوصيته فكل ان السؤال عن شيء واحد كان طلباً  
لتمام ماهيته للخصه به وان جمع بين الشيئين او اشياء في السؤال كان طلباً لتماهيتهما  
وتمام ماهية الاشياء انما يكون تمام ماهية المشتركة بينهما وان كان للفرع للفرع كذا وكذا  
كالانسان هو تمام ماهية كل واحد افراة فانه لا اسئل عن زيد مثلاً بما هو كذا وكذا  
لانسان لان تمام ماهية للخصه به واذا اسئل عن زيد وعمر بما هما كان الجواب انهما أيضاً كذا  
ماهية المشتركة بينهما فلهذا ان يكون مقول في جوابها هو بحسب الخصوصية والمشاركة معاً

الحكم بالجزء لا دخل لك الكليات في تعريف الجزئية فلا يكون كذا وكذا  
تعريف الحكم فلا يكون جامعاً والمسمية بالكل والجزء ان الحكم جزء من الحكم كذا وكذا  
قانه جزء من كذا وكذا فانه جزء من كذا وكذا كذا وكذا كذا وكذا كذا وكذا كذا وكذا  
جزء او كلية الشيء ان يكون بالنسبة الى الجزئية فكون ذلك الشيء نفساً الى الكل والشيء  
الى الكل كلي وكذلك جزئية الشيء انما يكون بالنسبة الى الكل فيكون منسباً الى الجزء والمنسب  
الى الجزء جزئياً ومن اعلم الكلية والجزئية انما يتعارفان بالثبات في المبدأ وما في الاضافة فيكون  
و جزئية بالغير نسبة المبدأ الى كذا وكذا قال والكل ما لا يكون له اقصى انك قد علمت  
ان الغرض من وضع هذه المقالة معرفة كيفية اقتضاء المصطلحات على الشيء من المصطلحات  
التي هي في كذا وكذا كذا وكذا بل لا يوجب عنها في العلوم لتعريفها و علم انضباطها فلهذا صاغر  
مقصودنا من الكليات ضبط اقسامها فكل اذ انشأ او انشأ الجزئية فاما ان يكون  
نفساً ماهيتها او اخلافيها او خارجاً عنها والداخل ليس من اشياء كذا وكذا كذا وكذا  
لانا في علمنا ليس من كذا وكذا العلم لا والاول والكل الذي يكون نفساً ماهيتها  
الجزئية هو المنوع كذا الانسان فانه نفساً ماهية نزيه وعزوب وكذا وكذا وكذا  
وهو لا يزيد على الانسان لا باعتبار مشيئة خارجة عنها يمتاز شخص عن شخص آخر فكل  
لا يتناول اما ان يكون متعدداً لا شخاص في الخارج او لا يكون فكل كان متعدداً لا شخاص  
فهو المفرد في جلي كذا هو بحسب المشترك والخصوصية معاً لان المسائل بما هو من  
الشيء انما يطلب تمام ماهيته وخصوصيته فكل ان السؤال عن شيء واحد كان طلباً  
لتمام ماهيته للخصه به وان جمع بين الشيئين او اشياء في السؤال كان طلباً لتماهيتهما  
وتمام ماهية الاشياء انما يكون تمام ماهية المشتركة بينهما وان كان للفرع للفرع كذا وكذا  
كالانسان هو تمام ماهية كل واحد افراة فانه لا اسئل عن زيد مثلاً بما هو كذا وكذا  
لانسان لان تمام ماهية للخصه به واذا اسئل عن زيد وعمر بما هما كان الجواب انهما أيضاً كذا  
ماهية المشتركة بينهما فلهذا ان يكون مقول في جوابها هو بحسب الخصوصية والمشاركة معاً











الحمد لله  
على التوفيق والهدى  
نقضاء امرى و توفيق  
و على التوفيق  
بالنعمه  
اقربنى الى  
فان العاقل  
يا ربى  
عزى الله  
عزى الله  
عزى الله

جواب اي شئ هي النفس لعلم لايفك الجاني اصلا بقولنا في جوهره فيخرج الحاصل  
لانها وان كانت مميزة للشئ لكن لا في جوهره والله فان قلنا للسائل اي شئ هو المطلوب  
ميز الشئ عن جميع لا غير لا يكون مثل الحساس فضلا لانسان لانه لا يتميز عن جميع الانبياء  
وان طلب المميز في الجملة من الممكن عن جميع لا غير او عن بعضها فالجنس ميز للشئ عن بعضها  
فيمكن ان يكون صالحا للجنس فلا يخرج عن الحد فقل لا يكون في حيز اي شئ هو التقدير  
لجملة بل لابد معه من ان لا يكون تمام المشتد لعين الشئ ونوع آخر فالجنس خارج عن  
لما كان محصيات الفصل على ذاق لا يكون مغولا في جواب ما هو يمكن من هذا الماهية  
الجملة فلو فرضنا ماهية مركبة من امرتين متساويتين او اصل متساوية كماهية الجنس العالي والفصل  
كان كل منهما فضلا لهما لانه ميز الماهية تميزا جوهريا واعلم ان قدامه المنطقين زعموا ان كل  
لواصل جوابا يمكن ان يكون لهما جنس حتى ان الشبه متعبر في الشا وحده الفصل انه على مقل على الشئ  
اي شئ هو في جوهره من وذا العيسا عا لبرهان على ذلك بانه الله عز وجل على صفه بلا شك في  
اذا بالبرهان الاحتمال انما قال الفصل للميز لانه اقرب الفصل اما ميز عن المشاركة الجسدية  
المشاركة الوجودية فاما كان مميزا عن المشاركة الجسدية فهو الاقرب او بعيد لانه ان يميزه عن مشاركة  
في الجنس القريب فهو فصل كاللناطين لانسان فانه يميزه عن مشاركة في الحيوان وان يميزه  
عن مشاركة في الجنس البعيد فهو فصل بعبء الحساس لانسان فانه يميزه عن مشاركة  
في الجنس الناحي انما اعتبر القرب للبعد في الفصل المميز في الجنس لان الفصل للميز في الجوهر  
محقق الوجود في الخارج بل هو مبني على احتفال ذلك واما كما يمكن ان ليس مثل على طراد  
بقل او تركيبة حقيقة من امرين متساويتين فاما ان لا يحتاج احدهما الى الآخر من حال ضرورة  
وجب احتياج بعض اجزاء الماهية للتخفيف الى البعض او يحتاج كل منهما الى الآخر  
لانه لا يلزم للآخر جوهرا مخرج لانها ذاتان متساويتان فاحتياج احدهما الى الآخر ليس  
احتياجا ليلو وقل هو مركب جنس عال كالجس هو متساوية فاحصا ان كانا غير متساويين  
الجس في القرب من حال وان كان جوهرا فاما ان يكون الجسم نفس فيلزم ان يكون الكل نفسا في

[illegible][illegible]

۴۴

من كتابه في بيان ما لا يخفى على الخواص

محال وادخل فيه ما هو لازم من ترك الشيء من نفسه وغيره انما جاء في  
 عارضا لا بد من وجوده بل هو كونه العارضا حقيقة من كونه لا محذور  
 بجماله عارضا فانه مما لا يظهر في هذا المقام فانه من منظره لا ريب ان قال اما الثالث فان  
 انتم انفكاكم عن الماهية انما اقول الثالث من قسم الكل ما يكون خارجا عن الماهية  
 ان يمتنع انفكاكم عن الماهية او يمكن انفكاكم والاول لازم كالردية للثلاثة والثاني  
 المنفرد في الكتابة يا تفعل لانسان واللازم اما لازم الوجود كالسنة المحسنة فانه لازم  
 الوجود في نفسه لا ماهية لا ريب لانسان وان كان السواد لا لازم للالوان كالمثل  
 وليس كذلك واللازم للماهية كالردية للالوان فانه متى حقت ماهية الالوان انتم  
 الزوجية نحو كماله حال هذا التفسير الشيء من القسم لا غير لان اللازم على ما عرفت ما يمتنع  
 انفكاكم عن الماهية وقد قسمه الى ما لا يمتنع انفكاكم عن الماهية وهو لازم الوجود وما لا يمتنع  
 انفكاكم وهو لازم للماهية لا تافلا لا نسلم ان لازم الوجود لا يمتنع انفكاكم غاية ما قلنا  
 انه لا يمتنع انفكاكم عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم من ذلك لا يمتنع انفكاكم عن  
 فاجل فانه متبع لانفكاكم عن الماهية الزوجية فاما يمتنع انفكاكم عن الماهية الزوجية  
 فهو متبع لانفكاكم عن الماهية في الجملة فان لا يمتنع انفكاكم عن الماهية اجمالا اما ان يمتنع  
 انفكاكم عن الماهية من حيث انما هو زوجي او يمتنع انفكاكم عن الماهية من حيث هي  
 لازم للماهية والاول لازم الوجود فلو ان القسم لازم لنفسه على اللازم ولا يمتنع انفكاكم  
 فهو على ريد السؤال ثم لازم الماهية ما يكون او غير ذلك اما اللازم البين من ذلك ان يمتنع  
 مع تصلي ملزم في وجود العقل والزم بينهما كما لا تنقسم بمقتضى ريد اللازم بمتن  
 الاربعة وتصلي لا تنقسم بمقتضى ريد جمجم تصليها بالاربع بمتنقصة بمقتضى ريد  
 الفيل السبع في الفيل فخرج من الالفين كان بينهما الى وسط كذا والاربع الثلث  
 فان جمجم تصلي الثلث وتصلي السواد والاربع اثنتين لا يجرى في جمجم الالفين بل الثلث وتسكو  
 والاربع اثنتين بل يحتاج الى وسط هو ما ظهر من الوسط على فسر الفوم ما يظهر من الفوم

[illegible][illegible]





عنه

التي هي في تلك الاشياء وان كان لا يتردد مستعدا في وجوده في الخارج فان كان  
افضل من تلكه في غير شأهية فلا بد ان يكون السبعة للسبعة فانه على مضمون  
الكل السبعة للسبعة والثاني كالنفس الناطقة فان افرادها غير متناهية على  
**قال** الثاني اننا اقول انما قلنا للحيات شلا انما قلنا انما قلنا  
الحيات من حيث هو في مفهوم الكل من غير اشارة الى اعادة من المواد والحيات  
الكل هو المجموع المركب نهكاي من الحيوان والكل في التباين بين هذا المفهوم مستعمل فان كان  
المفهوم من احدهما عن المفهوم من الآخر لزم من تعقل احدهما تعقل الآخر وليس كذلك فكل  
مفهوم الكل لا يمكن ان يتصور من مفهوم الفكرة في مفهوم الحيوان الجسم في الجسم  
المتصور لا يترادف في البين جازا تعقل احدهما مع الآخر في آخر فكل لا يسمى كليا  
طبعيا لانه طبعه من الطبع انما له موجود في طبيعة في الخارج والثاني كليا منطقيا  
لان المنطق انما يجب عنهما قال ان الكل المنطقي كون كليا في مساهلة في الكلية تارة في  
والثالث كليا عقليا لعدم تحفظه في العقل وانما قال الحيوان مثلا لان هذا الامور الثلاثة  
لا يخصص بالحيوان ولا بمفهوم الكل بل يشترك في اسائر اما هيئات ومفهوم الكليات  
قلنا لا تسلك في حصول عندنا في مفهوم من مفهوم وعقله وكذلك في الجسم  
والفصل وغيرهما والكل الطبيعي موجود في الخارج لان هذا الحيوان موجود في الحيوان  
من هذا الحيوان في جزء الموجود موجود في كلياته مع دفنها لكل الطبيعي في الكل  
لا يخبر ان كل المنطق والكل العقل فوجودها في الخارج مثلا والنظر فيها خارج عن العقل  
لانها من كلياتها لا تولى طلبا عن اجزاء الموجودات من حيث هي واما مشتركة في  
الطبيعي فلا يترادف في كلياتها على خلاف **قال** الثالث اننا اقول ان السبعة الكليات  
في الوجود المنطقي والوجود الطبيعي والوجود من حيث هي في البين في ذلك لا يكون  
الكل في الوجود المنطقي على ما هو في الوجود فان لم يقبل على اختلاف متباين في كلياتها في الوجود  
لا يكون في الوجود المنطقي على ما هو في الوجود المنطقي على ما هو في الوجود المنطقي

عنه  
التي هي في تلك الاشياء وان كان لا يتردد مستعدا في وجوده في الخارج فان كان  
افضل من تلكه في غير شأهية فلا بد ان يكون السبعة للسبعة فانه على مضمون  
الكل السبعة للسبعة والثاني كالنفس الناطقة فان افرادها غير متناهية على  
**قال** الثاني اننا اقول انما قلنا للحيات شلا انما قلنا انما قلنا  
الحيات من حيث هو في مفهوم الكل من غير اشارة الى اعادة من المواد والحيات  
الكل هو المجموع المركب نهكاي من الحيوان والكل في التباين بين هذا المفهوم مستعمل فان كان  
المفهوم من احدهما عن المفهوم من الآخر لزم من تعقل احدهما تعقل الآخر وليس كذلك فكل  
مفهوم الكل لا يمكن ان يتصور من مفهوم الفكرة في مفهوم الحيوان الجسم في الجسم  
المتصور لا يترادف في البين جازا تعقل احدهما مع الآخر في آخر فكل لا يسمى كليا  
طبعيا لانه طبعه من الطبع انما له موجود في طبيعة في الخارج والثاني كليا منطقيا  
لان المنطق انما يجب عنهما قال ان الكل المنطقي كون كليا في مساهلة في الكلية تارة في  
والثالث كليا عقليا لعدم تحفظه في العقل وانما قال الحيوان مثلا لان هذا الامور الثلاثة  
لا يخصص بالحيوان ولا بمفهوم الكل بل يشترك في اسائر اما هيئات ومفهوم الكليات  
قلنا لا تسلك في حصول عندنا في مفهوم من مفهوم وعقله وكذلك في الجسم  
والفصل وغيرهما والكل الطبيعي موجود في الخارج لان هذا الحيوان موجود في الحيوان  
من هذا الحيوان في جزء الموجود موجود في كلياته مع دفنها لكل الطبيعي في الكل  
لا يخبر ان كل المنطق والكل العقل فوجودها في الخارج مثلا والنظر فيها خارج عن العقل  
لانها من كلياتها لا تولى طلبا عن اجزاء الموجودات من حيث هي واما مشتركة في  
الطبيعي فلا يترادف في كلياتها على خلاف **قال** الثالث اننا اقول ان السبعة الكليات  
في الوجود المنطقي والوجود الطبيعي والوجود من حيث هي في البين في ذلك لا يكون  
الكل في الوجود المنطقي على ما هو في الوجود فان لم يقبل على اختلاف متباين في كلياتها في الوجود  
لا يكون في الوجود المنطقي على ما هو في الوجود المنطقي على ما هو في الوجود المنطقي

الطبيعي

[illegible]

29

[illegible]

صدقنا هذا المتساويين بدون الآخر وهذا خلف مثلاً يجب ان يصدق كل الانسان لا طلق  
 وكل لا طلق لا انسان والا كان بعض الا انسان ليس بلا طلق فيكون بعض الا انسان لا طلق  
 فبعض الناس لا انسان وهو محال ونفي الاعم من شيء مطلقاً اخص من نفي  
 الاخص مطلقاً اي يصدق نفي الاعم على كل ما يصدق عليه نفي الاعم وليس كما  
 يصدق عليه نفي الاعم يصدق عليه نفي الاعم الا لا فلا انه لو لم يصدق نفي  
 الاخص على كل ما يصدق عليه نفي الاعم يصدق على الاخص على بعض ما يصدق  
 عليه نفي الاعم فيصدق عين الاخص بدون الاعم وانه محال كما نقول يصدق كل  
 لا حيوان انسان الا كان بعض الا حيوان انسان فبعض الا انسان لا حيوان وهذا خلف  
 اما الثاني فلا نعلم لو يصدق قولنا ليس كل ما يصدق عليه نفي الاعم يصدق عليه  
 نفي الاعم اصدق نفي الاعم على ما يصدق عليه نفي الاعم فيصدق على الاخص على  
 كل الاعم بعكس النفي وهو محال فليس كل انسان لا حيوان الا كان كل الانسان لا حيواناً  
 وتفكر بعكس النفي الى كل حيوان انسان ونقول ايضاً قد ثبت ان كل نفي الاعم نفي الاخص  
 فلو كان كل نفي الاخص نفي الاعم لكان النفيان متساويين فيكون العينان متساويتين  
 هذا خلفاً ونقول العام يصدق على بعض نفي الاخص تحقيقاً لمعنى العمى فليس  
 بعض نفي الاخص نفي الاعم بل عينه وبقي قولنا يصدق نفي الاعم على  
 كل ما يصدق عليه نفي الاعم من غير عكس تسامح بفعل الله تعالى جزءاً من الله ليل وهو  
 على المطلوب لا مرأى الا ان بينهما معنى مشتركاً من حيث نفي الاعم على اصله اي  
 لا مطلقاً من وجوب ان هذا العمى ونفي الاعم متساويين في الاعم مطلقاً ونفي الاعم  
 وليس بينهما نفي الاعم لا مطلقاً ولا من حيث ما تحقق العمى من حيث نفي الاعم متساويين  
 على الاخص آخر يصدق الاعم بدون نفي الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في نفي  
 الاعم لا حيوان والا انسان فانهما يجهتان في القوس ويصدق في ذلك الا انسان في  
 الا انسان من الا انسان بدون الحيوان في ذلك الا انه لا يكون نفي الاعم على

۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible]





[illegible]





ونسبة الى الجنس اي نسبة الى النوع فانه مقوم له اي داخل في قوامه واهيه  
 وجزءه واما نسبتا الى جنس فانه مقسم له اي محصل قسم له فانه اذا انقسم الى الجنس  
 قسم من الجنس بنوعه مثلا المطلق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه واهيه  
 نسب الى الحيوان صاير جليا ناطقا وهو قسم من الحيوان واذا انقسمت هذه اقسام  
 كلهم هو ازان يكون له فصل قسم لجزان يتركب من امرين متساويين يساويانه ويميز  
 عن جميع مشترك كانه في الوجود قد اختلفت اقسامه عن ذلك بناء على ان كل امة لها فصل  
 ان يكون لها جنس سلف في ذلك بحيث يكون له اي الجنس العالي فصل قسمه لوجوه ان  
 النوع فصل من جنس بالقياس الى الجنس قسم له والنوع السافل لا يكون له فصل مقوم  
 ويمنع ان يكون له فصل مقوم لاهل ولا يجوز ان يكون فوق جنس من الجنس لان يكون له فصل  
 يميزه عن مشترك كانه في ذلك الجنس ما الثاني فلا تمنع ان يكون له فصل من النوع ولا يكون  
 فالتقسيمات سواء كانت انواعا او اجناسا يجب ان يكون لها فصل مقومات لان فروعها اجناسا  
 وفصل مقومات لان تحتها انواعا وكل فصل قوم العالي والى العالي والجنس العالي فهو  
 للسافل لان العالي قوم للسافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس كل اي ليس كل مقوم  
 للسافل فهو قوم العالي لانه قد ثبت ان جميع مقومات الامم مقومات للسافل فلا يجوز ان  
 مقومات السافل مقومات العالي لولا ان يكون في العالي والسافل فرق وانما قال من غير عكس  
 كل لان بعض مقومات السافل مقوم العالي هو مقوم العالي فصل من الجنس السافل فهو قسم  
 العالي مني تقسيم السافل حصلا في نوعه وكلما يحصل السافل في نوع يحصل العالي فيكون العالي  
 حاصل الا في ذلك النوع وهو من نفسه العالي ولا يعكس كل اي ليس كل  
 مقوم العالي مقوم السافل لان فصل السافل مقوم للعالي وهو لا يقسم السافل بل يقسم  
 يعكس جزئيا فان بعض مقوم السافل هو مقوم السافل قال الفصل الرابع عشر  
 في مقومات آه اقول قد سلف لك ان نظير المطلق ما في الفصل السادس في البحث وكل  
 منها مقومات يقسم مقوماتها واما وقع الفراغ من بيان هذا ما في الفصل السادس فقلحان

مقسما الى الجنس اي مقسم الى النوع فانه مقوم له اي داخل في قوامه واهيه  
 وجزءه واما نسبتا الى جنس فانه مقسم له اي محصل قسم له فانه اذا انقسم الى الجنس  
 قسم من الجنس بنوعه مثلا المطلق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه واهيه  
 نسب الى الحيوان صاير جليا ناطقا وهو قسم من الحيوان واذا انقسمت هذه اقسام  
 كلهم هو ازان يكون له فصل قسم لجزان يتركب من امرين متساويين يساويانه ويميز  
 عن جميع مشترك كانه في الوجود قد اختلفت اقسامه عن ذلك بناء على ان كل امة لها فصل  
 ان يكون لها جنس سلف في ذلك بحيث يكون له اي الجنس العالي فصل قسمه لوجوه ان  
 النوع فصل من جنس بالقياس الى الجنس قسم له والنوع السافل لا يكون له فصل مقوم  
 ويمنع ان يكون له فصل مقوم لاهل ولا يجوز ان يكون فوق جنس من الجنس لان يكون له فصل  
 يميزه عن مشترك كانه في ذلك الجنس ما الثاني فلا تمنع ان يكون له فصل من النوع ولا يكون  
 فالتقسيمات سواء كانت انواعا او اجناسا يجب ان يكون لها فصل مقومات لان فروعها اجناسا  
 وفصل مقومات لان تحتها انواعا وكل فصل قوم العالي والى العالي والجنس العالي فهو  
 للسافل لان العالي قوم للسافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس كل اي ليس كل مقوم  
 للسافل فهو قوم العالي لانه قد ثبت ان جميع مقومات الامم مقومات للسافل فلا يجوز ان  
 مقومات السافل مقومات العالي لولا ان يكون في العالي والسافل فرق وانما قال من غير عكس  
 كل لان بعض مقومات السافل مقوم العالي هو مقوم العالي فصل من الجنس السافل فهو قسم  
 العالي مني تقسيم السافل حصلا في نوعه وكلما يحصل السافل في نوع يحصل العالي فيكون العالي  
 حاصل الا في ذلك النوع وهو من نفسه العالي ولا يعكس كل اي ليس كل  
 مقوم العالي مقوم السافل لان فصل السافل مقوم للعالي وهو لا يقسم السافل بل يقسم  
 يعكس جزئيا فان بعض مقوم السافل هو مقوم السافل قال الفصل الرابع عشر  
 في مقومات آه اقول قد سلف لك ان نظير المطلق ما في الفصل السادس في البحث وكل  
 منها مقومات يقسم مقوماتها واما وقع الفراغ من بيان هذا ما في الفصل السادس فقلحان

في مقومات آه اقول قد سلف لك ان نظير المطلق ما في الفصل السادس في البحث وكل  
 منها مقومات يقسم مقوماتها واما وقع الفراغ من بيان هذا ما في الفصل السادس فقلحان





[illegible]

المفرد يعرف بغيرها وعلى معنىية او لفظة اما المعنى فمما يتعرف به الشيء بالاشياء في اللغة  
 والجمالية اي يمكن العلم باحدها مع العلم بالآخر والجهول باحدها مع الجهول بالآخر كترتيب  
 الحركات بما ليس سكني فانهما في المرتبة الواحدة من العلم والجهول فمن علم احدهما علم الآخر  
 جهل احدهما جهل الآخر والمعرفة بالكل يكون اقدم معرفة لان معرفة للعرف علم يعرفه  
 والعلم نفع لمدى على العلول ومنها تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه بما يرتبه له  
 ويسمى رتبة اصح او جراتي يسمى رتبة مضمرة مثالهما ظاهر في الكتاب مثلا خلا  
 الظنية فانما يتصل اذا حال الانسان التعريف لغيره وذلك بان يستعمل في التعريف الظاهر  
 ظاهرة الدلالة بالنسبة الى ذلك الغير فيقتض غرض التعريف كما يستعمل الالفاظ الغيرية  
 مثل ان يقال النار اسطفس في الاستطفس لا يستعمل الالفاظ المجازية فان الغالبية كما  
 المعنى الحقيقية الى الفهم والاستعمال الالفاظ المشتركة فان لا مشترك عمل ففهم المعنى المشترك  
 نعم كان للسامع علم بالالفاظ الحقيقية وكان هناك قرينة دالة على المرجح واستعمالها  
 فيه قال المقلد الثانية في القضايا واحكامها آه اقول لما فرغ من حيث العقل المتكبر  
 شرع في حيث الحقبة وما توقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها وضع للمقالة الثانية  
 لبيان ذلك وترها على مقدمة وثلاثة ضل الالفاظ في تعريف القضية واقسامها الالوانية الى  
 بحسب اقسامها الاولى فان القضية تنقسم الى الكلية والشرطية ثم الكلية تنقسم الى  
 واخرى بشرطية مثلا والشرطية الى زوجية وناقية واقسام كلية والشرطية هي اقسام  
 القضية الالوانية ليست باقسام اولية لها بل اقسام ثانية وانما تنقسم القضية الى  
 بواسطة ان الكلية والشرطية تنقسم الى كليهما فالعرض من قسم المقدمة ذكر الاقسام  
 الى اقسام القضية بلالات الاقسام اقسامها القضية في اقسامها انما هي  
 كاذب فكل من كانت الكلية القضية للمفرد العقل المركب القضية للمفرد العقل  
 يشمل كل الثلاثة والناقية في اقسامها انما هي اقسامها انما هي اقسامها انما هي اقسامها  
 لا انشئت كلهما بالامر بالامر ولا يستعمل فيهما بالامر بالامر ولا يستعمل فيهما بالامر

[illegible]

الاصحاب المتكلمين لبيت النجيب قطع النظر عما هو خارج عن محوطة الطرفين ، ام بعد انك انكسر

الى مفردين او لم تغل طرف القضية هما الحكم عليه والحكم به ومعنى اخلافاً ان تخلف الاوفاً  
الدالة على ارتباط احداهما بالآخر فاذا خافت من القضية ما يدل على ارتباطها كان طرفها مفرد  
فهي جملة ما موجهة ان خالفها بان احدهما هو الآخر كقولنا زيد هو عالم او ما المثل ان حكم فيها بان  
احدهما ليس بالآخر كقولنا زيد ليس بعالم فاذا خافتنا لفظة هو الى الله على النسبة  
الايجابية من القضية الاولى ليس هو الدالة على النسبة السلبية  
من القضية الثانية بقية نريد وعلموها مفردان وان لم يكن طرفها مفردين فهو مفرد  
كقولنا ان كانت الشمس طلعت فالتها من حيث ما كان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً فانه اذا  
خفت ادوات الاتصال هي كلمة ان والفاء ففي الشمس طاعة والتفريق وجهها لا يسا  
بمفردين وكذلك اذا خفت ادوات العناد وهي ما او بقى هذا العدد زوج وهذا العدد  
وهو الضم كقوله بمفردين فان قلت قولنا ان كالحسين الناطق يتقبل بفعل بـه وقولنا زيد عالم  
زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طلعت يلزمه الحكم من جملة ما مع ان اطرافها ليست  
فانفصل للمفردات طرفها وكما انفق المراد بالمفرد ما بالفعل والمفرد ما تقع هي  
يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد ولا يحل ان في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردة بالفعل لا بد  
ان يعبر عنها بالفاظ مفردة وان قلنا ان يقر هذا اذا كان هو والمضارع صحيح الى غير ذلك  
مخلافاً لما طلبت فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة فلا ينفصل فيها هذه القضية  
بل يقال ان تحقق هذه القضية يتحقق تلك القضية واما ان يتحقق هذه القضية  
يتحقق تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة نعم يعني هنا شيئاً وهو ان الشرط في الحكم  
قضية اذا حللتها لا يمكن طرفها مفردين ولا خفاء في مكان ان يعبر عن طرفها بمفرد  
التحليل مفردين واقله ان يقال ان هذا المزمع لذلك انه الذي معانده لذلك فلو كان المراد بالفعل  
اما المفرد بالفعل او بالفعل دخلت الشبهة في ذلك ولا بد ان يتحقق لا انحلال عن الشرط فيقول  
عليه في القضية ان كانا مفردين مع جملة ولا فطرته هذا هو المطابق لما ذكره الشيخ  
في الشفاء وقيل صوابه ان يقال القضية ان التحلل الى قضيتين فشرطية في الا

[illegible]

[illegible]

فعلية فلا يرد عليه مثل قولنا زيد ابوعا قائم فانه حيلة مع انه لو دخل الى مغردين لا يلحقه حكم  
به في قضية وهو ليس بصواب من وجهين اما ان لا يرد بغير القيد المذكورة عينه  
ثانيا فلان انحلال القضية الى طعن تركيها الشرطية لا تركيز من قضية فان احدا  
الشرط والمعا ان خرجت اطرافها عن ان يكون قضائيا لا ترى لنا اذا قلنا الشمس طالعة  
كانت قضية محتملة للصدق والاكذب ثم اذا اردنا اداء الشرط عليه قلنا ان كانت  
الشمس طالعة خرجت عن ان يكون قضية فتمت الصدق والاكذب نعم مما يقال في هذا  
ان الشرطية مركبة من قضية فنجعل الشرطية ان طرفيها اذا اعتبرتهما الحكم وانما  
والفهم ليسا قضيتين لا عند التركيز ولا عند التحليل **قال** والشرطية اما منصلة  
وهي التي **اقول** اقول الشرطية قسما من منصلة ومنفصلة فالمنصلة هي التي يحكم  
فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى فان حكم فيها بصدق قضية على  
فقد يصدق قضية اخرى فهي منصلة حقيقة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فان الحكم  
فيها بصدق الحيوانية على تقدير صدق الانسانية فان حكمها بصدق قضية على تقدير صدق  
قضية اخرى فهي منفصلة سلكنا كقولنا ليس البنية ان كان هذا انسانا فهو جلد فان الحكم فيها  
بصدق الحيوانية على تقدير صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتساوي  
بين القضيتين اما في الصدق والاكذب معا اي انهما لا يصدقان ولا يكذبان او في الصدق  
فقط اي بانهما لا يصدقان ولا يكتمان قبيحة بان في الاكذب فقط اي انهما لا يكتمان  
وبرعا يصدقان او بغيره اي بصدق والتساوي فان حكم فيها بالتساوي فهو من منصلة حقيقة  
اما اذا كان الحكم فيها بالمتناقض او في الصدق والاكذب معا فسميت حقيقية كقولنا اما ان يكون هذا  
العبد زوجا او فردا فان قولنا هذا العبد زوج هو العبد فرد لا يصدق معا لا يكتمان معا  
واما اذا كان الحكم فيها بالمتناقض او في الصدق فقط فهو من منصلة حقيقة كقولنا اما ان يكون هذا  
شجران جوا او فردا فان قولنا هذا الشجر شجر هو لا يصدق معا لا يكتمان معا  
حيلا لا يمكن ان كان الحكم فيها بالتساوي في الاكذب فقط فهي من منصلة حقيقة كقولنا اما ان يكون هذا الشجر

قال فرقت ابي علي  
يل بعد ايام فانما  
بذره ليعتقوا ان الفاضل  
مشارف العلم ان الالباب  
الشرعية انما هي من اجل  
المواد التي هي من صلوات  
الافلاك كونه فاعلم ان  
فان من اخف الصلوات  
ما هو ايسر من غيرها  
قياس الاسمان في  
في البساتين  
عند الكعب

[illegible]

بانتانی فاضل  
بوسنی مولانا کا درس  
فانیا مولانا کا درس  
السنن خطیبی  
موم کلانانی  
بن بون المصطفی  
بنانی احمد الفاضل  
میرزا علی محمد  
والی صفت مولانا  
قال مولانا  
الاسم  
و





مسألة والنسبة التي فيها ليست نسبة بحيث يتم بها العقل الانسان ليس له العقل  
ان يقال ان الحكم في القضية اما بان الموضوع محمول ايجاب الموضوع ليس محمول ايجابا  
ان الحكم فيها اما باقتران النسبة اذا تزاها ذلك ظاهر قال وهو مخرج الحكم  
اقول هذا التفسير ثالث لفضية المحللة باعتبار الموضوع فهو مخرج المحللة اما ان يكون  
جزئيا او كلياً فان كان جزئياً سميت القضية شخصية ومخصية وهي اما مخصصة  
نبتانسان وان كانت كلية فكلها ليس بجواب اسمها شخصية فلا من مخرجها  
واما تسمية الشخصية فالمخرج من مخرجها وما كان هذا التفسير باطلاً في موضوع الحكم  
في اسامي لاقسام حال الموضوع وان كان كلياً فاما ان يبين فيها كية افراد الموضوع  
من الكلية والعضوية او لا يبين اللفظ الدال عليها كية لا يبين  
اذا من سئل بالله كما انه يحضر الله في محيط به كذلك اللفظ الدال عليها اي على كية لا  
يحصيها ومحيط بها فان يفرق كية افراد الموضوع سميت القضية مخصية وهي  
اما انما مخصية فلهذا افراد من مخرجها ما انما تسمى فلا تستلزم على التسمية  
اي المخصية اربعة اقسام لان الحكم فيها اما على كل الافراد او على بعضها او اما كلياً او  
او بالسلب فان كان الحكم فيها على كل الافراد سميت اما مخصصة واما على كل احد  
لا الكل لبعض على كل واحد او على كل واحد من اقسامها او اما سلبية في  
لا شيء ولا واحد كلياً لا شيء ولا واحد من الاشياء لان الاشياء لا يمكن الحكم فيها على بعض الافراد  
جزئية اما مخصصة واما بعض واحد كلياً بعض الاشياء لا يمكن الحكم فيها على بعض الافراد  
افرادا كية او احد من افرادها ان كان اما سلبية في مخرجها ليس من بعض مخرجها  
ليس كل حال انسانا او اقرب بين الاسلئ المتعدان ليس كل حال في قول لا محالة على الطبيعة  
السلب الخريف بلا ترم ليس من بعض ليس العكس ان ليس كل حال على قول لا محالة على الطبيعة  
يلطيفة فلا تاد اقلنا كل حيوان انسان يكره معناه شوب الاستلزامية كل واحد  
واحد من افراد الجنس من لا يوجب كلى فاذا قلنا ليس كل حيوان انسانا يمكن

مسألة والنسبة التي فيها ليست نسبة بحيث يتم بها العقل الانسان ليس له العقل  
ان يقال ان الحكم في القضية اما بان الموضوع محمول ايجاب الموضوع ليس محمول ايجابا  
ان الحكم فيها اما باقتران النسبة اذا تزاها ذلك ظاهر قال وهو مخرج الحكم  
اقول هذا التفسير ثالث لفضية المحللة باعتبار الموضوع فهو مخرج المحللة اما ان يكون  
جزئيا او كلياً فان كان جزئياً سميت القضية شخصية ومخصية وهي اما مخصصة  
نبتانسان وان كانت كلية فكلها ليس بجواب اسمها شخصية فلا من مخرجها  
واما تسمية الشخصية فالمخرج من مخرجها وما كان هذا التفسير باطلاً في موضوع الحكم  
في اسامي لاقسام حال الموضوع وان كان كلياً فاما ان يبين فيها كية افراد الموضوع  
من الكلية والعضوية او لا يبين اللفظ الدال عليها كية لا يبين  
اذا من سئل بالله كما انه يحضر الله في محيط به كذلك اللفظ الدال عليها اي على كية لا  
يحصيها ومحيط بها فان يفرق كية افراد الموضوع سميت القضية مخصية وهي  
اما انما مخصية فلهذا افراد من مخرجها ما انما تسمى فلا تستلزم على التسمية  
اي المخصية اربعة اقسام لان الحكم فيها اما على كل الافراد او على بعضها او اما كلياً او  
او بالسلب فان كان الحكم فيها على كل الافراد سميت اما مخصصة واما على كل احد  
لا الكل لبعض على كل واحد او على كل واحد من اقسامها او اما سلبية في  
لا شيء ولا واحد كلياً لا شيء ولا واحد من الاشياء لان الاشياء لا يمكن الحكم فيها على بعض الافراد  
جزئية اما مخصصة واما بعض واحد كلياً بعض الاشياء لا يمكن الحكم فيها على بعض الافراد  
افرادا كية او احد من افرادها ان كان اما سلبية في مخرجها ليس من بعض مخرجها  
ليس كل حال انسانا او اقرب بين الاسلئ المتعدان ليس كل حال في قول لا محالة على الطبيعة  
السلب الخريف بلا ترم ليس من بعض ليس العكس ان ليس كل حال على قول لا محالة على الطبيعة  
يلطيفة فلا تاد اقلنا كل حيوان انسان يكره معناه شوب الاستلزامية كل واحد  
واحد من افراد الجنس من لا يوجب كلى فاذا قلنا ليس كل حيوان انسانا يمكن

مسألة والنسبة التي فيها ليست نسبة بحيث يتم بها العقل الانسان ليس له العقل  
ان يقال ان الحكم في القضية اما بان الموضوع محمول ايجاب الموضوع ليس محمول ايجابا  
ان الحكم فيها اما باقتران النسبة اذا تزاها ذلك ظاهر قال وهو مخرج الحكم  
اقول هذا التفسير ثالث لفضية المحللة باعتبار الموضوع فهو مخرج المحللة اما ان يكون  
جزئيا او كلياً فان كان جزئياً سميت القضية شخصية ومخصية وهي اما مخصصة  
نبتانسان وان كانت كلية فكلها ليس بجواب اسمها شخصية فلا من مخرجها  
واما تسمية الشخصية فالمخرج من مخرجها وما كان هذا التفسير باطلاً في موضوع الحكم  
في اسامي لاقسام حال الموضوع وان كان كلياً فاما ان يبين فيها كية افراد الموضوع  
من الكلية والعضوية او لا يبين اللفظ الدال عليها كية لا يبين  
اذا من سئل بالله كما انه يحضر الله في محيط به كذلك اللفظ الدال عليها اي على كية لا  
يحصيها ومحيط بها فان يفرق كية افراد الموضوع سميت القضية مخصية وهي  
اما انما مخصية فلهذا افراد من مخرجها ما انما تسمى فلا تستلزم على التسمية  
اي المخصية اربعة اقسام لان الحكم فيها اما على كل الافراد او على بعضها او اما كلياً او  
او بالسلب فان كان الحكم فيها على كل الافراد سميت اما مخصصة واما على كل احد  
لا الكل لبعض على كل واحد او على كل واحد من اقسامها او اما سلبية في  
لا شيء ولا واحد كلياً لا شيء ولا واحد من الاشياء لان الاشياء لا يمكن الحكم فيها على بعض الافراد  
جزئية اما مخصصة واما بعض واحد كلياً بعض الاشياء لا يمكن الحكم فيها على بعض الافراد  
افرادا كية او احد من افرادها ان كان اما سلبية في مخرجها ليس من بعض مخرجها  
ليس كل حال انسانا او اقرب بين الاسلئ المتعدان ليس كل حال في قول لا محالة على الطبيعة  
السلب الخريف بلا ترم ليس من بعض ليس العكس ان ليس كل حال على قول لا محالة على الطبيعة  
يلطيفة فلا تاد اقلنا كل حيوان انسان يكره معناه شوب الاستلزامية كل واحد  
واحد من افراد الجنس من لا يوجب كلى فاذا قلنا ليس كل حيوان انسانا يمكن





الحكم على الاقدام من قدام ان يصدق ذلك الحكم على جميع الاقدام او على بعضها على كل حال  
يصدق الحكم على بعض الاقدام وهو الجرحية واما بالعكس فلا يصدق صدق الحكم على بعض الاقدام  
صدق الحكم على الاقدام مطلقا من المصلحة قال البحت الثاني في تحقيق المحقق لا بد ان  
تدبر ان السليمة بطريق احدها هو الحكم عليه ليسى موضوعا وانما هو الحكم عليه  
محمولا فاعلم ان هذه الفقه قد جرت بانهم يقرن عن الموضوع لمجر عن المحمول بتحقيق  
اذا قالوا كل ج ب فكانهم قالوا كل موضوع محمول وانما فعلوا ذلك لغا شئ من احدهما  
فان قولنا كل ج ب انحصر من قولنا كل انسان حيوان وهو ظاهر ما قد مر ثم لا بد ان  
لوضع الكلية مثلا كل انسان حيوان واخرى عليه الاحكام امكن ان يذهب الحكم  
ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة دون المواد الكلية للمجرات الاخر فمفهوم  
جزء واحد من المادة يتقيد على ان الاحكام الجارية عليها شاملة لجزيئاتها غير محصورة على  
دون البعض كما انهم في مسقط الفصول اخذوا مفهوم الكليات من غير اشارة الى مادة من  
ويستحق ان يحالوا بمقتضى ذلك لا يجبر طبائعا لاشياء ولا بصارت حاشا لثمن قرانين كلية  
منجذبة على جميع الجزيئات فاذا قلنا كل ج ب فهذا امر ان احدهما مفهوم ج وخفيقه والآخر  
ما صدق عليه من الاقدام فلو صدق ان كل مفهوم ج مفهوم ب كما كان ج ب لفظا  
فلا بد ان فلا يكون محلا في المعنى بل في اللفظ بل معناه ان كل اصدق عليه ج من الاقدام فهو  
ب فان قلت كما ان الجرح اعتبارا في ذلك لب اعتبار ان مفهوم حقيقة وصدق عليه  
ج من الاقدام فلم لا يجوز ان يكون المحمول ما صدق عليه ب لا مفهوم كما ان الموضوع كذلك  
فقل ما صدق عليه الموضوع فهو بصدقه ما صدق عليه المحمول فان كان المحمول ما صدق عليه ب  
لكان موضوعا للموضوع وهو غير شئ الشئ نفسه فمفهومه لفظا ياتي في الضرر والمزلة  
يصدق ممكنه خاصة اصلا فلا ظم ان معنى العبارة حكما اصدق عليه ج من الاقدام  
مفهوم ب كما اصدق عليه ب لا يقال ان قلنا كل ج ب فلما ان يكون مفهوم ج  
مفهوم ب او غيره فالحال من مفهوم يلزم ما ذكرتم من ان المحمول لا يكون مفهوما كما قد مر

فان قيل ان مفهوم ج من الاقدام هو الجرحية واما بالعكس فلا يصدق صدق الحكم على بعض الاقدام  
صدق الحكم على الاقدام مطلقا من المصلحة قال البحت الثاني في تحقيق المحقق لا بد ان  
تدبر ان السليمة بطريق احدها هو الحكم عليه ليسى موضوعا وانما هو الحكم عليه  
محمولا فاعلم ان هذه الفقه قد جرت بانهم يقرن عن الموضوع لمجر عن المحمول بتحقيق  
اذا قالوا كل ج ب فكانهم قالوا كل موضوع محمول وانما فعلوا ذلك لغا شئ من احدهما  
فان قولنا كل ج ب انحصر من قولنا كل انسان حيوان وهو ظاهر ما قد مر ثم لا بد ان  
لوضع الكلية مثلا كل انسان حيوان واخرى عليه الاحكام امكن ان يذهب الحكم  
ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة دون المواد الكلية للمجرات الاخر فمفهوم  
جزء واحد من المادة يتقيد على ان الاحكام الجارية عليها شاملة لجزيئاتها غير محصورة على  
دون البعض كما انهم في مسقط الفصول اخذوا مفهوم الكليات من غير اشارة الى مادة من  
ويستحق ان يحالوا بمقتضى ذلك لا يجبر طبائعا لاشياء ولا بصارت حاشا لثمن قرانين كلية  
منجذبة على جميع الجزيئات فاذا قلنا كل ج ب فهذا امر ان احدهما مفهوم ج وخفيقه والآخر  
ما صدق عليه من الاقدام فلو صدق ان كل مفهوم ج مفهوم ب كما كان ج ب لفظا  
فلا بد ان فلا يكون محلا في المعنى بل في اللفظ بل معناه ان كل اصدق عليه ج من الاقدام فهو  
ب فان قلت كما ان الجرح اعتبارا في ذلك لب اعتبار ان مفهوم حقيقة وصدق عليه  
ج من الاقدام فلم لا يجوز ان يكون المحمول ما صدق عليه ب لا مفهوم كما ان الموضوع كذلك  
فقل ما صدق عليه الموضوع فهو بصدقه ما صدق عليه المحمول فان كان المحمول ما صدق عليه ب  
لكان موضوعا للموضوع وهو غير شئ الشئ نفسه فمفهومه لفظا ياتي في الضرر والمزلة  
يصدق ممكنه خاصة اصلا فلا ظم ان معنى العبارة حكما اصدق عليه ج من الاقدام  
مفهوم ب كما اصدق عليه ب لا يقال ان قلنا كل ج ب فلما ان يكون مفهوم ج  
مفهوم ب او غيره فالحال من مفهوم يلزم ما ذكرتم من ان المحمول لا يكون مفهوما كما قد مر

الحكم على الاقدام من قدام ان يصدق ذلك الحكم على جميع الاقدام او على بعضها على كل حال

الحكم على الاقدام من قدام ان يصدق ذلك الحكم على جميع الاقدام او على بعضها على كل حال



الأفراد الشخصية لا النوعية وهو قريب إلى التحقيق لا تضاد الطبيعة لا تضاد الطبيعة  
عبر بالاعتقالات لا بالاعتقالات الشخصية من اشخاصها به اذ هو موجد لها لا من شخص وانما  
صدق صفة الموضوع على ما فيه فبما كان عند الفاعل ارجح ان المراد عنه به ما يمكن  
ان يصدق عليه سوا كذا كذا بالفضل إلى سلبه عند ما لم يكن كذلك. المشقة له بالفضل عند  
الشيء أي يصدق عليه بالفضل سوا كان ذلك الصدق ثابتا له في الماضي او الحاضر  
المستقبل حق ولا خلاف فيه ولا يكون ج بالفضل دائما فاذا قلنا كل سوا كذا يثبت له الحكم  
امكن ان يكون اسحق حق التوحيين مثلا على مذهب الفكر ان كان ما كان تصادفهم بالسوا على  
مذهب الشيعة لا يثبت لهم الحكم بعدم تصادفهم بالسوا في وقت ما من مذهب الشيعة اقول  
الى المعرفة وما صدق المحمل على ذات الموضوع فقد يكتفى بالضرورة به بالمكان  
بالفضل بالعدم على كسبي في نجد الجحش فاذا قد تفرقت هذا لا يثبت قتل قاتل كل ج  
مستبارة بحسب الحقيقة ليس ج حقيقة كما هي حقيقة القضية المستقلة في العلوم  
بحسب الخارج ليس حقيقة بل بالانحاز الخارج عن المشاعر الا لا فغنى به كما في قوله  
ج من الأفراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ب فالحكم فيه ليس مقصودا على  
وجه في الخارج فقط بل على كل ما قدر وجها سوا كان من جهة في الخارج او ممددا  
فيه فممكن ان يكون مرجحا فالحكم على افراد المقدرة الموجب لكل ان كل عقلاء طائر  
ما كان مرجحا فالحكم فيه ليس مقصودا على افراد المرجحة بل عليها وعلى  
افراد المقدرة الوجه ان كل ان كل حيوان وانما قيد الافراد بالمكان لانهم  
لما طلقت لم يصدق كل ما المقدرة فلا رده اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار  
ليس كذا لان ج الذي ليس ب لو كان ج وليس ب فبعضه لو وجد كان ج  
فهو بحيث لو كان ليس ب وانما يثبت كذا ج ب بذلك لا اعتبارا لقتل هذين  
ج ليس ب لو وجد كان ج وليس ب لكن لا يسلم انه يصدق بعضه لو كان ج  
فهو بحيث لو كان ليس ب فان الحكم في القضية انما هو على ارجح من الجحش

الاعتقالات الشخصية لا النوعية وهو قريب إلى التحقيق لا تضاد الطبيعة لا تضاد الطبيعة  
عبر بالاعتقالات لا بالاعتقالات الشخصية من اشخاصها به اذ هو موجد لها لا من شخص وانما  
صدق صفة الموضوع على ما فيه فبما كان عند الفاعل ارجح ان المراد عنه به ما يمكن  
ان يصدق عليه سوا كذا كذا بالفضل إلى سلبه عند ما لم يكن كذلك. المشقة له بالفضل عند  
الشيء أي يصدق عليه بالفضل سوا كان ذلك الصدق ثابتا له في الماضي او الحاضر  
المستقبل حق ولا خلاف فيه ولا يكون ج بالفضل دائما فاذا قلنا كل سوا كذا يثبت له الحكم  
امكن ان يكون اسحق حق التوحيين مثلا على مذهب الفكر ان كان ما كان تصادفهم بالسوا على  
مذهب الشيعة لا يثبت لهم الحكم بعدم تصادفهم بالسوا في وقت ما من مذهب الشيعة اقول  
الى المعرفة وما صدق المحمل على ذات الموضوع فقد يكتفى بالضرورة به بالمكان  
بالفضل بالعدم على كسبي في نجد الجحش فاذا قد تفرقت هذا لا يثبت قتل قاتل كل ج  
مستبارة بحسب الحقيقة ليس ج حقيقة كما هي حقيقة القضية المستقلة في العلوم  
بحسب الخارج ليس حقيقة بل بالانحاز الخارج عن المشاعر الا لا فغنى به كما في قوله  
ج من الأفراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ب فالحكم فيه ليس مقصودا على  
وجه في الخارج فقط بل على كل ما قدر وجها سوا كان من جهة في الخارج او ممددا  
فيه فممكن ان يكون مرجحا فالحكم على افراد المقدرة الموجب لكل ان كل عقلاء طائر  
ما كان مرجحا فالحكم فيه ليس مقصودا على افراد المرجحة بل عليها وعلى  
افراد المقدرة الوجه ان كل ان كل حيوان وانما قيد الافراد بالمكان لانهم  
لما طلقت لم يصدق كل ما المقدرة فلا رده اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار  
ليس كذا لان ج الذي ليس ب لو كان ج وليس ب فبعضه لو وجد كان ج  
فهو بحيث لو كان ليس ب وانما يثبت كذا ج ب بذلك لا اعتبارا لقتل هذين  
ج ليس ب لو وجد كان ج وليس ب لكن لا يسلم انه يصدق بعضه لو كان ج  
فهو بحيث لو كان ليس ب فان الحكم في القضية انما هو على ارجح من الجحش

لا يكون ليس بـ من افراج جـ فان اذا قلنا كل انسان حيوان فلا نشاء الله ليس بـ  
ليس من افراج الانسان لان الكلي بصدقه على افراجه ولا انسان ليس بصدقه على انسان  
ليس بحيوان لاننا نقول قد سبق الاشارة في مطلع باب الطليات الى ان صفة الكلي على  
ليس بمعتبر بحسب نفسه الا من لم يجد افراجا فاننا فرض الانسان ليس بحيوان فقد فرض  
انه انسان فيكون من افراجه واما السالبة فلانه اذا قبلنا لا شئ من جـ ب  
فقلنا انه كاذب لان جـ الله هو له وجد كان جـ وب فبعض ما له وجد كان جـ  
ففي حيث لو وجد كان جـ وهو يتفق لنا لا شئ ما له وجد كان جـ فهو بحيث  
وجد كان جـ ولما قيد للموضوع بالمكان انه قد لا اعتدوا لان جـ الله ليس  
فلهما بجموع في السلب لان افراجا جـ ان لا يكون له الوجود في الخارج فلا بد  
لبعض ما له وجد كان جـ من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ليس بـ  
بعض ما له وجد كان جـ من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان بـ فلا بد  
كذب لكليته ولما اعتدوا في عقد الوضع لا اتصال وهو قولنا كل ما له وجد كان  
جـ وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان جـ لا اتصال في ذلك بطريق اللزوم  
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالفجر موجود وقد يكون بطريق الاتفاق  
كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فصرح الكسوف من تابعه بالادعاء فقالوا  
معنى قولنا كل ما له وجد كان جـ فهو بحيث لو وجد كان بـ ان كان هو لازم لجـ  
فهو لازم له لئلا يتشعروا لو لم يكنوا بمطلوع الاتصال حتى لو لم يكن جـ الذي انقضوا  
عن تفسيرهم لانه لا ينطبق الا على قضية يكون وصف موضوعا ووصف محمول  
لازم للناتج الموضوع ولما انقضوا التي اجدها وصفها او كلاهما غير لازم  
عن ذلك ولزمهم ايضا حصر القضايا في الضرورية اذ لا معنى للضرورية الا لزوم وصف  
المحمول الذات على موضوع بل في اخص من الضرورية لاحتياج لازم وصف الموضوع في معناه  
القضية وعلام اعتبارها في مفهوم الضرورية وقوله في بعض النسخ كل ما له وجد كان

قوله لا يكون ليس بـ من افراج جـ  
قوله ليس من افراج الانسان لان الكلي بصدقه على افراجه  
قوله ليس بحيوان لاننا نقول قد سبق الاشارة في مطلع باب الطليات الى ان صفة الكلي على  
قوله ليس بمعتبر بحسب نفسه الا من لم يجد افراجا فاننا فرض الانسان ليس بحيوان فقد فرض  
قوله انه انسان فيكون من افراجه واما السالبة فلانه اذا قبلنا لا شئ من جـ ب  
قوله فقلنا انه كاذب لان جـ الله هو له وجد كان جـ وب فبعض ما له وجد كان جـ  
قوله ففي حيث لو وجد كان جـ وهو يتفق لنا لا شئ ما له وجد كان جـ فهو بحيث  
قوله وجد كان جـ ولما قيد للموضوع بالمكان انه قد لا اعتدوا لان جـ الله ليس  
قوله فلهما بجموع في السلب لان افراجا جـ ان لا يكون له الوجود في الخارج فلا بد  
قوله لبعض ما له وجد كان جـ من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ليس بـ  
قوله بعض ما له وجد كان جـ من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان بـ فلا بد  
قوله كذب لكليته ولما اعتدوا في عقد الوضع لا اتصال وهو قولنا كل ما له وجد كان  
قوله جـ وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان جـ لا اتصال في ذلك بطريق اللزوم  
قوله كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالفجر موجود وقد يكون بطريق الاتفاق  
قوله كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فصرح الكسوف من تابعه بالادعاء فقالوا  
قوله معنى قولنا كل ما له وجد كان جـ فهو بحيث لو وجد كان بـ ان كان هو لازم لجـ  
قوله فهو لازم له لئلا يتشعروا لو لم يكنوا بمطلوع الاتصال حتى لو لم يكن جـ الذي انقضوا  
قوله عن تفسيرهم لانه لا ينطبق الا على قضية يكون وصف موضوعا ووصف محمول  
قوله لازم للناتج الموضوع ولما انقضوا التي اجدها وصفها او كلاهما غير لازم  
قوله عن ذلك ولزمهم ايضا حصر القضايا في الضرورية اذ لا معنى للضرورية الا لزوم وصف  
قوله المحمول الذات على موضوع بل في اخص من الضرورية لاحتياج لازم وصف الموضوع في معناه  
قوله القضية وعلام اعتبارها في مفهوم الضرورية وقوله في بعض النسخ كل ما له وجد كان

ضرورة فان جـ جـ عام بانفسه جـ عام بملته عام بالحد

[illegible]

بالماء والماء طاف وهو خطاء فاحش لان كان ج لازم لوجه الموضوع على فسر صاحب  
الكشف ولا معنى للماء والماء طاف بين اللازم والمزوم على ان ذلك ليست بنسبة  
على اهل العربية فان لوجه الشر فلا بد له من جواب وجوبه ليس قولنا ثم بحث عنه  
خبر ابتداء بل كان ج وجواب الشرط لا يعطف عليه اما الثاني فيرد به كل هرج في  
الخارج فهو في الخارج والحكم فيه على الموجود في الخارج سواء كان اتصافا في حال  
الحكم او قبله او بعده لان ما لم يوجد في الخارج اذلا وبدا يستعمل ان يكون في الخارج  
وانما قال سواء كان حال الحكم او قبله او بعده دفعا لشبهة من ظن ان معنى ج  
اتصاف الجيم بالبايئة حال كونه موصوفا بالجسمية فان الحكم ليس على صف الجيم  
بجسم خفيف حال تخفيف الحكم بل على ذات الجيم فلا يستدعي الحكم لا وجوبه واما  
اتصاف الجسمية فلا يجزئ خفيف حال الحكم فلا اظنا كل كاتب ضاقت فليس من شرط كونها  
الكاتب موصوفا ان يكون كاتباً في وقت كونه موصوفا للضوء بل يكفي في ذلك ان يكون  
موصوفا بالكافية في وقت ما حتى يصدق قولنا كل نام مستيقظ فان اتصاف  
النام بالوصف انما هو في وقت لا يقال ههنا قضاء بالان لا يمكن اخذها باحد اعتباري  
وهي التي يكون موصوفا فها معتد كقولنا شريك الباري تعالى معتد وكل مقدم معتد  
والنفس يجب ان يكون قواعد عامة لا تعلق القوم لا يزعمون الخصا جميع القصا  
في الحقيقة والخارجية بل يزعمون ان القضية المستعملة في العلوم ماخرية في الاصل  
باحلا اعتبارا في هذا وضعوها واستخرجوا احكامها وتعميم القول عد انما هو في  
الطائفة الانسانية قال والفرق بين الاعتبارين ظاهرة اقول قد ظهر لك مما  
بيناه ان الحقيقة لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج بل يجوز ان يكون موجودا  
في الخارج وان لا يكون ما اذا كان موجبا فالحكم فيها لا يكون مفصلا على  
الافراد الخارجية بل يتناولها والافراد المفردة الوجود بخلاف الحاجة فانها  
لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج والحكم فيها مفصلا على الافراد الخارجية فلو









الله تعالى جواب السؤال مفيد يذكر ههنا يقال ان عتيم غير كرايم الجائز في  
الموضوع كرايم لا يستدعي وجه الموضوع في الخارج فلا يصح للموجه الخفية  
لان الحكم فيها ليس مضافا على الموضوعات الموجبة في الخارج وان عتيم به كرايم  
يستدعي مطلق الوجود والسالبة ايضاً يستدعي مطلق الوجود لان الحكم عليه لا يملك  
يكون شتمه وان كان الحكم بالسلب لا فرق بين الموجبة والسالبة فذلك راكبا  
كلما ليس في القضية الخارجية والحقيقة لا مطلق القضية على ما سفت  
اليه فلا بد من كرايم يستدعي وجه الموضوع ان الموجبة ان كانت خارجية يجوز ان يكون  
من مضمونها محققا في الخارج محققا ان كانت حفية يجوز ان يكون مضمونها محققا في  
في الخارج والسالبة لا يستدعي وجه الموضوع على ذلك التفصيل فظهر الفرق وان دفع  
لاشكال ان تلك كرايم لا يمكن للموضوع موجبا واما اذا كان موجبا فالموجه للموضوع  
والسالبة لا يحيط بمقتضى ان كان الوجود اذا سلب عنه البقاء بقيت الالام  
وبالعكس فها هو الكلام في الفرق للتصريح واما المقتضى فهو ان القضية اما ان يكون  
ثلاثة او ثمانية والكل ثلاثة فالرابطه اما ان يكون مقدمة على حرف السلب ومتأخرة  
عنها فان خدمت الرابطه على حرف السلب كقولنا زيد هو ليس بكاتب يكون موجهة  
لان من شأن الرابطه ان يرتبط ما بعدها بما قبلها وهناك ربط السلب ببط السلب يجب  
لكن تأخر حرف السلب كقولنا زيد ليس بكاتب ان كان متأخرا عن حرف السلب  
ان يرتفع ما بعدها على قبلها هناك سلب الربط وسلب الربط سلب فيكون القضية  
سلبية وان كانت ثنائية فالفرق انما يمكن من وجه واحد ما بالنية بان نحو  
اما ربط السلب بسلب الربط وتأثيرها باصطلاح على تحصيل اجل لا يلاحظ  
بالاجاب بل بلفظ غير لا وبعضها بالسلب كليس فاذا قيل زيد غير كاتب ان كان  
كانت موجهة وكذا قيل زيد ليس بكاتب كانت سالبة قال البحث الرابع  
**اقول** نسبة المصولة الى الموضوع سواء كانت بالاجاب

الوجه الثاني في قوله لا يستدعي وجه الموضوع في الخارج فلا يصح للموجه الخفية لان الحكم فيها ليس مضافا على الموضوعات الموجبة في الخارج وان عتيم به كرايم يستدعي مطلق الوجود والسالبة ايضاً يستدعي مطلق الوجود لان الحكم عليه لا يملك يكون شتمه وان كان الحكم بالسلب لا فرق بين الموجبة والسالبة فذلك راكبا كلما ليس في القضية الخارجية والحقيقة لا مطلق القضية على ما سفت اليه فلا بد من كرايم يستدعي وجه الموضوع ان الموجبة ان كانت خارجية يجوز ان يكون من مضمونها محققا في الخارج محققا ان كانت حفية يجوز ان يكون مضمونها محققا في في الخارج والسالبة لا يستدعي وجه الموضوع على ذلك التفصيل فظهر الفرق وان دفع لاشكال ان تلك كرايم لا يمكن للموضوع موجبا واما اذا كان موجبا فالموجه للموضوع والسالبة لا يحيط بمقتضى ان كان الوجود اذا سلب عنه البقاء بقيت الالام وبالعكس فها هو الكلام في الفرق للتصريح واما المقتضى فهو ان القضية اما ان يكون ثلاثة او ثمانية والكل ثلاثة فالرابطه اما ان يكون مقدمة على حرف السلب ومتأخرة عنها فان خدمت الرابطه على حرف السلب كقولنا زيد هو ليس بكاتب يكون موجهة لان من شأن الرابطه ان يرتبط ما بعدها بما قبلها وهناك ربط السلب ببط السلب يجب لكن تأخر حرف السلب كقولنا زيد ليس بكاتب ان كان متأخرا عن حرف السلب ان يرتفع ما بعدها على قبلها هناك سلب الربط وسلب الربط سلب فيكون القضية سلبية وان كانت ثنائية فالفرق انما يمكن من وجه واحد ما بالنية بان نحو اما ربط السلب بسلب الربط وتأثيرها باصطلاح على تحصيل اجل لا يلاحظ بالاجاب بل بلفظ غير لا وبعضها بالسلب كليس فاذا قيل زيد غير كاتب ان كان كانت موجهة وكذا قيل زيد ليس بكاتب كانت سالبة قال البحث الرابع

بحث الرابع وهو جازم

الوجه الثاني في قوله لا يستدعي وجه الموضوع في الخارج فلا يصح للموجه الخفية لان الحكم فيها ليس مضافا على الموضوعات الموجبة في الخارج وان عتيم به كرايم يستدعي مطلق الوجود والسالبة ايضاً يستدعي مطلق الوجود لان الحكم عليه لا يملك يكون شتمه وان كان الحكم بالسلب لا فرق بين الموجبة والسالبة فذلك راكبا كلما ليس في القضية الخارجية والحقيقة لا مطلق القضية على ما سفت اليه فلا بد من كرايم يستدعي وجه الموضوع ان الموجبة ان كانت خارجية يجوز ان يكون من مضمونها محققا في الخارج محققا ان كانت حفية يجوز ان يكون مضمونها محققا في في الخارج والسالبة لا يستدعي وجه الموضوع على ذلك التفصيل فظهر الفرق وان دفع لاشكال ان تلك كرايم لا يمكن للموضوع موجبا واما اذا كان موجبا فالموجه للموضوع والسالبة لا يحيط بمقتضى ان كان الوجود اذا سلب عنه البقاء بقيت الالام وبالعكس فها هو الكلام في الفرق للتصريح واما المقتضى فهو ان القضية اما ان يكون ثلاثة او ثمانية والكل ثلاثة فالرابطه اما ان يكون مقدمة على حرف السلب ومتأخرة عنها فان خدمت الرابطه على حرف السلب كقولنا زيد هو ليس بكاتب يكون موجهة لان من شأن الرابطه ان يرتبط ما بعدها بما قبلها وهناك ربط السلب ببط السلب يجب لكن تأخر حرف السلب كقولنا زيد ليس بكاتب ان كان متأخرا عن حرف السلب ان يرتفع ما بعدها على قبلها هناك سلب الربط وسلب الربط سلب فيكون القضية سلبية وان كانت ثنائية فالفرق انما يمكن من وجه واحد ما بالنية بان نحو اما ربط السلب بسلب الربط وتأثيرها باصطلاح على تحصيل اجل لا يلاحظ بالاجاب بل بلفظ غير لا وبعضها بالسلب كليس فاذا قيل زيد غير كاتب ان كان كانت موجهة وكذا قيل زيد ليس بكاتب كانت سالبة قال البحث الرابع







بشرط انما هو بالكتابة وسبب تسينها اما بالشرطة فلا شتم لها على شرط الوصف  
واما بالكتابة فلا يغاير من الشرطة الخاصة وشرعها في المركبات وشرعها في  
المشرط في المماثلة على القضية التي حكم فيها بضر وثبت الثبوت لذات الموضوع انما هو  
المسبب في جميع اوقات ثبوت الوصف والفرق بين المميز انما اذا قلنا كل كاتب مقدر  
لاصابع بالضرورة مدام كاتبا وارجح فالمعنى ان كل صدق كما بين وان اردنا للمعنى  
كثبت لان حركة الاصابع ليست ضرورية للثبوت لذات الكاتب في شيء من الاوقات  
الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة في غير ضرورية لذات الكاتب في زمان اصلا كما  
ولشرطها فاما الشرطة العامة بالمعنى الاول اعلم من الضرورية والدائمة والحيوان  
قد سمعت ان ذات الموصوف قد يكون عينه في غير مكانه غير ذلك فاذ تحدا وكنا في كل  
مادة الضرورة صدق انضاي الثالث كلنا كل انسان حيوان بالضرورة او لما او لم  
انسانا وان فضاير ان كانت المادة مادة ضرورية ولم يكن للموصوف دخل في تحقق الضرورة  
الضرورية والدائمة دون المشرط في كل كاتب حيوان بالضرورة او لم كما بالضرورة  
مادام كاتبا فان معنى الكتابة لا دخل له في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب  
بل بشرط الكتابة وان لم يكن للمادة مادة الضرورة في ذاته او للمادام انذاك  
وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشرط في الضرورية والدائمة  
كما في المثال المذكور فان حركة الاصابع ليس ضرورية في ذات الملمات لكاتب بل  
بشرط الكتابة واما الشرط بالمعنى الثاني فهي اعلم من الضرورية مطلقا  
لانها متى ثبتت للضرورة في جميع اوقات الذات بقيت في جميع اوقات  
الوصف بدو العكس من الدائمة من وجه انضاد قهها في مادة الضرورة المطلقة  
وصدق الدائمة بدو في حيث في المادام عن الضرورة وبالعكس حيث يكون المشرط  
في جميع اوقات الوصف ولا يدوم في جميع اوقات الذات الرابعة العرفية اما  
وهي التي حكم فيها بدم ثبوت الحيوان للموضوع او سلبه عنه مادام ذات

على قولنا ان الشرط هو بالكتابة وسبب تسينها اما بالشرط فلا شتم لها على شرط الوصف  
واما بالكتابة فلا يغاير من الشرط الخاصة وشرعها في المركبات وشرعها في  
المشرط في المماثلة على القضية التي حكم فيها بضر وثبت الثبوت لذات الموضوع انما هو  
المسبب في جميع اوقات ثبوت الوصف والفرق بين المميز انما اذا قلنا كل كاتب مقدر  
لاصابع بالضرورة مدام كاتبا وارجح فالمعنى ان كل صدق كما بين وان اردنا للمعنى  
كثبت لان حركة الاصابع ليست ضرورية للثبوت لذات الكاتب في شيء من الاوقات  
الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة في غير ضرورية لذات الكاتب في زمان اصلا كما  
ولشرطها فاما الشرط العامة بالمعنى الاول اعلم من الضرورية والدائمة والحيوان  
قد سمعت ان ذات الموصوف قد يكون عينه في غير مكانه غير ذلك فاذ تحدا وكنا في كل  
مادة الضرورة صدق انضاي الثالث كلنا كل انسان حيوان بالضرورة او لما او لم  
انسانا وان فضاير ان كانت المادة مادة ضرورية ولم يكن للموصوف دخل في تحقق الضرورة  
الضرورية والدائمة دون المشرط في كل كاتب حيوان بالضرورة او لم كما بالضرورة  
مادام كاتبا فان معنى الكتابة لا دخل له في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب  
بل بشرط الكتابة وان لم يكن للمادة مادة الضرورة في ذاته او للمادام انذاك  
وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشرط في الضرورية والدائمة  
كما في المثال المذكور فان حركة الاصابع ليس ضرورية في ذات الملمات لكاتب بل  
بشرط الكتابة واما الشرط بالمعنى الثاني فهي اعلم من الضرورية مطلقا  
لانها متى ثبتت للضرورة في جميع اوقات الذات بقيت في جميع اوقات  
الوصف بدو العكس من الدائمة من وجه انضاد قهها في مادة الضرورة المطلقة  
وصدق الدائمة بدو في حيث في المادام عن الضرورة وبالعكس حيث يكون المشرط  
في جميع اوقات الوصف ولا يدوم في جميع اوقات الذات الرابعة العرفية اما  
وهي التي حكم فيها بدم ثبوت الحيوان للموضوع او سلبه عنه مادام ذات





CP.

[illegible]

لا يتحقق سلب في جميع الاحوال بل يتحقق لايجاب في الجملة وعلى الايجاب المطلق العام فان قلت  
 حقيقة القضية المركبة مطلقة من الايجاب والسلب فكيف يمكن موجبة او سالبة  
 لا اختيار في ايجاب القضية للمركبة وسلبها بايجاب الجزع الاول وسلبه مطلقا كما فانك  
 الجزع الاول موجبا كانت القضية من غير ان تكون سالبا فسالبة والجزع الثاني سالبا  
 له في كيف موافق له والكم والنسبة بينهما <sup>بعض</sup> انقضائيا البسيطة متساوية بينهما وبين لا تنقض  
 متباينة كلية لانها مفيدة بالادام بحسب الذات وهو مبين للامام بحسب الذات والادام  
 ظل للضرورة بحسب الذات لان الضرورة بحسب الذات اخص من الادام بحسب الذات فيقتصر  
 الايجابان لمعين الاخص ما ينة كلية هي اخص من المشرطة العامة مطلقا لانها لا تنقض  
 العامة المفيدة بالادام والمفيدة اخص من المطلق وكذا من انقضاء الثلث الباقي لانها  
 اعم من المشرطة العامة والاثانية العرفية الخاصة اقل من العرفية الخاصة هي عرفية  
 العامة نعم في الادام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كما هو من قولنا كل كاتب مقهور  
 الاصلع مادام كاتباً كما فتركها من موجبة عرفية عامة وهي الجزع الاول وسالبة مطلق  
 عامة وهي مفهوم الادام وان كانت سالبة كما تقدم من قولنا لا شيء من الكائنات الا  
 الاصلع مادام كاتباً كما فتركها من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلق عامة وهي  
 من المشرطة الخاصة لانه متى صدقت الضرورة بحسب العرف لا دائماً صدق الادام  
 بحسب العرف لا دائماً من غير عكس ومباينة للادائم من على سابق واعلم من المشرطة  
 العامة من وجه التصادقهما في ملادة للشرطة الخاصة وصدق المشرطة العامة  
 بدونهما في المشرطة الذاتية وصدقها بدو المشرطة العامة اذا كان الادام  
 بحسب العرف من غير ضرورة واخص من العرفية العامة لان المفيد اخص  
 من المطلق وكذا من الباقيتين لانها اعم من العرفية العامة واعلم ان  
 وصف الموضوع في المشرطة والعرفية الخاصين يجب ان يكون صفات  
 متقابلة للذات الموضوع فانه لو كان دائماً له وصف المحمول دائماً لم يكن دائماً

[illegible][illegible][illegible]

وصف الموضوع كان الحكم دائما لذات الموضوع فكان لا دائما بحسب الذات هذا خلف  
قال **ثلاثة** بحسب نسبة الاضربية اقل الوجعية الاضربية هي المطلقة  
مع فندا الاضربية بحسب الذات وانما فيه الاضربية بحسب الذات وانما فيه المطلقة  
بالاضربية بحسب صفاتهم لم يوجد واحد للتركيب لم يتغيروا احكامه فهي كانت  
كلها لكل انسان ضاحك بالفعل لا بالاضربية فتركيبها من جهة مطلقة عامة  
ممكنة عامة اما الوجعية المطلقة العامة فهي الجزء الاول واما السالبة الممكنة العامة  
اي قولي لا شئ من الانسان ضاحك بالامكان العام فهي معنى الاضربية في الانجاب  
ان لم يكن ضروريا كان هناك سلب ضروري في الانجاب بعد سلب ضروري في الانجاب فلا يجاب  
عام سلبا كانت سالبة قولي لا شئ من الانسان ضاحك بالفعل لا بالاضربية  
فتركيبها من جهة مطلقة عامة وهي الجزء الاول ومن جهة ممكنة عامة وهي معنى الاضربية  
فان السلب الممكن يكون ضروريا كان هناك سلب ضروري في السلب سلب ضروري في السلب هو  
لكن العام الموجب وهي اعم مطلقا من الخاصين لانه متى صدق بالضرورية اوالدوام  
الوصف لا دائما صدق فغفلة النسبة لا بالاضربية من غير عكس وهي نسبة الضرورية في نفسها  
بالاضربية في اعم ابدائية من وجه تضاد قهريا في مادة الدوام الخالي عن الاضربية في الذات  
في مادة الاضربية في العكس في مادة الدوام وكذا في الشريطة في معرفة العاملين تضادها في مادة  
الشريطة في اعم من وجه قهريا في الضرورية في قهريا في مادة الدوام بحسب  
وصف الشخص من المطلقة العامة لخصم المفسد من الممكنة العامة لانها اعم من المطلقة  
العامة قال **الرابعة** الوجعية الابدائية اقل الوجعية الابدائية هي المطلقة  
العامة مع فندا الدوام بحسب الذات وهي سراء كانت مرجحة او سالبة يكون تركيبها من  
مطلقة عامتين احداهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول مطلقة عامة لا يخرج  
عن الدوام وقد عرفت ان معقوله مطلقة عامة مثلكا ايجابيا وسلبا ما هو من قولي  
انسانا ضاحك بالفعل اذ اعان لا شئ من الانسان ضاحك بالفعل لا دائما في نفس الوجعية

سیخو زری



٥٥  
 من ثوراني الى الكوكب  
 وحيث يكون من شريف  
 واما ما في قوله من  
 اوقات الوصف بعض  
 فاعلم انما هو في كلام  
 في احوال من لم يكن  
 قوام من لم يكن  
 في شرف الطرفة فاسم  
 اوقات الوصف بعض  
 وحيث يكون من شريف  
 واما ما في قوله من  
 اوقات الوصف بعض  
 فاعلم انما هو في كلام  
 في احوال من لم يكن  
 قوام من لم يكن  
 في شرف الطرفة فاسم

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

كانت رتبة في شدة المطلقين ورتبناهم فيما بعد مطلق وقية وطفئنا شدة رتبنا  
غير الرتبة المطلقة والمنشدة المطلقة فان المطلقة التي هي التي هي في الرتبة المطلقة  
بافضل في قسمين والمطلقة المنشدة الى قولهم فيها بالصفة بافضل في قولهم  
معين فافرق بينهما بالعمى والمخصوص مطلقا وهو لا يستغني عن كمال المسابقة  
للملكة الخاصة آه اقل الملكة الخاصة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة  
جانبى لا يوجب السلب اقلنا كل انسان كانيا لا مكان الخاص ولا شئ من الاشياء  
بالامكان الخاص كل معناه ان ايجاب الكتابة لا دلالة عليها مع ميسا بضر ويزيد  
سلب ضرور الايجاب مكان علم سلب سلب ضرور السلب كان عام حقا فالملكة الخاصة  
كانت محبة ان سلبه يكون تركيبا من ممكنين عامين احدهما موجبة والاخرى السلب  
بين موجبتها سلبها في المعنى بل في اللفظ حتى ان عبر بعبارة ايجابية كانت محبة  
وان عبر بعبارة سلبية كانت سلبية وهي اعم من سائر المركبات لان كل منهما ايجابا  
واقل من ان يكونا ممكنين بالامكان العام كما يلزم من مكان ايجابا والسلب يكون  
احدهما بالفعل او بالضرورة او بالادولام ومجاوبة للضرورة المطلقة والعمى الى  
والعامين للطفلة العامة من وجه تضادها في مادة الوجوبية الاخرى في وجه  
الملكاة الخاصة بدو حاجتها لاجزائها من الفعل والاعكس في مادة الضرورية  
واخص الملكة العامة فتظهر مذكر ان الملكة العامة اعظم انضائا باليسبة للملكة  
الخاصة من المركبات والضرورة اخص البسائط والمنشدة الخاصة اخص المركبات على  
ما ظهر من الادلادام اشارة الى مطقة عامة بالاحصاء الى ممكنة عامة فهاضين  
الكمة للفضية المعين ما حق ان كانت جميعا كانتا سالكين وان كانت سالبة كانتا  
وموافقين لهما في الكثرة فكانت كليهما كانت كليهما وان كانت جزئية كانتا جزئيتين  
هذا ايضا بطريق معرفة تركيب الفضائل المركبة وانما قال الادلادام اشارة الى مطقة  
سامة في القول الادلادام معناه للطفلة العامة بل بعض الخاطي يتبادر من القول

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

فصل ثانی در مہنت

المفهوم ليس مفهوماً للملاذام، المطابق المطلقة العامة، فان لادام لايجاب مثلاً  
مفهوم الصريح وهو دلالات اليجاب والاطلاق السلب ليس هو نفس مفهوم دوام اليجاب  
لان له فهو هناك لا التزامي واما الملاذام في مفهوم الصريح لا مكان العالم لان لا  
ضرورة اليجاب مثلاً هو سلب ضروري فلا يوجب من غير ان مكان السلب فلا كان احد  
الفضيخ عين مفرد الباريين والاخرى ليست معنى اخرى بل من لوازمه استعمل  
عبدك لاشار فيكون مشتركة بينهما قال الفصل الثاني في اقسام الشرطية اقول  
لما وقع افرغ من الحكم اقسامها شرعية واقسام الشرطية قد سميت ان الشرطية ما يترتب  
من فضيخ وهو ما متصلة ان اجبت ان سلبت حصل احد هما عن الاخرى اولى متصلة  
ان او اجبت ان سلبت انفصال احد هما عن الاخرى والفضيخ لان من جزئ الشرطية  
شراعي كانت متصلة ان منفصلة تسمى مفردة ما تقدمها في المذكور القضية الثانية يسمى  
تالياً للاولى ايها اثم ان المتصلة اما الزمنية او اتفاقية اما الزمنية فهي التي صدقنا  
فيها على تقدم يصدق المفرد بعدد فيهما ترجيحك والملاذام العلاقة شئ يشبه  
المفرد التالي كالعلاقة والفضيخ اما العملية فبان يكون المفرد علة للتالي كقولنا انكا  
الشمس طلعت فانها مرجح او علة لانه كقولنا انكان النهار مرجح اكانت الشمس طلعت  
او يكون معلول على علة واحدة كقولنا انكان النهار مرجح اذ العالم معنى فلك ورجح النول  
ولها علة معلول على ان طلوع الشمس اما انشائي فبان يكون ما منضاً فعبارة كقولنا انكا  
فيما بالعرض في ربه وهذا التعريف لا ينشأ من الكاذبة لعدم اعتبار صدق  
الخلق على تقدير صدق المفرد لملاذام فيها فالاولى ان يقال للزمنية حكمها بصدق  
على تقدير صدق حقيقة اخرى لملاذام بينهما موجهة لذاتها وهنكول لزمنية الكلا  
لان الحكم لملاذام فان طالق الى اعم كانت الحكم متحققة والملاذام ايضاً متحققة وان لم يطابق  
العام فاما عدم الحكم فالواقع او ثبت من غير علاقة واما اتفاقية فهي التي يكون ذلك  
اي صدق التالي على تقدير صدق المفرد لملاذام تسوية لذلك بل يحيد صدق الجزئين



لأنه لا يمتنع اجتماعه على أنه لا يمتنع جمع بين اللازم والملازم ولا يمتنع خلو  
من عبارة القوم فما شأهم من اجتماع المنافاة في الجمع عدم اجتماع في الصدق  
فإن كانت الجموع من أقسام المتصلة ولا تفصل ليعتبروا الأبدان المتضتين فلا يكون  
منع الجمع بين المتضتين فلو كان المهاد عدم اجتماع في الصدق لكان بين  
كل قضيتين منع الجمع لاستحالة أن يصدق قضية على ما يصدق عليه قضية أخرى  
ولا يكون بين قضيتين منع الخلل أصلا ضروري فكذا يجمع على شيء من الأشياء وأما  
مفهوم المفادات بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجمع عدم اجتماع في الوجود  
وأما الشبهة التي ثبت بين الواحد والكثير منع الجمع فهو ليس بمعنى مفهومي الواحد والكثير  
بل بمعنى واحد وهذا كثير فإن القضية القابلة إما أن يكون هذا واحدا ولما كان  
هناك كذا ومنه الجمع لا يمتنع اجتماعكم خريهما على الصدق فقد بان أن الاشكال إنما  
نشأ عن سوء الفهم ولله التدبر **قال** وكلوا من هذه **أقول** كل واحد  
من المتصل بالثلاث إما عنصرية أو اتفاقية كما أن المتصلة إما لزومية أو اتفاقية  
فنسب المتصل إلى الاتفاق إلى المتصلات كنسبة اللزوم والاتفاق إلى المتصلة أما  
فهي التي يكون الحكم كالتسليم فيها لذات المجزئين أي حكمه بأن مفهوم أحدهما  
مساوٍ للآخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرد والشجر والجموع وما  
نريد في الجمل ولا يفرق عما الاتفاقية وهو التي تحكم فيها بالمشا في لذات المجزئين  
بل يجمع الاتفاقية المجزئين يتفق في الواقع أي بينهما منافاة وإن لم يقبض منهما  
أحدهما كان يكون منافيا للآخر كقولنا الأسد الكاذب إن يكون هذا الأسد الكاذب  
حقيقة فإنه منافاة بين مفهوم الأسد والكاتب والذكر اتفق مفهوم الأسد والكاتب  
الكاتب فلا يقدح في انقضاء الكتابة ولا يكتبان لوجوه السوء ولو قلنا إن كان  
الكاتب كان من جملة الأسد لا يصدق أن لا يكتبان لاتقاء الاسماء والكتابة على

لأنه لا يمتنع اجتماعه على أنه لا يمتنع جمع بين اللازم والملازم ولا يمتنع خلو  
من عبارة القوم فما شأهم من اجتماع المنافاة في الجمع عدم اجتماع في الصدق  
فإن كانت الجموع من أقسام المتصلة ولا تفصل ليعتبروا الأبدان المتضتين فلا يكون  
منع الجمع بين المتضتين فلو كان المهاد عدم اجتماع في الصدق لكان بين  
كل قضيتين منع الجمع لاستحالة أن يصدق قضية على ما يصدق عليه قضية أخرى  
ولا يكون بين قضيتين منع الخلل أصلا ضروري فكذا يجمع على شيء من الأشياء وأما  
مفهوم المفادات بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجمع عدم اجتماع في الوجود  
وأما الشبهة التي ثبت بين الواحد والكثير منع الجمع فهو ليس بمعنى مفهومي الواحد والكثير  
بل بمعنى واحد وهذا كثير فإن القضية القابلة إما أن يكون هذا واحدا ولما كان  
هناك كذا ومنه الجمع لا يمتنع اجتماعكم خريهما على الصدق فقد بان أن الاشكال إنما  
نشأ عن سوء الفهم ولله التدبر **قال** وكلوا من هذه **أقول** كل واحد  
من المتصل بالثلاث إما عنصرية أو اتفاقية كما أن المتصلة إما لزومية أو اتفاقية  
فنسب المتصل إلى الاتفاق إلى المتصلات كنسبة اللزوم والاتفاق إلى المتصلة أما  
فهي التي يكون الحكم كالتسليم فيها لذات المجزئين أي حكمه بأن مفهوم أحدهما  
مساوٍ للآخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرد والشجر والجموع وما  
نريد في الجمل ولا يفرق عما الاتفاقية وهو التي تحكم فيها بالمشا في لذات المجزئين  
بل يجمع الاتفاقية المجزئين يتفق في الواقع أي بينهما منافاة وإن لم يقبض منهما  
أحدهما كان يكون منافيا للآخر كقولنا الأسد الكاذب إن يكون هذا الأسد الكاذب  
حقيقة فإنه منافاة بين مفهوم الأسد والكاتب والذكر اتفق مفهوم الأسد والكاتب  
الكاتب فلا يقدح في انقضاء الكتابة ولا يكتبان لوجوه السوء ولو قلنا إن كان  
الكاتب كان من جملة الأسد لا يصدق أن لا يكتبان لاتقاء الاسماء والكتابة على

الضرورة في الصدق ليست بضرورة في الوجود

الأسد  
الأسد  
الأسد











كل اذا جازي بعضها في المصالح والافهم المصالح تلك الشرطية ان كان الحكم بلا فاع  
ان لا انفصال فيها اصل وضع معين فهو مخصوص ولا فان بين حكم الحكم بانه على وجه  
او على وجه اخرى مصحح في الفهم وسو الموجبة الكلية والمنصاة كلها واما في كقولنا  
كلما او غيرها او متى كانت الشمس طالعة فالفهم موجب في المنصاة دائما كقولنا  
دائما اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجب وسو السالبة الكلية فيها البنية  
اما في المنصاة فقولنا ليس البنية اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجب واما في المنصاة  
ليس البنية اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجب وسو الموجبة كقولنا فيها  
قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او قد يكون اما ان  
يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجب وسو السالبة كقولنا قد يكون  
كقولنا فلا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجب او قد يكون اما ان يكون  
طالعة واما ان يكون النهار موجب او يا دخل حرف السلب على سوي لا يجزى بالكل طيسر  
كلما طيسر اما ليس في المنصاة وليس اما في المنصاة لانا اذا قلنا كلما كان كذا  
كان كذا مفيد لا يجزى بالكل فاذا قلنا ليس كلما يكون معناه رفع لا يجزى بالكل لاصالة  
الرفع لا يجزى بالكل فحرف السلب المرفوع على ما حقه فيما سبق وهكذا في البواقي  
الاطلاق لفظه ان كان واذا في الاتصال او اما في الانفصال للامال كقولنا انما  
الشمس طالعة فلا تجزى موجب واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النفا  
موجب ما قال والشرطية فديركب من جملتين اقول لما كانت الشرطية مركبة من  
والفنية اما محلية او متصلة او منفصلة كان تركيبها من جملتين او متصلة او منفصلة او  
حلية او متصلة او من جملتين او متصلة او منفصلة لا يرد على هذه الاقسام لكن كل واحد من  
هذه الاقسام الثلاثة لا خيرة تنقسم المتصلة الى قسمين لان مقدم المتصلة متغير حتى يكون  
بمحيطها اي محسوس فان مفهوم المقدم فيها الملتزم وهو اللزوم بالانذار

ان كان الحكم بلا فاع  
ان لا انفصال فيها اصل وضع معين فهو مخصوص ولا فان بين حكم الحكم بانه على وجه  
او على وجه اخرى مصحح في الفهم وسو الموجبة الكلية والمنصاة كلها واما في كقولنا  
كلما او غيرها او متى كانت الشمس طالعة فالفهم موجب في المنصاة دائما كقولنا  
دائما اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجب وسو السالبة الكلية فيها البنية  
اما في المنصاة فقولنا ليس البنية اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجب واما في المنصاة  
ليس البنية اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجب وسو الموجبة كقولنا فيها  
قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او قد يكون اما ان  
يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجب وسو السالبة كقولنا قد يكون  
كقولنا فلا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجب او قد يكون اما ان يكون  
طالعة واما ان يكون النهار موجب او يا دخل حرف السلب على سوي لا يجزى بالكل طيسر  
كلما طيسر اما ليس في المنصاة وليس اما في المنصاة لانا اذا قلنا كلما كان كذا  
كان كذا مفيد لا يجزى بالكل فاذا قلنا ليس كلما يكون معناه رفع لا يجزى بالكل لاصالة  
الرفع لا يجزى بالكل فحرف السلب المرفوع على ما حقه فيما سبق وهكذا في البواقي  
الاطلاق لفظه ان كان واذا في الاتصال او اما في الانفصال للامال كقولنا انما  
الشمس طالعة فلا تجزى موجب واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النفا  
موجب ما قال والشرطية فديركب من جملتين اقول لما كانت الشرطية مركبة من  
والفنية اما محلية او متصلة او منفصلة كان تركيبها من جملتين او متصلة او منفصلة او  
حلية او متصلة او من جملتين او متصلة او منفصلة لا يرد على هذه الاقسام لكن كل واحد من  
هذه الاقسام الثلاثة لا خيرة تنقسم المتصلة الى قسمين لان مقدم المتصلة متغير حتى يكون  
بمحيطها اي محسوس فان مفهوم المقدم فيها الملتزم وهو اللزوم بالانذار

ان كان الحكم بلا فاع  
ان لا انفصال فيها اصل وضع معين فهو مخصوص ولا فان بين حكم الحكم بانه على وجه  
او على وجه اخرى مصحح في الفهم وسو الموجبة الكلية والمنصاة كلها واما في كقولنا  
كلما او غيرها او متى كانت الشمس طالعة فالفهم موجب في المنصاة دائما كقولنا  
دائما اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجب وسو السالبة الكلية فيها البنية  
اما في المنصاة فقولنا ليس البنية اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجب واما في المنصاة  
ليس البنية اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجب وسو الموجبة كقولنا فيها  
قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او قد يكون اما ان  
يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجب وسو السالبة كقولنا قد يكون  
كقولنا فلا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجب او قد يكون اما ان يكون  
طالعة واما ان يكون النهار موجب او يا دخل حرف السلب على سوي لا يجزى بالكل طيسر  
كلما طيسر اما ليس في المنصاة وليس اما في المنصاة لانا اذا قلنا كلما كان كذا  
كان كذا مفيد لا يجزى بالكل فاذا قلنا ليس كلما يكون معناه رفع لا يجزى بالكل لاصالة  
الرفع لا يجزى بالكل فحرف السلب المرفوع على ما حقه فيما سبق وهكذا في البواقي  
الاطلاق لفظه ان كان واذا في الاتصال او اما في الانفصال للامال كقولنا انما  
الشمس طالعة فلا تجزى موجب واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النفا  
موجب ما قال والشرطية فديركب من جملتين اقول لما كانت الشرطية مركبة من  
والفنية اما محلية او متصلة او منفصلة كان تركيبها من جملتين او متصلة او منفصلة او  
حلية او متصلة او من جملتين او متصلة او منفصلة لا يرد على هذه الاقسام لكن كل واحد من  
هذه الاقسام الثلاثة لا خيرة تنقسم المتصلة الى قسمين لان مقدم المتصلة متغير حتى يكون  
بمحيطها اي محسوس فان مفهوم المقدم فيها الملتزم وهو اللزوم بالانذار

والتفصيل في آخره  
المتكبرين والذين هم  
مبدون، غدا لا يكون  
الملك منهم من هؤلاء  
فيما جعلناهم منكم  
مخلفين على ما  
أمرناهم أن لا يفعلوا  
فما كان لهم أن لا يفعلوا  
الذي سخطوا على الله  
أي الذنوب التي سخطوا  
على الله تعالى من

للمتأخرين والآخرين

يكون الشيء منزها لا آخر ولا يكثر لا زواله فالقدم في المنفصلة منفيين بأن يكون مقدمها  
والثاني منفيين بأن يكون تألها بخلاف المنفصلة فان منفيين الثانيين والمعادنيان  
المقدم المعاند والمعادن لابد ان يكون معاندا ايضاً لان عناد احدهما للشيء الآخر في  
قوة عناد الآخر اياه فحال كل منجزهما عند الآخر حال واحد وانما عن كل واحد ان يكون  
مقدماً ولا آخر ان يكون تألها بمجرد وضع لاطبع فقر طابع المنفصلة المركبة من الحملتين  
والمنفصلة والمقدم فيها التحلية ونسبها والمقدم فيها المنفصلة بخلاف المنفصلة المركبة  
منهما فلا فرق بين ما اذا كان المقدم فيها التحلية او المنفصلة وكذلك المركبة من الحملتين  
والمنفصلة ومن المنفصلة والمنفصلة فلا جرم انقسمت لاقسام الثلاثة في المنفصلة الى  
قسمين ومن المنفصلة فاقسام المنفصلة تسعة واقسام المنفصلة ستة امثلة  
فالاول من حملتين كقولنا كلما كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان والثاني من متصلتين كقولنا  
ان كان كلما كان الشيء انساناً فهو حيوان وكما لو يكن الشيء انساناً والمثالث من  
منفصلتين كقولنا كلما كان دائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً فاما ان يكون  
منقسماً متمسكاً وبين اي غير منقسم والرابث من خطية وتصلت كقولنا ان كان الجوهر انقسم على  
لوحظ النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والخاص عكس كقولنا ان كان كلما  
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجب النهار لا زوم لطلوع الشمس والسادس من خطية  
ومن منفصلة كقولنا ان كان هذا عدد فهو ما من زوج واما فرد والمساير بالعكس كقولنا كلما  
كان اياماً زوجاً او فرداً كان عدد او ان الشمس من متصلة ومن منفصلة كقولنا كلما كان اذا كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون والنهار موجود  
والمساير عكس كقولنا ان كان دائماً اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون والنهار  
موجود فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود امثلة المنفصلات فالاول من  
حملتين كقولنا دائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً والثاني من متصلتين كقولنا دائماً

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

انجمن خیریه  
فدائے المذاہب  
لانڈن

على قولنا ان الشمس لا تشرق الا من جهة واحدة  
على قولنا ان الشمس تشرق من جهتين  
على قولنا ان الشمس تشرق من جهة واحدة  
على قولنا ان الشمس تشرق من جهتين

اما ان يكون لكانت الشمس طالعاً فالظاهر من وجوبه وانما ان يكون احكامك الشمس طالعاً  
لأنها من جهة واحدة والثالث من جهة واحدة اما ان يكون هذا العنصر جاً او فرجاً وانما ان يكون  
هذا العنصر لا جاً او فرجاً والرابع من جهة واحدة ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون الشمس طالعاً  
الظاهر وانما ان يكون وكل كانت الشمس طالعاً كان الظاهر من وجوبه وانما ان يكون من جهة واحدة  
منفصلة كقولنا اما ان يكون هذا ليس عدمه وانما ان يكون ان جاً او فرجاً او باسكس  
من منفصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون وكل كانت الشمس طالعاً فالظاهر من وجوبه وانما  
ان تكون الشمس طالعاً وانما ان لا يكون الظاهر من وجوبه **اقول** الفصل الثالث في احكام  
الفضائل وفيها أربعة مباحث **اقول** لما فرغ من تعريف القضية واقسامها شرع في  
بيان احكامها وكما هو ثابت منها بالثبات فلو عرفنا معرفة غيره من الاحكام عليها وهي  
اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضي لانه صدق واحد منهما كذب الاخرى كقولنا  
زيد انسان وزيد ليس بانسان فانهما مختلفان بالاجاب والسلب بخلاف ما يقتضي لانه  
ان يكون الا واحد كدفة والاخرى كاذبة فالاختلاف جنس يميز لانه قد يكون بين قضيتين في  
يكون بينهما فرج في السماء والاخر قد يكون بينهما قضيتين في فرد كقولنا زيد قائم ومحمود بلا شئ  
شئ فقولنا قضيتين بينهما غير قضيتين في اختلاف القضيتين اما بالاجاب والسلب كما  
بغيرهما كاختلافهما كان احدهما حلية والاخرى شريطة او منفصلة او متصلة او متحد في مصلحة  
فقولنا بالاجاب والسلب يخرج الاختلاف بغير الاجاب والسلب والاختلاف بالاجاب والسلب  
السلب فيمكن بحيث يقتضي ان يكون احدهما كاذبة والاخرى كاذبة فيمكن بحيث  
لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بفرج فانهما قضيتان مختلفتان بالاجاب والسلب  
لكن اختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما صادقان فزيد بقوله بحيث  
يقتضي لغير الاختلاف والغير المتقضي والاختلاف المتقضي اما ان يكون مقتضياً لانه  
وصوله وانما ان لا يكون بل بواسطة او بخاصة للملك اما بواسطة فكما في الجاهلية

اما ان يكون لكانت الشمس طالعاً فالظاهر من وجوبه وانما ان يكون احكامك الشمس طالعاً  
لأنها من جهة واحدة والثالث من جهة واحدة اما ان يكون هذا العنصر جاً او فرجاً وانما ان يكون  
هذا العنصر لا جاً او فرجاً والرابع من جهة واحدة ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون الشمس طالعاً  
الظاهر وانما ان يكون وكل كانت الشمس طالعاً كان الظاهر من وجوبه وانما ان يكون من جهة واحدة  
منفصلة كقولنا اما ان يكون هذا ليس عدمه وانما ان يكون ان جاً او فرجاً او باسكس  
من منفصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون وكل كانت الشمس طالعاً فالظاهر من وجوبه وانما  
ان تكون الشمس طالعاً وانما ان لا يكون الظاهر من وجوبه **اقول** لما فرغ من تعريف القضية واقسامها شرع في  
بيان احكامها وكما هو ثابت منها بالثبات فلو عرفنا معرفة غيره من الاحكام عليها وهي  
اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضي لانه صدق واحد منهما كذب الاخرى كقولنا  
زيد انسان وزيد ليس بانسان فانهما مختلفان بالاجاب والسلب بخلاف ما يقتضي لانه  
ان يكون الا واحد كدفة والاخرى كاذبة فالاختلاف جنس يميز لانه قد يكون بين قضيتين في  
يكون بينهما فرج في السماء والاخر قد يكون بينهما قضيتين في فرد كقولنا زيد قائم ومحمود بلا شئ  
شئ فقولنا قضيتين بينهما غير قضيتين في اختلاف القضيتين اما بالاجاب والسلب كما  
بغيرهما كاختلافهما كان احدهما حلية والاخرى شريطة او منفصلة او متصلة او متحد في مصلحة  
فقولنا بالاجاب والسلب يخرج الاختلاف بغير الاجاب والسلب والاختلاف بالاجاب والسلب  
السلب فيمكن بحيث يقتضي ان يكون احدهما كاذبة والاخرى كاذبة فيمكن بحيث  
لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بفرج فانهما قضيتان مختلفتان بالاجاب والسلب  
لكن اختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما صادقان فزيد بقوله بحيث  
يقتضي لغير الاختلاف والغير المتقضي والاختلاف المتقضي اما ان يكون مقتضياً لانه  
وصوله وانما ان لا يكون بل بواسطة او بخاصة للملك اما بواسطة فكما في الجاهلية

ان يكون الاختلاف  
لا يفرق الدات  
مادة وهو على ما  
منه وهو ان الاختلاف  
مادة وهو على ما

منه برادر است  
از خاندان که در این ملک  
است و از آنکه در این ملک  
است و از آنکه در این ملک

واحد الزمان اذ لا تفضل اما الاختلاف الزمان فهو لنا زيد قائم اهل لا يزيد ليس قائما  
 نهائيا والسادسة وحدة للكان لعدم التناقض عند اختلاف للكان كقولنا زيد ساجد  
 اي في الموضع زيد ليس بجالس اي في السق والسابعة وحدة للاضافة فانه اذا اختلف  
 الاضافة لم يتحقق التناقض كقولنا زيد اب لعمره وزيد ليس باب بكونه ابك والمثنية في  
 القوة والفعل فان النسبة هنا كانت في احدى المقتضين بالفعل وفي الاخرى بالفعل فالتناقض  
 كقولنا انحر في الدين مسكرا اي لقوة ولبس بمسكرا اي بالفعل فوهة ثمانية شرها  
 ذكرها الفقه لم يتحقق التناقض وحرها المتأخر الى واحدتين واحدة للموضوع ووحدة  
 للمحل فلان وحدة للموضوع يندرج فيها وحدة الشوط في وحدة الكل والخروج اما اندراج في  
 الشوط فلان الموضوع في قولنا الجسم مفرقا للبصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط كونه في  
 الموضوع في قولنا الجسم ليس بمفرقا للبصر هو الجسم بشرط كونه اسبقا واختلاف الشرط يستقيم  
 باختلاف الموضوع فالواقع للموضوع اتحد بالشوط واندرج في وحدة الكل والخروج فلان الموضوع  
 قولنا الزنجي اسبق في بعض الزنجي في قولنا الزنجي ليس بأسير لكل الزنجي وما عطفان حالة المحقق  
 فيها الوحدات الباقية اما اندراج في الزمان فلان المحقق في قولنا زيد قائم لنا فميلاد في  
 قولنا زيد ليس قائما لنا ثم هو كذا فاختلاف الزمان يستلزم اختلاف المحقق واندرج في ذلك  
 والاضافة والقوة والفعل فعلى ذلك القياس حرها الفاعل اي حرها في وحدة واحده  
 ووحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب احرار على النسبة التي ورد عليها الايجاب  
 وعند ذلك يتحقق التناقض جزئيا واما كانت مرددة الى ذلك الوحدة لانه اذا  
 اختلفت شئ من الامور الثمانية اختلفت النسبة ضرورة ان نسبة المحقق الى احد الامور  
 مغايرة نسبتها الى الاخر ونسبة احد الامور الى شئ مغايرة لنسبة الاخر اليه ونسبة  
 الامور الى الاخر غير مغايرة للنسبة اليه بشرط آخر وعلو هذا فمضى اتحاد النسبة اتحاد الكل  
 ان كانت القضية تامة فلا بد مع ذلك على مع اتحادها في الامور الثمانية من اختلاف



رفقاً قضية لها مفهوماً محصل عند العقل من القضايا المعقولة بل يكون لفهمها لازم  
 مسابراً ومفهوماً محصل عند العقل وأخذ ذلك لازم من المسالك والاطلاق اسم للقيض عليه  
 فكل فصل لتقاطع القضايا مفهومات محصلة عند العقل وإنما حصلت تلك المفهومات  
 بحسب ما تقدم لإجمال في هذا النقيض ليس هو استعمالها في الأحكام فأمراً بالقيض في  
 الفصل المذكور من أن القبر النقيض أو لا به المسالك إذا عرفت هذا فقولنا نقيض الضر في  
 المطلقة المكية العامة لأن الأمكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف  
 ولا خلاف أن انتفاء الضرورة في الجانب المخالف يسلبها عن ذلك الجانب مما ينتج  
 ضرورة لا يجب نقيضها سلب ضرورة لا يجب وسلب ضرورة لا يجب بجنبه أمراً  
 فأمراً ليس هو سلب الضرورة سلب ضرورة فالسلب وهو بعينه إمكان عام موجب  
 فإذا كان إمكان لا يجب نقيضه سلب إمكان لا يجب أي سلب ضرورة فالسلب  
 على ضرورة السلب إمكان السلب نقيض سلب إمكان السلب أي سلب ضرورة  
 لا يجب الله هو ضرورة لا يجب ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لأن  
 في كل الاوقات ينافية لا يجب والبعض وبالعكس أي لا يجب في كل الاوقات  
 ينافية السلب البعض أمراً قال نيا فيه ولا يحقل تناقض خلافت كما قال في الضرورة  
 لأن اطلاق لا يجب لا يناقض دوام السلب بل يلزم نقيضه فان دوام  
 السلب نقيض ضرورة دوام السلب يلزم مطلقاً ولا يجب لأنه إذا لم يكن المحصل  
 دائماً السلب كان أمراً لا يجب أو ثابتاً في بعض الاوقات دون البعض  
 وأما ما كان يحقق مطلقاً لا يجب وكذلك دوام لا يجب ينقضه ضرورة  
 دوام لا يجب فإذا ارتفع دوام لا يجب فأمراً أن دوام السلب  
 يحقق السلب في بعض الاوقات وذلك بعض على كلا التقديرين فاطلاق  
 السلب لازم في كل ما كان البيان في ان نقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة

[illegible][illegible]

فانه اذا لم يكن الا محاميت في الجملة يلزم السلب مما زاد الميركن السلب في الجملة يلزم  
لا يجب دائما ونقيض الشرطية العامة المحمية الممكة وهي التي حكم فيها سلب الضرر  
بحسب الج حذف عن الجملة لفظا فكلنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يستعمل  
في بعض اوقات كونه جنبا وذلك لان نسبوا الى الشرطية العامة كسبة المطلقة  
العامة الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورة محسب للنيات ينقض سلب الشرطية  
بحسب النيات كذلك الضرورة محسب الج حذف ينقض سلب الضرورة في الج حذف فيجب  
العرفية العامة المحمية المطلقة هي التي حكم بها بالاثبت ان السلب بافضل في بعض  
اوقات حذف الموضوع ومثلا ما مر من قولنا كل من به ذات الجنب يسلب بالفعل  
في بعض اوقات كونه جنبا وذلك لان نسبوا الى العرفية العامة كسبة المطلقة  
الى الدائمة فكما ان الدوام محسب للنيات ينقض الاطلاق بحسبه كذلك الدوام محسب  
ينافي للاطلاق بحسبه قال اما المركبات او اقوله ان قضية المركبة عبارة عن  
مجموع قضيتين مختلفتين بالكم كما في السلب فنفيها رفع ذلك المجموع لكن رفع  
ذلك المجموع اما كيكرت رفع احد جزئيه لا على الشبهين فان جزئيه اذا تحققت  
تحقق المجموع ورفع احد الجزئين هل احد فنفي جزئين لا على التبيين فيكون لان  
مسألة النفي للمركبة هي مفهوم المرددين فنفي الجزئين لان احد النفي هو  
مردد بينهما او قال ما هذا النفي وما ذلك بالحقيقة هي المرافعة في الجزئين  
فنفي الجزئين فيكون طريق اخذ نفي المركبة ان يحيل بسببها في كل منهما فنفي  
المنفصلة للمادة الخلقين النقيضين هي مسألة نفيها لانه متى صدق لا حصل كذب  
المنفصلة لانه متى صدق لا حصل صدق وجزمان متى صدق الجزآن كذب نفيها كما في  
المنفصلة للمادة الخلقين كذب جزئيا متى كذب لا حصل صدق والمنفصلة لانه  
متى كذب لا حصل فلا بد ان يكون كذب احد جزئيه فيصدق نفيها فيصدق والمنفصلة

[illegible][illegible]

بصدق واحد منهما وذلك ما أخذ نفيض المركبة تجلي بعلم الحاشية بمقتضى المركبات  
ومقتضى البسائط فانك اذ التحقت ان الجزئية اللا دائية مركبة من مطلقين  
عامتين اولهما كل ففة للاصل في اليقين واخرها مخالفة له في اليقين وتحقق  
ان نفيض المطلقة العامة للمل ففة الدائمة المخالفة ونفيض المطلقة الخاصة  
الموافقا لبيان نفيض الجزئية اللا دائمة اما الدائمة للمخالفة او الدائم الموافق فلما  
كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما يركن نفيضة انه ليس كذلك بل ما ليس به لاننا  
ضاحك دائما ان بعض الانسان ضاحك دائما فنقولنا ليس كذلك وهو مجموع  
ونفيضة الصريح وقولنا بل ما كذا وكذا المنفصلة المساوية للنفيض على  
هذا القياس في سائر المركبات قال وان كانت جزئية آه اقول ما مر كان حكم المركبا  
لل كلية واما المركبات الجزئية فلا يكفي في نفيضها ما ذكرناه من مفهوم المرددين  
نفيضي الجزئين بل ان كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المرددان متساوي وان يكون  
المحمول ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع على سلبك دائما كمراد الافراد الباقية في كذب الجزئية  
لا دائمة لان مفهومها ان بعض افراد الموضوع يكون بحيث ثبت له المحمول تارة وتارة  
عنه بخلافه من افراد الموضوع في تلك المادة كذلك ويكذب يعرف كل احد  
نفيضي جزئيا أي الكلين اما الكلية الموجبة فله وام سلب المحمول عن بعض الافراد  
واما الكلية السالبة فله وام اي يجب المحمل لبعض الافراد كفولنا بعض الجسم حيوان  
لا دائما فان الحيوان ثابت لبعض افراد الجسم دائما مسلوب عن افراذه الباقية دائما  
فهذه الجزئية كاذبة مع كذب قولنا كل جسم حيوان دائما ولا شيء من الجسم يجزى  
دائما بل الحق في نفيضها ان يرد بين نفيضي الجزئين لكل واحد واحد لا اذا قلنا  
بعض جرت لا دائما كان معناها ان بعض جرح بحيث يثبت له ب في وقت  
يثبت له ب في وقت آخر ونفيضة انه ليس كذلك واذا لم يكن بعض افراد جرح بحيث

يكون في وقت لا يكون في وقت آخر يكون كل واحد واحد من أفراد جرح المركبة  
 دائما وليس كذلك دائما وهو الفرد بدو بنقيض الجرحية. لكل واحد واحد أي كل واحد واحد  
 لا يتخلل. ونقيضها ما يقال في تلك المادة كل جسم ما كل واحد دائما أو ليس جرح دائما  
 وتقتل على تلك المفهوم كان كل واحد واحد من أفراد الموضوع لا يتخلل أما الثاني  
 له المحمول دائما أو لا يثبت فإذا لا يثبت فلا يتخلل أما أن يكون مسلوا بأحد كل واحد  
 واحد دائما أو مسلوا عن بعض دائما ناهيا لبعض دائما فاجزأه اثني مشغل على  
 مفهوم في شئت منفصلة فأنه في كل من هذه المفهومات الثلث تلكا مسكيات  
 أيضا لنقيضها كقولنا ما كل جرح جرح دائما أو لا يثبت دائما أو بعض جرح دائما أو بعض  
 جرح ليس جرح طريق ثان في أخذ النقيض فان قلت كان المركبة الكلية عبارة عن مجموع  
 النقيضين فذلك المركبة الجرحية ومنه المجموع دائما هو برقم أحد الجرحية أي أحد نقيض  
 الجرحية بالذات هو مفهوم الفرد فكما يكفي في نقيض الكلية فليكن في نقيض الجرحية  
 كما في الفرق فقل مفهوم الكلية المركبة بعبارة مفهوم الكلين المختلفين بالاجتماع  
 والسلب في أخذ نقيضها يكون أحد نقيضها مسلوا أو نقيضها أو ما مفهوم الجرحية  
 المركبة فهو ليس مفهوم الجرحية. المختلفين بالاجتماع مسلوا أو نقيضها أو لا يثبت في المركبة  
 بعبارة مفهوم السلب مفهوم الجرحية الموجبة لا يثبت يكون مفهوم الجرحية السلب  
 بالاجتماعهما بل مفهوم الجرحية. اعم من مفهوم الجرحية للمركبة لأنه مق صدق جرح  
 لاختلافه بالاجتماع والسلب مع فرد الموضوع صدق الجرحية بالاجتماع لاختلافه  
 العكس فيكون أحد نقيضها أو اخص من نقيض مفهوم الجرحية بالمركبة لان نقيضها  
 اخص من نقيض اخص فلا يكون مسلوا ونقيضها لا يجوز اجتماع المركبة الجرحية مع  
 أحد الكلين على المركبة فان أحد الكلين لم يكن كانت اخص من نقيض المركبة الجرحية  
 ولا اخص من زمان بل يكون لا اعم من يصدق نقيض المركبة الجرحية ولا يصدق

تجمل في وقت لا يكون في وقت آخر يكون كل واحد واحد من أفراد جرح المركبة  
 دائما وليس كذلك دائما وهو الفرد بدو بنقيض الجرحية. لكل واحد واحد أي كل واحد واحد  
 لا يتخلل. ونقيضها ما يقال في تلك المادة كل جسم ما كل واحد دائما أو ليس جرح دائما  
 وتقتل على تلك المفهوم كان كل واحد واحد من أفراد الموضوع لا يتخلل أما الثاني  
 له المحمول دائما أو لا يثبت فإذا لا يثبت فلا يتخلل أما أن يكون مسلوا بأحد كل واحد  
 واحد دائما أو مسلوا عن بعض دائما ناهيا لبعض دائما فاجزأه اثني مشغل على  
 مفهوم في شئت منفصلة فأنه في كل من هذه المفهومات الثلث تلكا مسكيات  
 أيضا لنقيضها كقولنا ما كل جرح جرح دائما أو لا يثبت دائما أو بعض جرح دائما أو بعض  
 جرح ليس جرح طريق ثان في أخذ النقيض فان قلت كان المركبة الكلية عبارة عن مجموع  
 النقيضين فذلك المركبة الجرحية ومنه المجموع دائما هو برقم أحد الجرحية أي أحد نقيض  
 الجرحية بالذات هو مفهوم الفرد فكما يكفي في نقيض الكلية فليكن في نقيض الجرحية  
 كما في الفرق فقل مفهوم الكلية المركبة بعبارة مفهوم الكلين المختلفين بالاجتماع  
 والسلب في أخذ نقيضها يكون أحد نقيضها مسلوا أو نقيضها أو ما مفهوم الجرحية  
 المركبة فهو ليس مفهوم الجرحية. المختلفين بالاجتماع مسلوا أو نقيضها أو لا يثبت في المركبة  
 بعبارة مفهوم السلب مفهوم الجرحية الموجبة لا يثبت يكون مفهوم الجرحية السلب  
 بالاجتماعهما بل مفهوم الجرحية. اعم من مفهوم الجرحية للمركبة لأنه مق صدق جرح  
 لاختلافه بالاجتماع والسلب مع فرد الموضوع صدق الجرحية بالاجتماع لاختلافه  
 العكس فيكون أحد نقيضها أو اخص من نقيض مفهوم الجرحية بالمركبة لان نقيضها  
 اخص من نقيض اخص فلا يكون مسلوا ونقيضها لا يجوز اجتماع المركبة الجرحية مع  
 أحد الكلين على المركبة فان أحد الكلين لم يكن كانت اخص من نقيض المركبة الجرحية  
 ولا اخص من زمان بل يكون لا اعم من يصدق نقيض المركبة الجرحية ولا يصدق

الموضوع وقت لا يكون في وقت آخر يكون كل واحد واحد من أفراد جرح المركبة  
 دائما وليس كذلك دائما وهو الفرد بدو بنقيض الجرحية. لكل واحد واحد أي كل واحد واحد  
 لا يتخلل. ونقيضها ما يقال في تلك المادة كل جسم ما كل واحد دائما أو ليس جرح دائما  
 وتقتل على تلك المفهوم كان كل واحد واحد من أفراد الموضوع لا يتخلل أما الثاني  
 له المحمول دائما أو لا يثبت فإذا لا يثبت فلا يتخلل أما أن يكون مسلوا بأحد كل واحد  
 واحد دائما أو مسلوا عن بعض دائما ناهيا لبعض دائما فاجزأه اثني مشغل على  
 مفهوم في شئت منفصلة فأنه في كل من هذه المفهومات الثلث تلكا مسكيات  
 أيضا لنقيضها كقولنا ما كل جرح جرح دائما أو لا يثبت دائما أو بعض جرح دائما أو بعض  
 جرح ليس جرح طريق ثان في أخذ النقيض فان قلت كان المركبة الكلية عبارة عن مجموع  
 النقيضين فذلك المركبة الجرحية ومنه المجموع دائما هو برقم أحد الجرحية أي أحد نقيض  
 الجرحية بالذات هو مفهوم الفرد فكما يكفي في نقيض الكلية فليكن في نقيض الجرحية  
 كما في الفرق فقل مفهوم الكلية المركبة بعبارة مفهوم الكلين المختلفين بالاجتماع  
 والسلب في أخذ نقيضها يكون أحد نقيضها مسلوا أو نقيضها أو ما مفهوم الجرحية  
 المركبة فهو ليس مفهوم الجرحية. المختلفين بالاجتماع مسلوا أو نقيضها أو لا يثبت في المركبة  
 بعبارة مفهوم السلب مفهوم الجرحية الموجبة لا يثبت يكون مفهوم الجرحية السلب  
 بالاجتماعهما بل مفهوم الجرحية. اعم من مفهوم الجرحية للمركبة لأنه مق صدق جرح  
 لاختلافه بالاجتماع والسلب مع فرد الموضوع صدق الجرحية بالاجتماع لاختلافه  
 العكس فيكون أحد نقيضها أو اخص من نقيض مفهوم الجرحية بالمركبة لان نقيضها  
 اخص من نقيض اخص فلا يكون مسلوا ونقيضها لا يجوز اجتماع المركبة الجرحية مع  
 أحد الكلين على المركبة فان أحد الكلين لم يكن كانت اخص من نقيض المركبة الجرحية  
 ولا اخص من زمان بل يكون لا اعم من يصدق نقيض المركبة الجرحية ولا يصدق



لا ينفك ان المفهوم من معاندة هذا المبدأ غير المفهوم من معاندة هذا المبدأ  
 فيكون الانفصال عكس مغاير لها والمفهوم لا انه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبره  
 فكما هو متعارف ان المفهوم لا ينفك عن المبدأ الا ذلك وانما قال جعل المبدأ لا ينفك عن المفهوم  
 ثانيا والثاني ان لا يتبدل الموضوع بل هو كذا ذكره بعضهم ليشمل عكس احتمالا والاشكال  
 وليس المراد ببقاء الصدق ان العكس ولا يصل اليك فاصادق في الواقع بل المراد ان  
 الاصل يمكن ان يكون بحيث لو فرض صدقه لم يصدق العكس وانما اعتبر اللزوم في الصدق  
 العكس لازم من لوازم القضية لتحصيل صدق اللزوم بدو صدق اللزوم وهو يعتبر بقاء  
 الكذب فيهم يلزم كذب اللزوم كذب اللزوم فان قلنا كل حين الانسان كاذب حقه  
 عكسه وهو قلنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكذب ان يحصل لكان كذا  
 العكس ان كان سالكا فالكذب انما وقع لاصطلاح عليه لا انهم يتفقوا في الصدق  
 فلم يجدوا في الكذب التبدل صدقه لازمة لا موافقة لوصاف الكذب في الكذب قال  
 ولما السلبية اقول قد جرت العادة بتقديم عكس السؤال لانها ما ينعكس  
 كلية والكل وان كان سلكا الشرف من الجزئي وان كان ايجابا لانه اقيده في العلوم والاصطلاح  
 فليسلب ما كلية او جزئية فان كانت كلية فسيبغ منها وهي الوقتان والوجه بيان  
 والممكنان والمطلقة العامة لا تنعكس لان اخصها وهي الوقتية لا تنعكس وتلحق تنعكس  
 الاخص لا تنعكس لانها اما الوقتية لا تنعكس فصدق قولنا الاشياء من الغمر مخفف بالحق  
 وقت التبريم لاداء ما مع كذب قلنا بعض المخفف ليس يعرف بالامكان العام لانه هو امر  
 الجاهل لان كل مخفف في قولنا الضرورة واما انه اذا لم تنعكس الاخص لم تنعكس  
 الاعم فلانه لو تنعكس لا غير لا تنعكس الاخص لان العكس لازم لا عم ولا اعم لازم  
 الاخص لازم اللازم لازم واعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس  
 لزوما كليها فلا يتبدل صدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى بيان يطبق

فيكون الانفصال عكس مغاير لها والمفهوم لا انه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبره  
 فكما هو متعارف ان المفهوم لا ينفك عن المبدأ الا ذلك وانما قال جعل المبدأ لا ينفك عن المفهوم  
 ثانيا والثاني ان لا يتبدل الموضوع بل هو كذا ذكره بعضهم ليشمل عكس احتمالا والاشكال  
 وليس المراد ببقاء الصدق ان العكس ولا يصل اليك فاصادق في الواقع بل المراد ان  
 الاصل يمكن ان يكون بحيث لو فرض صدقه لم يصدق العكس وانما اعتبر اللزوم في الصدق  
 العكس لازم من لوازم القضية لتحصيل صدق اللزوم بدو صدق اللزوم وهو يعتبر بقاء  
 الكذب فيهم يلزم كذب اللزوم كذب اللزوم فان قلنا كل حين الانسان كاذب حقه  
 عكسه وهو قلنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكذب ان يحصل لكان كذا  
 العكس ان كان سالكا فالكذب انما وقع لاصطلاح عليه لا انهم يتفقوا في الصدق  
 فلم يجدوا في الكذب التبدل صدقه لازمة لا موافقة لوصاف الكذب في الكذب قال  
 ولما السلبية اقول قد جرت العادة بتقديم عكس السؤال لانها ما ينعكس  
 كلية والكل وان كان سلكا الشرف من الجزئي وان كان ايجابا لانه اقيده في العلوم والاصطلاح  
 فليسلب ما كلية او جزئية فان كانت كلية فسيبغ منها وهي الوقتان والوجه بيان  
 والممكنان والمطلقة العامة لا تنعكس لان اخصها وهي الوقتية لا تنعكس وتلحق تنعكس  
 الاخص لا تنعكس لانها اما الوقتية لا تنعكس فصدق قولنا الاشياء من الغمر مخفف بالحق  
 وقت التبريم لاداء ما مع كذب قلنا بعض المخفف ليس يعرف بالامكان العام لانه هو امر  
 الجاهل لان كل مخفف في قولنا الضرورة واما انه اذا لم تنعكس الاخص لم تنعكس  
 الاعم فلانه لو تنعكس لا غير لا تنعكس الاخص لان العكس لازم لا عم ولا اعم لازم  
 الاخص لازم اللازم لازم واعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس  
 لزوما كليها فلا يتبدل صدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى بيان يطبق

لا ينفك ان المفهوم من معاندة هذا المبدأ غير المفهوم من معاندة هذا المبدأ

لا ينفك ان المفهوم من معاندة هذا المبدأ غير المفهوم من معاندة هذا المبدأ  
 فيكون الانفصال عكس مغاير لها والمفهوم لا انه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبره  
 فكما هو متعارف ان المفهوم لا ينفك عن المبدأ الا ذلك وانما قال جعل المبدأ لا ينفك عن المفهوم  
 ثانيا والثاني ان لا يتبدل الموضوع بل هو كذا ذكره بعضهم ليشمل عكس احتمالا والاشكال  
 وليس المراد ببقاء الصدق ان العكس ولا يصل اليك فاصادق في الواقع بل المراد ان  
 الاصل يمكن ان يكون بحيث لو فرض صدقه لم يصدق العكس وانما اعتبر اللزوم في الصدق  
 العكس لازم من لوازم القضية لتحصيل صدق اللزوم بدو صدق اللزوم وهو يعتبر بقاء  
 الكذب فيهم يلزم كذب اللزوم كذب اللزوم فان قلنا كل حين الانسان كاذب حقه  
 عكسه وهو قلنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكذب ان يحصل لكان كذا  
 العكس ان كان سالكا فالكذب انما وقع لاصطلاح عليه لا انهم يتفقوا في الصدق  
 فلم يجدوا في الكذب التبدل صدقه لازمة لا موافقة لوصاف الكذب في الكذب قال  
 ولما السلبية اقول قد جرت العادة بتقديم عكس السؤال لانها ما ينعكس  
 كلية والكل وان كان سلكا الشرف من الجزئي وان كان ايجابا لانه اقيده في العلوم والاصطلاح  
 فليسلب ما كلية او جزئية فان كانت كلية فسيبغ منها وهي الوقتان والوجه بيان  
 والممكنان والمطلقة العامة لا تنعكس لان اخصها وهي الوقتية لا تنعكس وتلحق تنعكس  
 الاخص لا تنعكس لانها اما الوقتية لا تنعكس فصدق قولنا الاشياء من الغمر مخفف بالحق  
 وقت التبريم لاداء ما مع كذب قلنا بعض المخفف ليس يعرف بالامكان العام لانه هو امر  
 الجاهل لان كل مخفف في قولنا الضرورة واما انه اذا لم تنعكس الاخص لم تنعكس  
 الاعم فلانه لو تنعكس لا غير لا تنعكس الاخص لان العكس لازم لا عم ولا اعم لازم  
 الاخص لازم اللازم لازم واعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس  
 لزوما كليها فلا يتبدل صدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى بيان يطبق

فیض الی علی ان کل من ابیہ و امہ و کلک اول من یسبہا استیعبت و ابی علی ان کل من ابیہ و امہ و کلک اول من یسبہا استیعبت

[illegible][illegible]





[illegible]

فليكنه وهو معلوم لا محل بان قول بعض المتأخرين بان ما تضمنه قوله لا شيء من  
 ما دام ثم يقع بعضه ليس من حيث ذاته بل من حيث ما تضمنه العكس كما قاله  
 حو منهم من علم ان المشروط في العامة لا يتغير كقسمها وانه باطل لان المشروط في العامة  
 الذي يكون في نفس الموضوع ثم يدخل في الضرر فيكون متبوعا فيكون مفهوم السالبة  
 العامة متناقضة وصف المحل المحصور وصف الموضوع وانه مفهوم عكسها متناقضا  
 وصف المحل المحصور وصف المحصور وانه من الجانب الاول لا يستلزم التناقض  
 واما المشروط في العرفية الخاصتان فليكن كسائر معرفة عامة مقيدة بالادام  
 في البعض فان ما اصدق بالضرورة انه انما لا شيء من حيث ما دام ثم لا دائما  
 فليصدق لا شيء من حيث ما دام ب لا دائما في البعض اى بعضه ثم بالفضل  
 لان الادام في القضايا الكلية مطلقة عامة كلية على ما عرفت فاذا قيد البعض  
 بكونه مطلقا عامة جزئية واما اصدق العرفية العامة وهي لا شيء من حيث ما

[illegible][illegible]

الكلية سبع منها لا يمكن استئصالها لأنها تنقل في الحجرة لا تنقل في غيرها  
والغرفة الخامسة هي التي بها تمكنا من معرفة خامسة كان لا توجد بأكثر من ذلك أما التي هي  
كلية من ١٩٨٠ فما قبلها فما ليس بغير كذا ثم كذا ما لا نأخذ في ذلك البعض في

ایکین عنده  
بنی علی بن ابی طالب  
میرزا باقر خان  
محمد علی خان  
نور محمد خان

[illegible]





عنه اصل بعض الان شتف  
بطلان العام را بفعل  
عکس اصل بعض شتف ان را بفعل  
تصديق عکس فلاي من شتف ان را بفعل  
عکس تصديق لا ي من ان را بفعل  
تصديق اصل ولاي من ان را بفعل  
رعه اصل بعض الحيوان ان را بفعل  
عکس بعض ان حيوان من حيوان  
تصديق عکس لا ي من ان را بفعل  
عکس تصديق لا ي من الحيوان ان را بفعل

[illegible]

عقود و عهده الامم

برای اطلاع

فان الشمس لا تشرق الا من وراء الجبال  
والتي اليها تشرق الشمس من وراء الجبال  
فان الشمس لا تشرق الا من وراء الجبال  
والتي اليها تشرق الشمس من وراء الجبال

[illegible]





مألوفة العاستان تنعكسان عرفة عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة قراد دائما  
 كل جـ ب مادام جـ هذا دائما لا شئ ما ليس بـ جـ مادام ليس بـ جـ ولا فبعض ما ليس بـ جـ  
 حين هو ليس بـ جـ وتنضم الى اصل هذا البعض ما ليس بـ جـ حين هو ليس بـ جـ وبالضرورة  
 او دائما كل جـ بـ مادام جـ ينتج بعض ما ليس بـ جـ حين هو ليس بـ جـ وانه خلف تشريطة  
 والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفة عامة كلية في البعض فانه اذا صدق بالضرورة  
 او دائما كل جـ بـ مادام جـ هذا دائما لا شئ ما ليس بـ جـ مادام ليس بـ جـ لا دائما  
 في البعض ما صدق قولنا لا شئ ما ليس بـ جـ مادام ليس بـ جـ فلانه لازم للعائتين  
 لازم العام لازم الخاص واما اللادوام في البعض اي بعض ما ليس بـ جـ با لا يطلق  
 العام فلانه لو لا صدق لا شئ ما ليس بـ جـ دائما فيعكس الى قولنا لا شئ  
 من جـ ليس بـ جـ دائما وقد كان لادوام لا اصل لا شئ من جـ بـ با لفعل المستلزم  
 لقولنا كل جـ هو ليس بـ جـ با فعل لا يستلزم المسالبة البسيطة الموجبة المصدولة عند  
 الموضوع لله هو محقق ههنا بسبب ان اصل ما ليس بـ جـ هو ليس بـ جـ با لفعل  
 صادق لصدق ما زعمه فيكذب لا شئ من جـ ليس بـ جـ دائما فيكون اللادوام في  
 البعض حقا قال واذا كانت جـ شئ آه اقول الخاصتان من المعجزة الجـ  
 تنعكسان عرفة خاصة لانه اذا صدق بالضرورة قراد دائما بعض جـ بـ مادام جـ  
 لا دائما فبعض ما ليس بـ جـ ليس جـ مادام ليس بـ جـ لا دائما لان فرض ذات الموضوع قد  
 ليس بـ جـ بالفضل الحكم لادوام لا اصل ودليس جـ مادام ليس بـ جـ لا لكان جـ في بعض جـ  
 كونه ليس بـ جـ هو ليس بـ جـ في بعض اوقات كونه جـ وكان بـ في جميع اوقات كونه جـ  
 هذا خلف جـ بالفضل هو هو اذا صدق على انه ليس بـ جـ وانه ليس جـ مادام  
 ليس بـ جـ فبعض ما ليس بـ جـ ليس جـ مادام ليس بـ جـ وهو بخلاف اول من المكس اذا  
 صدق على انه جـ بالفضل فبعض ما ليس بـ جـ بالفضل هو هو من اللادوام فصدق

قد ادى في الحسن في جـ  
 فبعض البعض ان دين  
 لا علم كذا فانه لو كان  
 فبعض البعض سلبا  
 من كل العلم يصرف  
 من العلم على كذا  
 صيبت عليه العلم  
 فقام ان كذا  
 لا بد ان يكون  
 ما زعمه كل يصرف  
 عليه الاضطرار  
 بينا تادى والنور  
 امره من سلبا  
 سـ

فيصدق للعكس بغيره وهو المطلوب واما للوجوب الجزئية الباقية فلا تنكس لان  
 الوقية اخص المسبب والضرورية اخص لاربع التي هي الدائمان والماثلان هما  
 لا تنكسان كما الضرورية فلا صدق قولنا بالضرورة بعض النجوان ليس انسان بدون  
 عكسه هو بعض الانسان ليس بـ نجوان بالامكان العام لصدق قولنا كل انسان نجوان  
 بالضرورة ورق واما الوقية فلا صدق بعض النجوان بمنخفضة بالتوقيت مع كتاب  
 المنخفض ليس تقريبا لكان العام لان كل منخفض قمر بالضرورة ورق ومعنى لم تنكس كالم  
 تنكس شيء من الوجوب الجزئية قد عرفت مرارا **قال** واما السوالبة **اقول**  
 اما السوالبة كلية كانت او جزئية لم تنكس كلية لاحتمال ان يكون تقيض الحصول  
 لهم من الموضوع وامتلاك ايجاب لخاص لكل افراد لهم لقولنا لا شيء من الانسان نجوان  
 ليس بـ نجوان من الانسان فامتنع ان ينكس الى كل وليس بـ نجوان انسان وتنكس الخاصة  
 حينية مطلقة لانها اصدق بالضرورة او داما لا شيء من جـ ب او ليس بـ ملك  
 جـ لا داما فليصدق بعض ما ليس بـ جـ حين هو ليس لان ذات الموضوع هو جـ لا  
 الاداد ولم عليه فقرضه قد لا ليس وهو مفهوم الجزئية الاول وجـ ب في بعض اوقات  
 كونه ليس لانه كان ليس في جميع اوقات جـ واذا صدق على انه ليس وانما  
 في بعض اوقات كان ليس فبعض ما ليس بـ جـ حين هو ليس وهو لا يدعي هذا ما في  
 الكتاب والاصل انهما تنكسان حينية لادامتهما اما الحسية فلما ذكرنا واما الاداد  
 فلانه يصدق على ليس بـ جـ بالفعل لا لكان جـ داما فكل ما ليس بـ جـ داما لا يصدق  
 الباعية لانه شيء بالجميع وقد كان لادامتها هذا خلف فاذا صدق على انه ليس بـ جـ  
 وانه ليس بـ جـ بالفعل صدق بعض ما ليس بـ ليس بـ جـ بالفعل وهو مفهوم الاداد و  
 واما الوقتين والوجه يتكفون فتنكس مطلقا عامة لانها اصدق لا شيء من جـ  
 ب او ليس بـ جـ باحد هذا الوجه وجب ان يصدق بعض ما ليس بـ جـ

فيصدق للعكس بغيره وهو المطلوب  
 الوقية اخص المسبب والضرورية اخص لاربع التي هي الدائمان والماثلان هما  
 لا تنكسان كما الضرورية فلا صدق قولنا بالضرورة بعض النجوان ليس انسان بدون  
 عكسه هو بعض الانسان ليس بـ نجوان بالامكان العام لصدق قولنا كل انسان نجوان  
 بالضرورة ورق واما الوقية فلا صدق بعض النجوان بمنخفضة بالتوقيت مع كتاب  
 المنخفض ليس تقريبا لكان العام لان كل منخفض قمر بالضرورة ورق ومعنى لم تنكس كالم  
 تنكس شيء من الوجوب الجزئية قد عرفت مرارا **قال** واما السوالبة **اقول**  
 اما السوالبة كلية كانت او جزئية لم تنكس كلية لاحتمال ان يكون تقيض الحصول  
 لهم من الموضوع وامتلاك ايجاب لخاص لكل افراد لهم لقولنا لا شيء من الانسان نجوان  
 ليس بـ نجوان من الانسان فامتنع ان ينكس الى كل وليس بـ نجوان انسان وتنكس الخاصة  
 حينية مطلقة لانها اصدق بالضرورة او داما لا شيء من جـ ب او ليس بـ ملك  
 جـ لا داما فليصدق بعض ما ليس بـ جـ حين هو ليس لان ذات الموضوع هو جـ لا  
 الاداد ولم عليه فقرضه قد لا ليس وهو مفهوم الجزئية الاول وجـ ب في بعض اوقات  
 كونه ليس لانه كان ليس في جميع اوقات جـ واذا صدق على انه ليس وانما  
 في بعض اوقات كان ليس فبعض ما ليس بـ جـ حين هو ليس وهو لا يدعي هذا ما في  
 الكتاب والاصل انهما تنكسان حينية لادامتهما اما الحسية فلما ذكرنا واما الاداد  
 فلانه يصدق على ليس بـ جـ بالفعل لا لكان جـ داما فكل ما ليس بـ جـ داما لا يصدق  
 الباعية لانه شيء بالجميع وقد كان لادامتها هذا خلف فاذا صدق على انه ليس بـ جـ  
 وانه ليس بـ جـ بالفعل صدق بعض ما ليس بـ ليس بـ جـ بالفعل وهو مفهوم الاداد و  
 واما الوقتين والوجه يتكفون فتنكس مطلقا عامة لانها اصدق لا شيء من جـ  
 ب او ليس بـ جـ باحد هذا الوجه وجب ان يصدق بعض ما ليس بـ جـ

فيصدق للعكس بغيره وهو المطلوب



بالضرورة فيمكن القول لا شيء من غير تقييد الشرط لمعرفته سواء المسألة  
الضرورية لا تنعكس كنعسا ولا شساعة لكن لا نسلم استلزام لا شيء من  
ليست بالضرورة لكل شيء بآصرة كونه من المنع ما عرفنا ما الثالث فلا  
استحالة قولنا فيمكن اذا لم يكن ج د فم د ليقول الملازمة ليجب ان يكون  
كما فيفيض بغيره ان مثل الشكر الثالث وهو انه كلما تحققت الفيض كان تحقيق  
احدهما كما تحقق الفيض كان تحقق الآخر فلهذا يكون اذا تحقق واحد الفيضين تحقق  
الآخر ولا نسلم ايضا ان استلزام آية الفيضين محال ليجوز ان يكون آية محال  
والحال ان ذلك يستلزم المحال والاربع فلا نسلم ان قولنا لا يكون اذا كان  
فم ليجوز ان لا يكون لا شيء مازوا واحد الفيض فالحق اكل زيدا لا يستلزم اكل عمرو ولا  
**فقيض قال** البصير في الامم في الامم المشروطات آة **اقول** المراد بالمتعلق هذا  
البناء اعني ان بالامم المشروطات الزمنية وبالفصل العنادية فمضى على اللزوم  
بغير امرين يصدق منع الجمع بغير عين الملزوم ونقيض اللزوم ومنع التخلو بين  
نقيض الملزوم وعين اللزوم وهذا لا انفصالا كان منعسا كان على الملزوم اي متى تحقق  
منع الجمع بغير امرين يكون غير كل واحد منهما مستلزما لنقيض الآخر متى تحقق  
منع التخلو بغير امرين يكون نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر اما ان اللزوم  
بغير امرين يستلزم الانفصال بل لانه لو كان لا يبطل اللزوم بينهما فانه على تقدير  
اللزوم بغير امرين لو لم يصدق منع الجمع بغير عين الملزوم ونقيض اللزوم لجاز ثبوت  
الملزوم مع نقيض اللزوم فيجوز ما قد علم الملزوم به من اللزوم فبطل الملازمة  
بينهما وكذلك لو لم يصدق منع التخلو بين نقيض الملزوم وعين اللزوم لمحا  
ارتقاء نقيض الملزوم وعين اللزوم فيجوز ثبوت الملزوم به من اللزوم  
فيبطل الملازمة بينهما كذا خلف ما كان لا انفصالا كان منعسا كان على اللزوم

الضرورة فيمكن القول لا شيء من غير تقييد الشرط لمعرفته سواء المسألة  
الضرورية لا تنعكس كنعسا ولا شساعة لكن لا نسلم استلزام لا شيء من  
ليست بالضرورة لكل شيء بآصرة كونه من المنع ما عرفنا ما الثالث فلا  
استحالة قولنا فيمكن اذا لم يكن ج د فم د ليقول الملازمة ليجب ان يكون  
كما فيفيض بغيره ان مثل الشكر الثالث وهو انه كلما تحققت الفيض كان تحقيق  
احدهما كما تحقق الفيض كان تحقق الآخر فلهذا يكون اذا تحقق واحد الفيضين تحقق  
الآخر ولا نسلم ايضا ان استلزام آية الفيضين محال ليجوز ان يكون آية محال  
والحال ان ذلك يستلزم المحال والاربع فلا نسلم ان قولنا لا يكون اذا كان  
فم ليجوز ان لا يكون لا شيء مازوا واحد الفيض فالحق اكل زيدا لا يستلزم اكل عمرو ولا  
**فقيض قال** البصير في الامم في الامم المشروطات آة **اقول** المراد بالمتعلق هذا  
البناء اعني ان بالامم المشروطات الزمنية وبالفصل العنادية فمضى على اللزوم  
بغير امرين يصدق منع الجمع بغير عين الملزوم ونقيض اللزوم ومنع التخلو بين  
نقيض الملزوم وعين اللزوم وهذا لا انفصالا كان منعسا كان على الملزوم اي متى تحقق  
منع الجمع بغير امرين يكون غير كل واحد منهما مستلزما لنقيض الآخر متى تحقق  
منع التخلو بغير امرين يكون نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر اما ان اللزوم  
بغير امرين يستلزم الانفصال بل لانه لو كان لا يبطل اللزوم بينهما فانه على تقدير  
اللزوم بغير امرين لو لم يصدق منع الجمع بغير عين الملزوم ونقيض اللزوم لجاز ثبوت  
الملزوم مع نقيض اللزوم فيجوز ما قد علم الملزوم به من اللزوم فبطل الملازمة  
بينهما وكذلك لو لم يصدق منع التخلو بين نقيض الملزوم وعين اللزوم لمحا  
ارتقاء نقيض الملزوم وعين اللزوم فيجوز ثبوت الملزوم به من اللزوم  
فيبطل الملازمة بينهما كذا خلف ما كان لا انفصالا كان منعسا كان على اللزوم

الضرورة فيمكن القول لا شيء من غير تقييد الشرط لمعرفته سواء المسألة  
الضرورية لا تنعكس كنعسا ولا شساعة لكن لا نسلم استلزام لا شيء من  
ليست بالضرورة لكل شيء بآصرة كونه من المنع ما عرفنا ما الثالث فلا  
استحالة قولنا فيمكن اذا لم يكن ج د فم د ليقول الملازمة ليجب ان يكون  
كما فيفيض بغيره ان مثل الشكر الثالث وهو انه كلما تحققت الفيض كان تحقيق  
احدهما كما تحقق الفيض كان تحقق الآخر فلهذا يكون اذا تحقق واحد الفيضين تحقق  
الآخر ولا نسلم ايضا ان استلزام آية الفيضين محال ليجوز ان يكون آية محال  
والحال ان ذلك يستلزم المحال والاربع فلا نسلم ان قولنا لا يكون اذا كان  
فم ليجوز ان لا يكون لا شيء مازوا واحد الفيض فالحق اكل زيدا لا يستلزم اكل عمرو ولا  
**فقيض قال** البصير في الامم في الامم المشروطات آة **اقول** المراد بالمتعلق هذا  
البناء اعني ان بالامم المشروطات الزمنية وبالفصل العنادية فمضى على اللزوم  
بغير امرين يصدق منع الجمع بغير عين الملزوم ونقيض اللزوم ومنع التخلو بين  
نقيض الملزوم وعين اللزوم وهذا لا انفصالا كان منعسا كان على الملزوم اي متى تحقق  
منع الجمع بغير امرين يكون غير كل واحد منهما مستلزما لنقيض الآخر متى تحقق  
منع التخلو بغير امرين يكون نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر اما ان اللزوم  
بغير امرين يستلزم الانفصال بل لانه لو كان لا يبطل اللزوم بينهما فانه على تقدير  
اللزوم بغير امرين لو لم يصدق منع الجمع بغير عين الملزوم ونقيض اللزوم لجاز ثبوت  
الملزوم مع نقيض اللزوم فيجوز ما قد علم الملزوم به من اللزوم فبطل الملازمة  
بينهما وكذلك لو لم يصدق منع التخلو بين نقيض الملزوم وعين اللزوم لمحا  
ارتقاء نقيض الملزوم وعين اللزوم فيجوز ثبوت الملزوم به من اللزوم  
فيبطل الملازمة بينهما كذا خلف ما كان لا انفصالا كان منعسا كان على اللزوم



لذا نقول ان كل ما هو كقولنا العلم متغير وكل متغير حادث فانه قول مؤلف من قضيتين  
اذا سلمنا انهم عنهما لذاتهما ان العلم حادث فاقول هو المركب ما المفهوم العقل  
وهو جنس للقياس المعقول واما الملقوظ وهو جنس للقياس الملقوظ والملا  
من القضايا ما لقول قضيتي واحدة قلنا ذلك القياس البسيط المؤلف من قضيتين كما  
ذكرنا وقياس المركب من قضيتين كقوله اني سيجي واحذر به عن القضية  
الواحدة المستلزقة لذاتها عكسها المستلزم وعكس نقضها فانها لا يسمى قياسا وقول  
اذا سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجز ان تكون مسلمة في نفسها بل يجب ان  
يكون بحيث لو سلمت لزمت عنهما قول آخر مستلزم في وجه القياس المصادق والمقدّمات  
وما ذكرها كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان فان هاتين القضيتين وان كانا  
انها بحيث لو سلمت لزمت عنهما ان كل انسان حيوان وقول لزمت عنهما ليس الا مستلزما  
والعقل فان مفادها اذا سلمت لا يلزم عنها شي لا يمكن تخالف مدلوليها  
وقول لذاتها كقوله اني سيجي يلزم لذاتها كقوله اني سيجي بواحدة مستلزقة غير مبنية حكائي  
القياس المساواة وهو يتوكل من قضيتين متعلق بمحصل او ليحتمل ان يكون موضوع  
الاخر كقولنا آساي لب وب آساي لجر فانهما يستلزمان ان آساي لجر لكن  
لذا تمسك بل بواسطة مقدمة غير مبنية وهي ان كل مساي ومساي للشيء مساي و  
لذلك لم يخفف في ذلك الاستلزام لا بحيث يفصل هذا المقول كما في قولنا آساي لجر  
وب ملزوم لجر فامزج لجر لان ملزوم ملزوم ملزوم وقولنا الدخ في الحفنة  
والحفنة في البيت فالدخ في البيت لان ما في الشيء الذي في آخر كونه فيه اما اذا  
لو يفصل في تلك المقدمة ما لم يحصل شي منسكها اذ قلنا آساي لب وب آساي لجر  
لجر ملزوم منه ان آساي لجر لان مباني المباني المستلزقة لا يجب ان يكون مباني  
له وان كان ذلك اذ قلنا آساي لب وب نصف لجر لم يحصل منه ان آساي لجر لان

لذا نقول ان كل ما هو كقولنا العلم متغير وكل متغير حادث فانه قول مؤلف من قضيتين  
اذا سلمنا انهم عنهما لذاتهما ان العلم حادث فاقول هو المركب ما المفهوم العقل  
وهو جنس للقياس المعقول واما الملقوظ وهو جنس للقياس الملقوظ والملا  
من القضايا ما لقول قضيتي واحدة قلنا ذلك القياس البسيط المؤلف من قضيتين كما  
ذكرنا وقياس المركب من قضيتين كقوله اني سيجي واحذر به عن القضية  
الواحدة المستلزقة لذاتها عكسها المستلزم وعكس نقضها فانها لا يسمى قياسا وقول  
اذا سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجز ان تكون مسلمة في نفسها بل يجب ان  
يكون بحيث لو سلمت لزمت عنهما قول آخر مستلزم في وجه القياس المصادق والمقدّمات  
وما ذكرها كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان فان هاتين القضيتين وان كانا  
انها بحيث لو سلمت لزمت عنهما ان كل انسان حيوان وقول لزمت عنهما ليس الا مستلزما  
والعقل فان مفادها اذا سلمت لا يلزم عنها شي لا يمكن تخالف مدلوليها  
وقول لذاتها كقوله اني سيجي يلزم لذاتها كقوله اني سيجي بواحدة مستلزقة غير مبنية حكائي  
القياس المساواة وهو يتوكل من قضيتين متعلق بمحصل او ليحتمل ان يكون موضوع  
الاخر كقولنا آساي لب وب آساي لجر فانهما يستلزمان ان آساي لجر لكن  
لذا تمسك بل بواسطة مقدمة غير مبنية وهي ان كل مساي ومساي للشيء مساي و  
لذلك لم يخفف في ذلك الاستلزام لا بحيث يفصل هذا المقول كما في قولنا آساي لجر  
وب ملزوم لجر فامزج لجر لان ملزوم ملزوم ملزوم وقولنا الدخ في الحفنة  
والحفنة في البيت فالدخ في البيت لان ما في الشيء الذي في آخر كونه فيه اما اذا  
لو يفصل في تلك المقدمة ما لم يحصل شي منسكها اذ قلنا آساي لب وب آساي لجر  
لجر ملزوم منه ان آساي لجر لان مباني المباني المستلزقة لا يجب ان يكون مباني  
له وان كان ذلك اذ قلنا آساي لب وب نصف لجر لم يحصل منه ان آساي لجر لان

لذا نقول ان كل ما هو كقولنا العلم متغير وكل متغير حادث فانه قول مؤلف من قضيتين

لذا نقول ان كل ما هو كقولنا العلم متغير وكل متغير حادث فانه قول مؤلف من قضيتين



مغايرة لكل واحد من  
هو ممنوع فان المد  
لوجود التناقض لا يفي  
للقياس الاستثنائي  
لا كما نفى المراد بهذا  
والنتيجة وعلى هذا  
القياس لا اقترانو  
الحكم البسيط فليت  
نتيجة وباعتباره  
تتمثل على وجه  
وهما متوكلان  
يكون في الاغلب  
فهو اكثر اذ اذ ايف  
لنسطه بين  
والتي فيها لا ي  
واختيارها جزئ  
عند الحديث  
الاخر  
ومن ضمنها  
موضوعا في  
فهي الشكل الا

[illegible]

الحمد لله  
والصلاة والسلام  
على من لا نبي بعده  
وبعد



الشخصية والمصلحة لكن الشخصية منزلة منزلة الكلية لأنها جاهلية  
كبر هذا الشكل فإنه إذا قلنا هذا زيد وزيد إنسان انتم بالضرورة هذا  
إنسان والمصلحة في جهة الجبروتية فالشخصية المعنوية ليست إلا المصلحة وهي  
الربعة الكليات والجبروتية وهي معتبرة في الصغر وفي الكبر فلا الفرق  
أحد الصغريات أربع بأحد الكبريات أربع تحصل ستة عشر ضربا لكل  
اشواط الأربعة الأولى اسقط ثمانية ضرب الصغريات السالكات مع الكبريات  
الأربع والأربعين أربع أخرى الصغريات الموحدة مع الجبروتية فلم يبق  
الأربعة الأخرى من جبروتية يتجه جهة كلية كقولنا كل جرب وكل آ  
فكل آ الثاني من جبروتية يتجه جهة كلية كقولنا كل جرب وكل آ  
من آ فلا شيء من آ الثالث من جبروتية يتجه جهة كلية كقولنا كل جرب وكل آ  
كقولنا بعض جرب وكل آ بعض آ الرابع من جبروتية يتجه جهة كلية كقولنا  
يتجه جهة كلية كقولنا بعض جرب وكل آ ليس بعض آ ونظم هذه الفرو  
قية بقولنا لا يخفى على من علم أن هناك شيئا ليس بالكلية والشيء لا يكون  
لأنه جرب والسلب عدم الموجود لا شرف من عدم كمين الكلية والشيء لا يكون  
الكلية ما حفظه في العلم والشيء لا يكون الجبروتية والشيء لا يكون الجبروتية  
هذا يكون للوجه الكلية ما شرف المصلحة لا شرفها على الشرفين والخمس الشرفين  
لا شرفها على الخمس من المسالك الكلية انحر من جهة الجبروتية لا شرف السلب  
باعتبار الكلية والشيء لا يكون الجبروتية لا شرفها على الشرفين والخمس الشرفين  
موجبات متعادلة لما كان المقصود من الكلية نتيجه ارتقت باعتبار ترتيبها  
شرف ففهم المنهج لا شرف على غير قال ولما الشكل الثاني آه أقول لأننا الشكل  
الثاني أي شرطان بحسب الكيفية والكمية أو بحسب الكيفية واختلاف مقدمتيها

الوجه الرابع من جبروتية يتجه جهة كلية كقولنا كل جرب وكل آ

في الأول من جبروتية يتجه جهة كلية كقولنا كل جرب وكل آ  
في الثاني من جبروتية يتجه جهة كلية كقولنا كل جرب وكل آ  
في الثالث من جبروتية يتجه جهة كلية كقولنا كل جرب وكل آ  
في الرابع من جبروتية يتجه جهة كلية كقولنا كل جرب وكل آ  
في الخامس من جبروتية يتجه جهة كلية كقولنا كل جرب وكل آ  
في السادس من جبروتية يتجه جهة كلية كقولنا كل جرب وكل آ  
في السابع من جبروتية يتجه جهة كلية كقولنا كل جرب وكل آ  
في الثامن من جبروتية يتجه جهة كلية كقولنا كل جرب وكل آ  
في التاسع من جبروتية يتجه جهة كلية كقولنا كل جرب وكل آ  
في العاشر من جبروتية يتجه جهة كلية كقولنا كل جرب وكل آ

بعضها موجهة واخرى سلبية ولما يحصل الكلية فكلية الكبرية فلا بد  
لانه لو لم يحصل احد الشوطي لم يحصل الاختلاف المحجب لعدم الانتاج وهو صحت القياس  
فانه من الممكن ان يتعارف مع السلب لا اختلاف موجب العلم اما انهم الاختلاف على تقدير  
انتظام السلب ولا خلاف لانه لما تفتت المقدمتان في الكبرية فلما كان يكاد من جنين  
او سالكين في ما كان يتحقق الاختلاف اما اذا كانتا من جنين فلا بد من حصول التمسك  
حيوانا وكل طوط حيوانا والحق لا يجب وهو بد لنا الكبرية بقولنا كل فرس حيوانا  
كان الحق السلبيا ما اذا كانتا سالكين فاصدق قولنا لا شئ من الانسان يحجروا  
من الفرس محجروا الحق السلب لوقولنا لا شئ من الشايع محجروا الحق الايجاب  
واما انهم الاختلاف على تقدير انتفاء الشوط الثاني فلا بد لو كانت الكبرية جزئية  
فهو اما ان يكون موجهة او سلبية وحل كلا التفسيرين يتحقق الاختلاف اما على  
تفسير الاحكام فاصدق قولنا لا شئ من الانسان يحجروا من بعض الحمارين فالحق  
الايجاب وهو بد لنا الكبرية بقولنا وبعض الصاقل فسر كان الصاقل السلبيا  
على تقدير سلبها فاصدق قولنا كل انسان حيوانا بعض الحمار ليس يحجروا من الصاقل  
الايجابا وبعض الحمار ليس يحجروا من الحق السلب اما ان الاختلاف محجب لعدم  
القياس فلا بد لما صدق مع الاحكام لا يمكن منسجا السلب ولما صدق مع السلب  
يكن منسجا لا يجب لان المعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما على التفسيرين  
**قال** في هذه النتيجة ايضا اربعة اقوال في الشرط المنتجة في الشكل الثاني محققو  
الشروط اربعة لانه تسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اخر السالكين لا يخرج  
للكليتان لا يجوزيتان واختلفان باعتبار الشرط الثاني اربعة اخرى الكبرية اثنان  
الجزئية مع السالكين والكبرية الجزئية السالبة مع الجزئية فثبت ان الشرط الثالث  
اربعة اقسام من كليتي الكبرية سلبية يتفهم سلبية كلية كل ما كل جزء لا شئ

بعضها موجهة واخرى سلبية ولما يحصل الكلية فكلية الكبرية فلا بد  
لانه لو لم يحصل احد الشوطي لم يحصل الاختلاف المحجب لعدم الانتاج وهو صحت القياس  
فانه من الممكن ان يتعارف مع السلب لا اختلاف موجب العلم اما انهم الاختلاف على تقدير  
انتظام السلب ولا خلاف لانه لما تفتت المقدمتان في الكبرية فلما كان يكاد من جنين  
او سالكين في ما كان يتحقق الاختلاف اما اذا كانتا من جنين فلا بد من حصول التمسك  
حيوانا وكل طوط حيوانا والحق لا يجب وهو بد لنا الكبرية بقولنا كل فرس حيوانا  
كان الحق السلبيا ما اذا كانتا سالكين فاصدق قولنا لا شئ من الانسان يحجروا  
من الفرس محجروا الحق السلب لوقولنا لا شئ من الشايع محجروا الحق الايجاب  
واما انهم الاختلاف على تقدير انتفاء الشوط الثاني فلا بد لو كانت الكبرية جزئية  
فهو اما ان يكون موجهة او سلبية وحل كلا التفسيرين يتحقق الاختلاف اما على  
تفسير الاحكام فاصدق قولنا لا شئ من الانسان يحجروا من بعض الحمارين فالحق  
الايجاب وهو بد لنا الكبرية بقولنا وبعض الصاقل فسر كان الصاقل السلبيا  
على تقدير سلبها فاصدق قولنا كل انسان حيوانا بعض الحمار ليس يحجروا من الصاقل  
الايجابا وبعض الحمار ليس يحجروا من الحق السلب اما ان الاختلاف محجب لعدم  
القياس فلا بد لما صدق مع الاحكام لا يمكن منسجا السلب ولما صدق مع السلب  
يكن منسجا لا يجب لان المعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما على التفسيرين  
**قال** في هذه النتيجة ايضا اربعة اقوال في الشرط المنتجة في الشكل الثاني محققو  
الشروط اربعة لانه تسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اخر السالكين لا يخرج  
للكليتان لا يجوزيتان واختلفان باعتبار الشرط الثاني اربعة اخرى الكبرية اثنان  
الجزئية مع السالكين والكبرية الجزئية السالبة مع الجزئية فثبت ان الشرط الثالث  
اربعة اقسام من كليتي الكبرية سلبية يتفهم سلبية كلية كل ما كل جزء لا شئ

بعضها موجهة واخرى سلبية ولما يحصل الكلية فكلية الكبرية فلا بد  
لانه لو لم يحصل احد الشوطي لم يحصل الاختلاف المحجب لعدم الانتاج وهو صحت القياس  
فانه من الممكن ان يتعارف مع السلب لا اختلاف موجب العلم اما انهم الاختلاف على تقدير  
انتظام السلب ولا خلاف لانه لما تفتت المقدمتان في الكبرية فلما كان يكاد من جنين  
او سالكين في ما كان يتحقق الاختلاف اما اذا كانتا من جنين فلا بد من حصول التمسك  
حيوانا وكل طوط حيوانا والحق لا يجب وهو بد لنا الكبرية بقولنا كل فرس حيوانا  
كان الحق السلبيا ما اذا كانتا سالكين فاصدق قولنا لا شئ من الانسان يحجروا  
من الفرس محجروا الحق السلب لوقولنا لا شئ من الشايع محجروا الحق الايجاب  
واما انهم الاختلاف على تقدير انتفاء الشوط الثاني فلا بد لو كانت الكبرية جزئية  
فهو اما ان يكون موجهة او سلبية وحل كلا التفسيرين يتحقق الاختلاف اما على  
تفسير الاحكام فاصدق قولنا لا شئ من الانسان يحجروا من بعض الحمارين فالحق  
الايجاب وهو بد لنا الكبرية بقولنا وبعض الصاقل فسر كان الصاقل السلبيا  
على تقدير سلبها فاصدق قولنا كل انسان حيوانا بعض الحمار ليس يحجروا من الصاقل  
الايجابا وبعض الحمار ليس يحجروا من الحق السلب اما ان الاختلاف محجب لعدم  
القياس فلا بد لما صدق مع الاحكام لا يمكن منسجا السلب ولما صدق مع السلب  
يكن منسجا لا يجب لان المعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما على التفسيرين  
**قال** في هذه النتيجة ايضا اربعة اقوال في الشرط المنتجة في الشكل الثاني محققو  
الشروط اربعة لانه تسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اخر السالكين لا يخرج  
للكليتان لا يجوزيتان واختلفان باعتبار الشرط الثاني اربعة اخرى الكبرية اثنان  
الجزئية مع السالكين والكبرية الجزئية السالبة مع الجزئية فثبت ان الشرط الثالث  
اربعة اقسام من كليتي الكبرية سلبية يتفهم سلبية كلية كل ما كل جزء لا شئ

من آت فلا شئ من ج آت يات به بالخلف والعكس اما الخلف فهو في هذا الشكل ان ينسخ  
نفيض الينجته ويجعل صغرا لان نتائج هذا الشكل سائلة فقيضاها هو ان جعلت يصلح  
صغرا في الشكل الاول ويجعل كبر في الفيا س كبر لانها كلياتها يصلح لكبر في الشكل  
الاول فينتظرها فيا في الشكل الاول فينتج لما يات في الصغر فيقال له لم يصدق  
من ج آت يصدق بعض ج آت ففهم الى الكبر في هذا بعض ج آت ولا شئ من آت ينجم  
في الشكل الاول بعض ج آت ليست واما ان الصغر كل ج آت هذا خلف والخلف لا يتم  
المتحقق لانها لا بد من ان نتج فيكون من المدة وليس من الكبر لانها مفرقة هذه  
فقد ان يكون من نفيض الينجته ويكون محالا فينتج حقيقة واما العكس فيكون  
يعكس الكبر في غير مثال الشكل الاول وابتج الينجته المذكورة فيقال متحقق  
الفنية صدقت الصغر مع عكس الكبر فكما صدقت الصغر مع عكس الكبر  
صدقت النتيجة فتصدق الفنية صدقت النتيجة وهو المطلوب الثاني من  
كليات الصغر سائلة كلية بنج سائلة كلية كقولنا لا شئ من ج آت واما  
بنج لا شئ من ج آت بالخلف والعكس اما الخلف فباطل في المذكور واما العكس  
فلا يمكن يعكس الكبر لانها لا يجابها لا تنفكس لا جوئية والجوئية لا ينجم في كبر  
الشكل الاول بل يعكس الصغر واجعلها كبر في ثم عكس النتيجة فذا عكسنا  
من ج آت الى لا شئ من ج آت وجعلنا ما كبر في كبر في اقياس صغر في فلنا كل آت  
ولا شئ من ج آت بنج من ثانيا في الشكل الاول لا شئ من ج آت هو عكس الى لا شئ  
من ج آت هو المطلوب الثالث بنج في جوئية وكبر في كليات بنج في جوئية ففهم  
بعض ج آت لا شئ من آت بنج ليس بالخلف والعكس كما مر في الاضاح وهو ان  
يفرض ان صغرا الصغر في كل آت ج آت ثم يفهم العكس ففهم الى كبر  
واما في كل آت لا شئ من آت بنج من اول هذا الشكل لا شئ من آت بنج يعكس

من آت فلا شئ من ج آت يات به بالخلف والعكس اما الخلف فهو في هذا الشكل ان ينسخ  
نفيض الينجته ويجعل صغرا لان نتائج هذا الشكل سائلة فقيضاها هو ان جعلت يصلح  
صغرا في الشكل الاول ويجعل كبر في الفيا س كبر لانها كلياتها يصلح لكبر في الشكل  
الاول فينتظرها فيا في الشكل الاول فينتج لما يات في الصغر فيقال له لم يصدق  
من ج آت يصدق بعض ج آت ففهم الى الكبر في هذا بعض ج آت ولا شئ من آت ينجم  
في الشكل الاول بعض ج آت ليست واما ان الصغر كل ج آت هذا خلف والخلف لا يتم  
المتحقق لانها لا بد من ان نتج فيكون من المدة وليس من الكبر لانها مفرقة هذه  
فقد ان يكون من نفيض الينجته ويكون محالا فينتج حقيقة واما العكس فيكون  
يعكس الكبر في غير مثال الشكل الاول وابتج الينجته المذكورة فيقال متحقق  
الفنية صدقت الصغر مع عكس الكبر فكما صدقت الصغر مع عكس الكبر  
صدقت النتيجة فتصدق الفنية صدقت النتيجة وهو المطلوب الثاني من  
كليات الصغر سائلة كلية بنج سائلة كلية كقولنا لا شئ من ج آت واما  
بنج لا شئ من ج آت بالخلف والعكس اما الخلف فباطل في المذكور واما العكس  
فلا يمكن يعكس الكبر لانها لا يجابها لا تنفكس لا جوئية والجوئية لا ينجم في كبر  
الشكل الاول بل يعكس الصغر واجعلها كبر في ثم عكس النتيجة فذا عكسنا  
من ج آت الى لا شئ من ج آت وجعلنا ما كبر في كبر في اقياس صغر في فلنا كل آت  
ولا شئ من ج آت بنج من ثانيا في الشكل الاول لا شئ من ج آت هو عكس الى لا شئ  
من ج آت هو المطلوب الثالث بنج في جوئية وكبر في كليات بنج في جوئية ففهم  
بعض ج آت لا شئ من آت بنج ليس بالخلف والعكس كما مر في الاضاح وهو ان  
يفرض ان صغرا الصغر في كل آت ج آت ثم يفهم العكس ففهم الى كبر  
واما في كل آت لا شئ من آت بنج من اول هذا الشكل لا شئ من آت بنج يعكس

المظلة الثانية الى العض ج د ويضم مع نتيجة الفياس الاول هكذا بعض ج  
 شئ من د لا يتجزأ من الشكل الاول بعض ج ليس ان هما مطلقا فلا فتراض يكون  
 لهما من الفياس سبب احدهما شئ لك الشكل ولكن من ضرب باطل والاخر الشئ  
 الاول الرابع من صفر في سالبة جبرئية وكبر في موجبة كلية يفتي سالبه جبرئية  
 بعض ج ليس بـ ب وكل آ ب بعض ج ليس آ ولا يمكن بيا به بالعكس لا بعكس الكبر  
 لانها تنكسر جبرئية والجبرئية لا يصلح لكبرية الشكل الاول ولا بعكس الصغر في  
 لا تقبل العكس بتقدير قبحها لا يقع في كبر في الشكل الاول فبأنه اما بالخلف او لا فتر  
 اذا كانت السالبة الجبرئية متحركة ليتحقق وجوب الموضوع وانما آ ب الصغر وذلك  
 لان الصغرى لا لا بل ينشأ لكل فلا بد من تقديرينها على الاخير وقد لا بد على  
 الثاني والثالث على الرابع لاشتغالها على صغرى الشكل الاول بخلاف الثاني والرابع  
**قال** ولما الشكل الثالث قول يشترط في نتائج الشكل الثالث بحسب كنهها  
 ايجاب الصغرى وبحسب الكلية احد المقدمتين اما ايجاب الصغرى فلاها  
 لو كانت سالبة والكبر اما ان كانت موجبة او سالبة واياما كان يحصل اختلاف  
 الموجع لهما لانها لم اذا كانت موجبة فكلنا لا شئ من الانسان بغيره وكل  
 انسان حيوانا وانطق والحق في الاول لايجاب في الثاني السلب اما اذا كانت  
 سالبة فكلنا اذا بدلنا الكبر في وقتنا لا شئ من الانسان بصوال الى حمار والصادق  
 فلا في الايجاب وفي الثاني السلب واما كلية احد المقدمتين فلا نهما لو كانتا  
 جبرئيتين يحصل ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض  
 المحكوم عليه بالاكبر فلم يحصل بقدرة المحكم من الاوسط الى الاصغر كقولنا بعض  
 الحيوان انسان وبعضه فرس والمحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتقدى  
 الى البعض المحكوم عليه بالانسانية وباعتبار هذين الشرطين يحصل الضرب المنتج

لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين  
فقل لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين  
فقل لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين

ستكون اشتراط ايجاد الصغرى حذوف ثمانية اضرب كما في الاول واشترط اكلية  
 احدهما حذوف ضروري آخرين وهما الكبيران الجريئتان مع الموجبة الجريئة الاولى  
 من موجبتين كليتين ينتج موجبة جريئة لقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج  
 ا ب ج هـ احدهما الخلف وطريق في هذا الشكل ان يجعل تقصير النتيجة لكلية كجها  
 هذا الشكل لا ينتج الجريئة وصغرى القياس لا يجابها ببعض فيقسط منها قياس في  
 الشكل الاول ينتج لما فينا والكبرى فيقال لو صدق وبعض ج ا صدق لا شيء من ج ا  
 فكل ب ج ولا شيء من ج ا ينتج لا شيء من ب ا وكان الكبرى كل ب ا هذا خلفه ثانيا  
 عكس الصغرى ليرجم الى الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة بعينها الثاني من كليتين  
 والكبرى سالبة ينتج سالبة جريئة لقولنا كل ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج  
 ليس ا ب الخلف بعكس الصغرى كما سلف في الصغرى الاول بلا فرق وانما لم ينتج هذا الصغرى  
 الكلية لغير ان ان يكون الصغرى عكس الكبرى امتناعا لاجل الاختصاص لكل افرادها عكس سلبية  
 لقولنا كل انسان حيوان وكل انسان اطلق ولا شيء من الانسان بفرض اذ لم يتبق الكل الا شيء  
 من الغير والجبانية لكن الضرب لا يخصص الضرب بالموجة ولا الجبانية والضرب الثالث يخصص الضرب  
 المنتجة للسلب علم اننا لا نخصص مستلزم لهذا انتاج العلم الثالث من موجبتين  
 والكبرى كلية ينتج موجبة جريئة لقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا ب الخلف  
 الصغرى وهو ظاهرا ولا فراض وهو ان يفرض موضوع الجريئة فكل ب ج وكل ب ج ثم  
 تضم المقدمة الاولى الى الكبرى القياس ينتج من الشكل الاول كل ج ا ثم يجمعوا الكبرى  
 المقدمة الثانية لينتج من اول هذا الشكل بعض ج ا وهو المطلوب الرابع من موجبة  
 جريئة صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جريئة لقولنا بعض ب ج ولا شيء  
 من ب ا فبعض ج ليس ا ب طرق الثلاثة الكل ظاهرا خامس من موجبتين والصغرى  
 كلية ينتج موجبة جريئة لقولنا كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا ب الخلف ولا فراض



بناطون والصكر في الاموال الايجاب وفي الثاني السلبي فكانت كبرية صدق بعض  
 الانسان ليس بغيره وبعض الحيوان انسان الحيوان ايجاب او بعض الناطق انسان الحيوان  
 السلبي وهو به الناقبة بحسب هذا الاشتراط ثمانية لسطح اربعة اخصر واعتبار  
 عقم السالينين وخبرين لعقم الموجبين مع جزئية الصغر واخرين لعقم الخلفين الموجبين  
 الا من جزئين كليتين ينجم موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل آ ب فبعض ج آ بعكس  
 الذنوب ثم بعكس النتيجة فاذا عكسنا الذنوب اردنا الى الشكل الاول هكذا كل آ ب  
 وكل ب ج ينتج كل آ ج وهو بعكس آ ج وهو المطلق ولا ينتج كل الجان يكون  
 الاصغر اعم من الاكبر واما متناع حمل الاصغر على كل فاذ لا عرفنا كل انسان حيوان وكل  
 ناطق انسان مع ان بعض الحيوان ناطق الثاني من موجبين والكبرى جزئية  
 ينجم موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض آ ب فبعض ج آ بعكس الذنوب ايضا كما مر الثالث  
 من كليتين والصغر سالبة ينجم سالبة كلية كقولنا لا شيء من ب ج وكل آ ب  
 من ج آ بعكس الذنوب ايضا الرابع من كليتين والصغر موجبة كلية ينجم سالبة  
 جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من آ ب فبعض ج آ بعكس للفائدة منهن لاجل  
 الى الشكل الاول هكذا البعض ج ب ولا شيء من ب آ فبعض ج آ ليس آ وهو المطلق  
 ولا ينتج كلية لاحتمال اعم من الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس انسان مع  
 ان الضاق ليس بعض الحيوان فترسنا انما من موجبة جزئية صغر سالبة  
 كلية كبرى ينجم سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من آ ب فبعض ج آ ليس  
 المقامتين كما مر السادس من سالبة جزئية صغر في موجبة كلية كبرى ينجم  
 سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل آ ب فبعض ج آ ليس آ بعكس الصغر  
 ليردنا الى الشكل الثاني وينجم النتيجة المذكورة بعينها السابع من موجبة كلية صغر  
 وسالبة جزئية كبرى ينجم سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض آ ب فبعض ج آ ليس





ولاول ثم انك تراهم يفترضون في كيب العكس في الكليات والجزيئات ولا يفترضون  
 في كيب لاقيسة فلا في اب الجزيئات وهما يسمون كيب مستقيم مطلقا بل الافتراض في الشكل  
 الثاني والثالث لا يتم في المقدمه الكلية لان احد قياسيها اما غير مشتمل على شروط  
 الايتيم او غير مرتب على هيئة القدر المطلوب انتاجه واما الافتراض في الشكل  
 الرابع فقد يتم في المقدمه الكلية كذا في كيب المضرب الاول وهو الضرب الرابع و  
 عليك لا اعتبار ولا متجانس كما اعطيناك من القانون الكلي **قال** والمتقدمون  
 حصروا الضرب للناجحة والخسرة الاول **اقول** المتقدمون كانوا يحذفون الضرب  
 المنتجة وهذا الشكل في الخمسة الاول وكان عند هؤلاء الضرب الثالث لا خاف  
 عقيمة لتحقق الاختلاف فيها اما في الضرب السادس فاصدق قولنا ليس بعض  
 الجسيمات بالناسك وكل فرس حيوان او كل ناطق حيوان واما في الضرب السابع فلا انه  
 يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بالناسك او بعض الجسيمات ليس  
 بالناسك واما في الثامن فنقولنا لا شئ من الانسان يفرسك بعض الناطق انسانا  
 بعض الجسيمات انسانا وأشار للعصر الى جلي به بان بيان الاختلاف في هذه الضرب  
 انما يتم اذا كان القياس مركبا من مقدمتين البسيطة لكن يشترط في انتاجها ان يكون  
 السالبة المستعملة فيها من إحدى الناحيتين فلا يتوقف ذلك التقدير عليها واعلم ان  
 انتاجها بناء على انعكاس السالبة الجزيئية الخاصة كقسمها فان السالبة على السالبة  
 يتردد ان الى الثاني والثالث بعكسها وانها من انما يتردد ان بحيث اذا بدلت مقدمتها  
 يحصل من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس الى النتيجة المطلقة ولم يظهر  
 للتقدمين انعكاسها ولا يتوقف بعض الافاضل من المتأخرين ان وقف عليه  
**في ذلك قال** الفصل الثاني في المختلطات **اقول** المختلطات هي  
 لاقيسة الخاصة من خلط الموجهات بعضها مع بعض على اعتبار الجاهات في

الاولى من كيب العكس في الكليات والجزيئات ولا يفترضون في كيب لاقيسة فلا في اب الجزيئات وهما يسمون كيب مستقيم مطلقا بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في المقدمه الكلية لان احد قياسيها اما غير مشتمل على شروط الايتيم او غير مرتب على هيئة القدر المطلوب انتاجه واما الافتراض في الشكل الرابع فقد يتم في المقدمه الكلية كذا في كيب المضرب الاول وهو الضرب الرابع و عليك لا اعتبار ولا متجانس كما اعطيناك من القانون الكلي قال والمتقدمون حصروا الضرب للناجحة والخسرة الاول اقول المتقدمون كانوا يحذفون الضرب المنتجة وهذا الشكل في الخمسة الاول وكان عند هؤلاء الضرب الثالث لا خاف عقيمة لتحقق الاختلاف فيها اما في الضرب السادس فاصدق قولنا ليس بعض الجسيمات بالناسك وكل فرس حيوان او كل ناطق حيوان واما في الضرب السابع فلا انه يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بالناسك او بعض الجسيمات ليس بالناسك واما في الثامن فنقولنا لا شئ من الانسان يفرسك بعض الناطق انسانا بعض الجسيمات انسانا وأشار للعصر الى جلي به بان بيان الاختلاف في هذه الضرب انما يتم اذا كان القياس مركبا من مقدمتين البسيطة لكن يشترط في انتاجها ان يكون السالبة المستعملة فيها من إحدى الناحيتين فلا يتوقف ذلك التقدير عليها واعلم ان انتاجها بناء على انعكاس السالبة الجزيئية الخاصة كقسمها فان السالبة على السالبة يتردد ان الى الثاني والثالث بعكسها وانها من انما يتردد ان بحيث اذا بدلت مقدمتها يحصل من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس الى النتيجة المطلقة ولم يظهر للتقدمين انعكاسها ولا يتوقف بعض الافاضل من المتأخرين ان وقف عليه في ذلك قال الفصل الثاني في المختلطات اقول المختلطات هي لاقيسة الخاصة من خلط الموجهات بعضها مع بعض على اعتبار الجاهات في

الاولى من كيب العكس في الكليات والجزيئات ولا يفترضون في كيب لاقيسة فلا في اب الجزيئات وهما يسمون كيب مستقيم مطلقا بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في المقدمه الكلية لان احد قياسيها اما غير مشتمل على شروط الايتيم او غير مرتب على هيئة القدر المطلوب انتاجه واما الافتراض في الشكل الرابع فقد يتم في المقدمه الكلية كذا في كيب المضرب الاول وهو الضرب الرابع و عليك لا اعتبار ولا متجانس كما اعطيناك من القانون الكلي قال والمتقدمون حصروا الضرب للناجحة والخسرة الاول اقول المتقدمون كانوا يحذفون الضرب المنتجة وهذا الشكل في الخمسة الاول وكان عند هؤلاء الضرب الثالث لا خاف عقيمة لتحقق الاختلاف فيها اما في الضرب السادس فاصدق قولنا ليس بعض الجسيمات بالناسك وكل فرس حيوان او كل ناطق حيوان واما في الضرب السابع فلا انه يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بالناسك او بعض الجسيمات ليس بالناسك واما في الثامن فنقولنا لا شئ من الانسان يفرسك بعض الناطق انسانا بعض الجسيمات انسانا وأشار للعصر الى جلي به بان بيان الاختلاف في هذه الضرب انما يتم اذا كان القياس مركبا من مقدمتين البسيطة لكن يشترط في انتاجها ان يكون السالبة المستعملة فيها من إحدى الناحيتين فلا يتوقف ذلك التقدير عليها واعلم ان انتاجها بناء على انعكاس السالبة الجزيئية الخاصة كقسمها فان السالبة على السالبة يتردد ان الى الثاني والثالث بعكسها وانها من انما يتردد ان بحيث اذا بدلت مقدمتها يحصل من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس الى النتيجة المطلقة ولم يظهر للتقدمين انعكاسها ولا يتوقف بعض الافاضل من المتأخرين ان وقف عليه في ذلك قال الفصل الثاني في المختلطات اقول المختلطات هي لاقيسة الخاصة من خلط الموجهات بعضها مع بعض على اعتبار الجاهات في













في قوله من حيث الوجود لا من حيث الوجود  
ان السلب في نفسه لا يوجب كونه  
لا يوجب كونه لا يوجب كونه  
في قوله من حيث الوجود لا من حيث الوجود

في هذا الموضع لا يمكن الحكم على الاشياء من حيث الوجود المطلقة من حيث الوجود  
يظهر ان السالبة الضرورية لا تنفك كنهها الخلقية في هذا الشكل في  
قوله لا يمكن ذلك اقتصاراً الى ما لا يقال لمقتضى ان اذا كانت ضرورية في  
لا يمكن ان يكون صدق النتيجة ضرورية لان لا وسط اذا كان صدق النتيجة  
لا حول الطرف من صدق السلب عن الآخر كما ان احد الطرفين ضروري في السلب  
عن الآخر وكان بين الطرفين سببية ضرورية فيكون نتيجة الطرفين ضرورية  
لأننا نقول الحكم للمفهومين ليس الا بالوسط ضروري في النتيجة لذات احد  
الطرفين وضروري في السلب عن ذات الاخر واللازم منه ان ذات احد الطرفين  
وضروري في السلب عن ذات الاخر وهو ليس بمتطلب بل المطلوب ان وصف احد الطرفين  
ضروري في السلب عن الآخر ولا يلزم من ضروري في سلب الذات ضروري في سلب  
اي صدق قولنا في المثال المشهور لا شيء من الحكماء يفر بيا ضرورة وكل مركب زيد  
فر بيا ضرورة مع كذب قولنا لا شيء من الحكماء مركب زيد بالضرورة لان كل حاكم  
زيد بالامكان لا مأخوذ قيد الوجود من الصغر فلا نقول ان كانت مع بسيطة  
كان قيد وجودها مأخوذاً في الكيف وان كانت مع مركبة لم يفتح مع اصلها  
لما ذكرنا لا مع قيد وجودها لان قيد الوجود اما مطلقاً او ممكنات او  
مطلقاً وممكنات وانما في هذا الشكل منها ما مأخوذ بالضرورة من الصغر فلا  
المكان الذي لا يصدق على الصغر فلا يكون فيه كثر من كذا اما الضرورة المستمرة او الضرورة الوقتية او  
الضرورة المنفردة او ضرورة الاختلافات من احد هاتين مقتضى انه لا اختلاف من  
مشرطتين او من قية مشروطتين بالضرورة فيهما كونهما في النتيجة في الاختلاف  
من المشرطتين فلا لا وسط فيها ضروري في النتيجة لمجموع ذات احد الطرفين وضروري  
وضروري في السلب عن مجموع ذات الطرفين الاخر وهو وصف لا يلزم من كونهما ضرورة

في قوله من حيث الوجود لا من حيث الوجود  
ان السلب في نفسه لا يوجب كونه  
لا يوجب كونه لا يوجب كونه  
في قوله من حيث الوجود لا من حيث الوجود

في قوله من حيث الوجود لا من حيث الوجود  
ان السلب في نفسه لا يوجب كونه  
لا يوجب كونه لا يوجب كونه  
في قوله من حيث الوجود لا من حيث الوجود

في قوله من حيث الوجود لا من حيث الوجود  
ان السلب في نفسه لا يوجب كونه  
لا يوجب كونه لا يوجب كونه  
في قوله من حيث الوجود لا من حيث الوجود

117

[illegible]

بين المجرى وبين المطلق خبر في وقت متناق فاف وصف واحد الطرفين لمجس عن ذات الطرفين لا خبر  
وصف صفا غير لازم إنما في الاختلاف لا في الوقتي للضرورة فلا يلزم سلطان كان  
المقتضى لا يصغر في بعض الأوقات أنه خبر في السلب على أكبر بشرط الصف لم يلزم منه لأن  
الأكبر صفة خبر في السلب لا يصغر في بعض الأوقات وأما أن وصف الأكبر خبر في  
السلب لا يصغر فلا يتم فيكون انعكاس المشروطة لنفسها تعقد الضرورة من الصف  
لكونه لوتين وانحازات تفصيل يتناول هذا القسم فليكن بتصرف هذا الجدول

[illegible]

قال لهذا الشكل الثالث فليرفع الفعل للصغر **اقول** شرط انتاج الشكل الثالث مجلبة  
ان يكون الصغر فعلية لها لو كانت ممكنة لولا ان لم تعد الحكم من الاوسط الى الصغر لان الحكم في  
الكبر على هو اوسط الفعل والوسط ليس بالصغر والفعل بل لا يمكن ان لا يكون الصغر  
بالفعل على الاوسط فلا بد ان يكون الصغر تحت فلا يلزم من الحكم بالاكبر على الاوسط الحكم على  
الصغر والآخر فثبت ان لا يكون الصغر على الاوسط لم يكن الحكم على الاوسط والآخر صحيح  
فلان كل ما هو ممكن في كبر هو ممكن في كبر الصغر فثبت ان لا يكون الصغر على الاوسط

[illegible][illegible]

بعض ما هو مركوب من غير ما لا مكان العام لان كل مركوب من حركات الصغر فكل  
 الوحد قد مركوب من غير ما لا فعل على مركوبه يدور مندرج تحت حركته فيكون الحركه مندرج  
 باختيار هذا الشطر سقط من الاختلافات الممكنة لانها قد استقرت وعشره وان اختلف  
 وبقيت الاختلافات المنقطة مائة وثلاثة واربعين والكبر في فواها ما ان يكون احد  
 الوصفيات الاربع لو لا يكون فان لم تكن بل كانت احد التسع الباقية كانت جهة  
 النتيجة جهة الكبر في بعضها وان كانت احد الاربع فالنتيجة عكس الصغر في محل  
 عند الاداء وان كان العكس متعديا به ومضمون ما اليه لا دام الكبر ان كانت  
 الخاصية اما ان النتيجة كالكبر في او كعكس الصغر في فبالطريق المذكورة من الحفظ  
 والعكس في الاوضاع على ما سبق بيانها واما عند الاداء عكس الصغر فلا عكس الصغر  
 موجه فيكون لا دامه سالبة ولا دخل لها في صغر في هذا الشكل واما من لا دام  
 الكبر في فلا فانه ينتج مع الصغر لا دام النتيجة وتفصيل نتائج اختلافات القسم الثاني  
 من الشكل الثالث في هذا الجداول

الصغر في الكبريات	المشروط العامة	الفرقة العامة	المشروط الخاصة	الفرقة الخاصة
الضرورة	لا	لا	لا	لا
اللاية	لا	لا	لا	لا
المشروط العامة	لا	لا	لا	لا
الفرقة العامة	لا	لا	لا	لا
المشروط الخاصة	لا	لا	لا	لا
الفرقة الخاصة	لا	لا	لا	لا
المطلقة العامة	لا	لا	لا	لا
الوجودية العامة	لا	لا	لا	لا
الوجودية الخاصة	لا	لا	لا	لا
الوقعية	لا	لا	لا	لا
المتشعبة	لا	لا	لا	لا

في بعض ما هو مركوب من غير ما لا مكان العام لان كل مركوب من حركات الصغر فكل  
 الوحد قد مركوب من غير ما لا فعل على مركوبه يدور مندرج تحت حركته فيكون الحركه مندرج  
 باختيار هذا الشطر سقط من الاختلافات الممكنة لانها قد استقرت وعشره وان اختلف  
 وبقيت الاختلافات المنقطة مائة وثلاثة واربعين والكبر في فواها ما ان يكون احد  
 الوصفيات الاربع لو لا يكون فان لم تكن بل كانت احد التسع الباقية كانت جهة  
 النتيجة جهة الكبر في بعضها وان كانت احد الاربع فالنتيجة عكس الصغر في محل  
 عند الاداء وان كان العكس متعديا به ومضمون ما اليه لا دام الكبر ان كانت  
 الخاصية اما ان النتيجة كالكبر في او كعكس الصغر في فبالطريق المذكورة من الحفظ  
 والعكس في الاوضاع على ما سبق بيانها واما عند الاداء عكس الصغر فلا عكس الصغر  
 موجه فيكون لا دامه سالبة ولا دخل لها في صغر في هذا الشكل واما من لا دام  
 الكبر في فلا فانه ينتج مع الصغر لا دام النتيجة وتفصيل نتائج اختلافات القسم الثاني  
 من الشكل الثالث في هذا الجداول

كان عكس هذه الحركات

**قال** وأما الشكل الرابع فشرط انتاجه بحسب الجهة امر خمسة **اقول** لا يتبع  
 الشكل الرابع بحسب جهة شرط خمسة الأول كون القياس فيه من الضليات حتى لا تستعمل  
 فيه الممكة استلزام الممكة ثانياً أن تكون موجبة أو سالبة وإما كان لا يتبعها الممكة  
 السالبة فلما سياتى في الشوط الثاني من وجوب انعكاس السالبة فيه وأما الممكة  
 الموجبة فلا نفياً أما أن تكون صغيرة أو كبيرة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف  
 أما إذا كانت صغيرة فليصدق قولنا في القدر المذكور كل باهق مركب زيد بالمكان وكل  
 حار باهق بالضرورة مع الاحتجاج بالسلب لصدوق هذا الاختلاف مع حقيقة الاحتجاج بالضرورة  
 كما صاهل مركب زيد بالمكان وكل فرس صاهل بالضرورة مع صدق كل مركب  
 زيد فرس بالضرورة وأما إذا كانت كبيرة فكقولنا كل مركب زيد فرس بالضرورة وكل  
 حار مركب زيد بالمكان الخ كما مع امتناعه لا يجاب ولو بد لنا الكبرى بقولنا  
 وكل صاهل مركب زيد بالمكان كان الحق لا يجاب الشرط الثاني أن يكون الشك  
 المستعملة فيه منعكة لأن خصوص السوالب الغير المنعكبة السالبة الواقعة في  
 هو ما أن يكون صغيراً أو كبيراً وإما كان لم يبق ما إذا كانت صغيرة فليصدق  
 قولنا لا شيء من القدر ينخفض بالثبوت لادامتها وكل ذي صوق فهو بالضرورة بالضرورة  
 لا يجاب أما إذا كانت كبيرة فليصدق قولنا كل منخفض فهو بالضرورة ولا شيء  
 من القدر ينخفض بالثبوت لادامتها مع امتناع السلب لشرط الثالث أن يصيد  
 الدوام في الضرب الثالث على صفة بان تكون ضرورية أو دائمة أو العرف العام على ذلك  
 بان تكون من القضايا الست المنعكبة الست فانه لو انفعي لكانت الصغر أحد  
 القضايا الغير الضرورية والدائمة في أحد عشرة والكبرى أحد السبع لكن لما كانت  
 الصغر في هذا الضرب سالبة وقد تبين أن السالبة المستعملة في هذا الشكل بحسب  
 تكون منعكة سقط من تلك الجهة اختلاف الصغر أحد السبع مع الكبرى السبع

الاضطراب الصغير في احد الى صغائر الاربع مع احدى السبع واخص الصغيرات المشروطة  
 الخاصة بالبركة الباقية وهي لا تنجم معا فلم ينتم البواقي وذلك لانه لا صدق لا ينشأ من  
 المنصف بعضه في اضاءة القيمة بالاضروقة ما دام منصفه اكلادائما وكل قمر منصفه باكثر  
 لا دائما مع امتناع سلب القيمة عن المضي بالاضاءة القيمة واعلم ان البيان والشروط في المثال  
 انما يتم لي بدفعها امتناع لا يجاب حتى ينتم الاضداد لكن لم يظهر ليعبورة نفي يد على  
 الشطر الرابع من البركة في الضمور السادس من القضايا المنعكسة السابعة لان هذا الضمور  
 انما ينشأ من انعكاس الضمور في البركة الى الشكل الثاني فلا بد فيه من شرطين احدهما ان البركة  
 الضمور في سلكية خاصة ليقبل الانعكاس كما عرفت فيما سبق وثانيهما ان يكون البركة  
 للجهة معا على الشطر المعتبر بحسب الجهة في الشكل الثاني ليحصل النتيجة وشروطه ان اذ لم  
 يصدق الاولام على صغرة يكون كبراه من السبع المنعكسة السابعة فيجب ان يكون كبراه الضمور  
 كذلك الشطر الخامس من كبراه الضمور الثامن من احدى الخاصتين وكبراه ما قصد عليه  
 العام لان انعكاسهما يظهر بعكس الترتيب ليرجع الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة فلا بد ان يكون  
 مقدمتا بحيث اذا بدلت احدهما بالآخر انجزنا سلكية خاصة لتقبل الانعكاس الى  
 النتيجة المطلوبة والشكل الاول لا انما ينتم سلكية خاصة على ان يكون احدهما من  
 صغر ما احد القضايا الست التي يصدق عليها العرف العام اما اذا كانتا بصغر احد  
 الى صغائر الاربع فظاهر ما اذا كانت احدهما من كبراه من السبع المنعكسة السابعة  
 لا دائمة وما اخبر من العرفية الخاصة فيصدق في النتيجة السالبة للجوئية العرفية  
 وهو عكس النتيجة المطلوبة فيجب ان يكون صغر هذا الضمور احدى الخاصتين  
 كبراه الشكل الاول وكبراه من القضايا الست لا فاضمور الشكل الاول وهو  
 ان الضمور السابع لما كان انشاجا انما ينشأ بعكس البركة ليرجع الى الشكل الثالث  
 ان يكون السلك المستعمل في قبلة الانعكاس ان يمكن التتبع مع عكسها على شرط ان

[illegible]

الشكل الثالث فلا جد فيه اليقاس من شرطه **الحال** ان يكون السابغ شاعرا كالحسين  
 وثانيه ان يكون المعجمة ضليعة لان الصغر في المكتبة عقيمة والشكل الثالث  
 انما لم يذكر ذلك في الكتاب لان الشرح لا ولد فلا علم في فصل القياس والشرح الثاني  
 قد علم اول الشرط وهو عدم استعمال المكتبة في هذا الشكل **قال** والنتيجة  
 الضربين لا يلزم عكس الصغر **اقول** التغير من الاختلافات بحسب الشواهد والملا  
 في كل واحد من الضربين لان يلزم طرية واحد وعشرين وهي الحاصلة من ضرب السابغ  
 الفعلية لا احد عشر في فتيه كان في الضرب الثالث ستة واربعين وهي الحاصلة من الضرب  
 اللاتين مع افعليات الاحد عشر في من الصغريات المشترطين والعريضين مع  
 الست المتعكسة للسوابغ في الرابع والخامس ستة وستون وهي الحق يحصل للصغير  
 الفعلية لاحد عشر مع الست المتعكسة السوابغ في السادس والثامن اثنا عشر  
 يحصل من الصغريات الخمسين مع الست المتعكسة وفي السابغ اثنان وعشرون  
 يحصل من الكبيرين الخمسين مع الفعلية الاحد عشر والنتيجة في الضربين لا يلزم  
 عكس الصغر ان كانت ضرورية او اتمت او كان القياس من الست المتعكسة السوابغ  
 ولا تطلقة عامة في الضرب الثالث دائمة ان كانت احدا مفلا فيه ضرورية او اتمت  
 ولا تعكس الصغر في الرابع والخامس دائمة ان كانت الكبرى ضرورية او اتمت  
 ولا تعكس الصغر في هذا وعند الملا دام بيان لكل الاربعة المذكورة في المطلقا  
 وفي السادس كل في الشكل الثاني بعد عكس الصغر في السابغ كما في الشكل الثاني  
 بعد عكس الكبير في الثامن كما في الشكل الاول بعد عكس النتيجة بعد الترتيب بالاحد  
 لما كانت هذه الضرب الثلاثة لا خيرة يراد في الاشكال الثلاثة المذكورة بما  
 ذكرناه من الطرق كانت نتيجتها تلك الاشكال بعينها في السادس والسابع  
 في التباين عليك بمطالعة هذه الجداول وجد ان نتائج الضربين لا يلزم

قوله على فرض القياس  
 حيث يمكن ان يكون  
 الشكلون بالنتيجة  
 الضربين لا يلزم  
 انما صحت وكان  
 للملا على هذا  
 ان تركب اشتراط  
 كون صغره  
 الا من احد  
 انما صحت الا انه  
 اعاد ذكره لبيان  
 اشتراط  
 كون  
 ما يصح في  
 الضربين لا يلزم  
 كما في الموضع  
 فين في جداول  
 انما صحت في  
 انما صحت في  
 انما صحت في



[illegible][illegible]

قال الفصل الثالث في القترانيات الكاشفة من  
الشروطيات آه أقول ليس المراد بالقياس  
الشروط المركب من الشروطيات بل بالايتركب من  
الحتميات المنفصلة من تركيب من الشروطيات المنفصلة  
ان من الشروطيات والحتميات واقسامها خمس فاما ان  
يتركب من متصلين او منفصلين او حلية متصلة  
او حلية منفصلة او تحلته من مقصلا القسم الاول  
ما يتركب من متصلين والمتركة بينهما ما في جزئ  
تأخر من كل واحد منهما وهو المقدم بكمال او الناقصة  
من المقدم والناقص او ما في جزئ تأخر من احد  
ملك الغريب بالطبع من الاول وهو يكون  
ينفقد فيه الاشكال الاربعة لان لا وسط وهو  
ما في الكبير فهو الشكل الاول كقولنا كل ما كان  
قهر واما كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا  
زهر قلب البستان اذا كان آب قهر واما كان  
سج و آب وكلما كان سج قهر فقد يكون ذلك  
اليا في الكبير فهو الشكل الرابع كقولنا كل ما

[illegible]

محمد تقی علی انصاری مجاز



او مقدها فلهذا اقسام الال المطبوع منها ما كانت احملية كبره والشركة  
مع تالى المتصلة وشرط انما يجب المتصلة ونتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة  
عليها نتيجة التاليف بين التالى والحملة كقولنا كل ما كان آت فجد وكل دة فيفهم كل ما كان آت  
فجرة لا يملكها صدق مقدم المتصلة صدق التالى مع الحملة اما صدق التالى في ظاهر  
واما صدق احملية فلا فها صادقة في نفس الامر فيكون صادقة على ذلك التقدير و  
كلما صدق التالى مع الحملة صدق نتيجة التاليف وكلما صدق المقدم صدق نتيجة التاليف  
وهو المطلوب وينبغي الاشكال الاربعة باعتبار مشاركة التالى الحملة والشرط  
المعتبر بين الحملتين معتبرة ههنا بين التالى الحملة **قال القسم الرابع اقول**  
القسم الرابع ما يتركب من الحملة المنفصلة وهو قسمان لان الحملات اما ان تكون بعد  
اجزاء لا تفصال او تكون اقل منها وهذه القسمة ليست بخاصة بل هي اعم كونها اكثر عددا  
من اجزاء لا تفصال او كونها اقل من اجزاء لا تفصال وتقرض ان كل واحد  
من الحملتين تشترك في جزء او احدا من اجزاء لا تفصال ام ان يكون التاليف من  
الحملة واجزاء لا تفصال متحدة في النتيجة او مختلفة فيها اما اذا كانت الحملتين التاليفتين واحدا فهو  
القياس المقسم وشرط ان تكون للمنفصلة مصلحة كلية لا تلتزم حقيقة كقولنا كل ج ا  
واما د واما ا وكل ب ط وكل ع ط فيفهم كل ج ط لانه لا يملك صدق احد اجزاء لا تفصال  
والحملة صدق نفس الامر في جزء ففرض صدق من اجزاء لا تفصال يصدق مع ما يشكك من  
الحملة ونظم النتيجة المطلوبة واما اذا كانت الحملتين التاليفات مختلفة فليكن للمنفصلة  
الحلو كقولنا كل ج ا ما ب واما د واما ا وكل ب ج ط وكل ع ط فيفهم كل ج ط لانه لا يملك صدق احد اجزاء لا تفصال  
واما ا ما ب من وجوب صدق احد اجزاء لا تفصال مع ما يشكك من الحملتين التاليفتين ان يكون  
الحملة اقل من اجزاء لا تفصال وتقرض الحملة ب واحدة والمنفصلة ذات جزئين  
مانعة الحلو ومشاركة الحملة مع احدها كقولنا ما كل ا ط وكل ج ط

فان كان التاليف بين التالى والحملة كقولنا كل ما كان آت فجد وكل دة فيفهم كل ما كان آت فجرة لا يملكها صدق مقدم المتصلة صدق التالى مع الحملة اما صدق التالى في ظاهر واما صدق احملية فلا فها صادقة في نفس الامر فيكون صادقة على ذلك التقدير وكلما صدق التالى مع الحملة صدق نتيجة التاليف وكلما صدق المقدم صدق نتيجة التاليف وهو المطلوب وينبغي الاشكال الاربعة باعتبار مشاركة التالى الحملة والشرط المعتبر بين الحملتين معتبرة ههنا بين التالى الحملة قال القسم الرابع اقول القسم الرابع ما يتركب من الحملة المنفصلة وهو قسمان لان الحملات اما ان تكون بعد اجزاء لا تفصال او تكون اقل منها وهذه القسمة ليست بخاصة بل هي اعم كونها اكثر عددا من اجزاء لا تفصال او كونها اقل من اجزاء لا تفصال وتقرض ان كل واحد من الحملتين تشترك في جزء او احدا من اجزاء لا تفصال ام ان يكون التاليف من الحملة واجزاء لا تفصال متحدة في النتيجة او مختلفة فيها اما اذا كانت الحملتين التاليفتين واحدا فهو القياس المقسم وشرط ان تكون للمنفصلة مصلحة كلية لا تلتزم حقيقة كقولنا كل ج ا واما د واما ا وكل ب ط وكل ع ط فيفهم كل ج ط لانه لا يملك صدق احد اجزاء لا تفصال والحملة صدق نفس الامر في جزء ففرض صدق من اجزاء لا تفصال يصدق مع ما يشكك من الحملة ونظم النتيجة المطلوبة واما اذا كانت الحملتين التاليفات مختلفة فليكن للمنفصلة الحلو كقولنا كل ج ا ما ب واما د واما ا وكل ب ج ط وكل ع ط فيفهم كل ج ط لانه لا يملك صدق احد اجزاء لا تفصال واما ا ما ب من وجوب صدق احد اجزاء لا تفصال مع ما يشكك من الحملتين التاليفتين ان يكون الحملة اقل من اجزاء لا تفصال وتقرض الحملة ب واحدة والمنفصلة ذات جزئين مانعة الحلو ومشاركة الحملة مع احدها كقولنا ما كل ا ط وكل ج ط

فان كان التاليف بين التالى والحملة كقولنا كل ما كان آت فجد وكل دة فيفهم كل ما كان آت فجرة لا يملكها صدق مقدم المتصلة صدق التالى مع الحملة اما صدق التالى في ظاهر واما صدق احملية فلا فها صادقة في نفس الامر فيكون صادقة على ذلك التقدير وكلما صدق التالى مع الحملة صدق نتيجة التاليف وكلما صدق المقدم صدق نتيجة التاليف وهو المطلوب وينبغي الاشكال الاربعة باعتبار مشاركة التالى الحملة والشرط المعتبر بين الحملتين معتبرة ههنا بين التالى الحملة قال القسم الرابع اقول القسم الرابع ما يتركب من الحملة المنفصلة وهو قسمان لان الحملات اما ان تكون بعد اجزاء لا تفصال او تكون اقل منها وهذه القسمة ليست بخاصة بل هي اعم كونها اكثر عددا من اجزاء لا تفصال او كونها اقل من اجزاء لا تفصال وتقرض ان كل واحد من الحملتين تشترك في جزء او احدا من اجزاء لا تفصال ام ان يكون التاليف من الحملة واجزاء لا تفصال متحدة في النتيجة او مختلفة فيها اما اذا كانت الحملتين التاليفتين واحدا فهو القياس المقسم وشرط ان تكون للمنفصلة مصلحة كلية لا تلتزم حقيقة كقولنا كل ج ا واما د واما ا وكل ب ط وكل ع ط فيفهم كل ج ط لانه لا يملك صدق احد اجزاء لا تفصال والحملة صدق نفس الامر في جزء ففرض صدق من اجزاء لا تفصال يصدق مع ما يشكك من الحملة ونظم النتيجة المطلوبة واما اذا كانت الحملتين التاليفات مختلفة فليكن للمنفصلة الحلو كقولنا كل ج ا ما ب واما د واما ا وكل ب ج ط وكل ع ط فيفهم كل ج ط لانه لا يملك صدق احد اجزاء لا تفصال واما ا ما ب من وجوب صدق احد اجزاء لا تفصال مع ما يشكك من الحملتين التاليفتين ان يكون الحملة اقل من اجزاء لا تفصال وتقرض الحملة ب واحدة والمنفصلة ذات جزئين مانعة الحلو ومشاركة الحملة مع احدها كقولنا ما كل ا ط وكل ج ط





الجزء موجودا فلهذا يكون اذا كان الواجب موجودا يكون الجزء موجودا

ان مقدم زيد في وقت الظهر مع عمر واكر من له قدم مع عمر في ذلك الوقت فلو كانت  
والله بكيفية الاستثناء ليس تحقق الاستثناء في جميع لازمة فقط بل مع جميع لازمة  
التي كانت في وضع مقدم فاذا قلنا قد يكون اذا كان آت في د وكان آت انما كانا  
لا يلزم مجرد ذلك فتحقق جلد في الجملة وانما يلزم لو كان آت كما وقع دائما وانما  
مع جميع لازمة التي كانت في آت باس يلزم من وقوعها اتما وحق مع جميع  
لا في ضالك الغير للمنافاة ليجوز ان يكون وضع غير متساوي لا يكون له تحقق اصلا ولذلك  
في بعض الكتب ان دام الوضع والرفع متبوع وهو مما يصح لو قدرنا الشرطية الكلية  
بما يكون للزوم او انعقاد فيه متحققا مع جميع الاضالك المتحققة في نفس الامر حقيقيا  
من دام الوضع متحققا مع جميع الاضالك المتعديرة وليس كذلك بل هو مضيق  
للزوم او انعقاد على الاضالك الغير للمنافاة المتعديرة فيجب ان يكون للزوم في الجملة له  
شرط لا يوجد ابدا مع وجود الملازم دائما واما لا يلزم وجود اللازم لعدم تحقق  
للزوم مع الزوم وشرط لا يتحققا دائما كما يصدق فلهذا قد يكون اذا كان الواجب موجودا  
كان يجوز عن جلي من الشكل الثالث والواجب موجود دائما ولا يلزم منه ان يكون يلزم  
موجدا في الجملة لان للزوم هونا انما هو على وضع اجتماع الواجب والجزم في الواقع  
وهو ليس بواقع اصلا قال والمشرطية للموضوع فيه ان كانت منفصلة كما قال  
المشرطية التي هي جزء القياس الاستثنائي اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة  
فيجب استثناء عين مقدمها عين التالى ولا يلزم انفكاك اللازم عن الملازم فيبطل اللازم  
واستثناءه نفيض التالى نقيض المقدم ولا يلزم وجود اللازم بل ان اللازم فيبطل اللازم  
ايضا والعاكس في شئ منهما اي لا يفيج استثناءه عين التالى عين المقدم ولا استثناء  
نفيض المقدم نفيض التالى ليجوز ان يكون التالى اعم من المقدم فلا يلزم وجود الملازم فيبطل  
الملازم ولا من عدم الملازم عدم اللازم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية استثنائية

الحال ان لا يتم ضرورة ان يكون

فقد ورد في بعض النسخ  
ان كان آت في وقت الظهر مع عمر  
واكر من له قدم مع عمر في ذلك الوقت  
فلو كانت والله بكيفية الاستثناء ليس تحقق  
الاستثناء في جميع لازمة فقط بل مع جميع  
لازمة التي كانت في آت باس يلزم من وقوعها  
اتما وحق مع جميع لا في ضالك الغير للمنافاة  
ليجوز ان يكون وضع غير متساوي لا يكون له  
تحقق اصلا ولذلك في بعض الكتب ان دام الوضع  
والرفع متبوع وهو مما يصح لو قدرنا الشرطية  
الكلية بما يكون للزوم او انعقاد فيه متحققا  
مع جميع الاضالك المتحققة في نفس الامر  
حقيقيا من دام الوضع متحققا مع جميع  
الاضالك المتعديرة وليس كذلك بل هو مضيق  
للزوم او انعقاد على الاضالك الغير للمنافاة  
المتعديرة فيجب ان يكون للزوم في الجملة له  
شرط لا يوجد ابدا مع وجود الملازم دائما  
واما لا يلزم وجود اللازم لعدم تحقق للزوم  
مع الزوم وشرط لا يتحققا دائما كما يصدق  
فلهذا قد يكون اذا كان الواجب موجودا كان  
يجوز عن جلي من الشكل الثالث والواجب موجود  
دائما ولا يلزم منه ان يكون يلزم موجدا في  
الجملة لان للزوم هونا انما هو على وضع  
اجتماع الواجب والجزم في الواقع وهو ليس  
بواقع اصلا قال والمشرطية للموضوع فيه  
ان كانت منفصلة كما قال المشرطية التي هي  
جزء القياس الاستثنائي اما متصلة او منفصلة  
فان كانت متصلة فيجب استثناء عين مقدمها  
عين التالى ولا يلزم انفكاك اللازم عن الملازم  
فيبطل اللازم واستثناءه نفيض التالى نقيض  
المقدم ولا يلزم وجود اللازم بل ان اللازم  
فيبطل اللازم ايضا والعاكس في شئ منهما اي  
لا يفيج استثناءه عين التالى عين المقدم ولا  
استثناء نفيض المقدم نفيض التالى ليجوز ان  
يكون التالى اعم من المقدم فلا يلزم وجود  
الملازم فيبطل الملازم ولا من عدم الملازم  
عدم اللازم وان كانت منفصلة فان كانت  
حقيقية استثنائية



بث و كل ذاك كل شيء قال الثاني قاس خلعته اقول قاس الخلف  
قاس تحت المطلب باجمال فخصه وانما سمي خلفا اي باطلا لانه باطل فخصه  
بل انه ينظر الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلب وهو كبحر قاسين احدكما  
اقتراح من مصلحة وحيلة والاخر استنكاف وليكن المطلب ليس كل شيء تفعل  
لو لم يصدق ليس كل شيء بصدق فخصه وهو كل شيء بصدق فخصه وهو  
كل شيء بصدق وانما مقدمة صاعدة في نفس الامر وهي كل شيء انما جعلها اكثر  
للمصلحة وهو القياس لا فذل ينتم لو لم يصدق ليس كل شيء بصدق كان آتو جعل هذه  
مقدمة مقبولة استثنائي ويتبعه فبعض الثاني ففعل كذا ليس كل شيء اطلاق كل شيء  
محال فبعض ليس كل شيء هو المطلب قال الثالث لا يستقر اقول الاستقرار  
هو الحكم على كل واحد في كل جزئياته وانما كان في اكثر جزئياته لان الحكم كذا  
من حيث في جميع جزئياته وانما كان استقرا بل قياسا مقسما وسمي استقرارا لان  
لا يحصل التباين الجزئيات كذا كل جزئيات يتحرك فكلما سفل عند الموضع لان الاستدلال  
والبيان والقياس كذلك وهو لا ينفذ الجزئيات وجميع جزئيات آخره يستقر ولو كان  
مخالفا لما استقر في كالفلسف في مثلكنا ذلك قال الرابع التمثيل اقول التمثيل الثاني  
حكم واحد في جزئياته في جزئيات آخره فبعض جزئياته في كالفلسف في مثلكنا ذلك  
ولكن في الاول فرغوا الثاني اصله والمشتق عنه واما كما يقال العام مشتق فهو  
حادث كالبيت يعني البيت حادث لانه مؤخر وهذه العلة من جوده في العالم فيكون  
حادثا واشتق عليه المشتق على وجه واحد هو الدعوان وهو اقتران المشتق  
وجوده واما كما يقال الحادث دائر مع التاكيف وجوه او عدما كما هو  
ففي البيت واما عدما ففي الواجب تعالى والذوات اية كونه الله تعالى  
فيكون التاكيف على الله تعالى في تأنيدها التثنية والتقسيم وهو ايرادها في كل ما  
يكون

قاس تحت المطلب باجمال فخصه وانما سمي خلفا اي باطلا لانه باطل فخصه  
بل انه ينظر الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلب وهو كبحر قاسين احدكما  
اقتراح من مصلحة وحيلة والاخر استنكاف وليكن المطلب ليس كل شيء تفعل  
لو لم يصدق ليس كل شيء بصدق فخصه وهو كل شيء بصدق فخصه وهو  
كل شيء بصدق وانما مقدمة صاعدة في نفس الامر وهي كل شيء انما جعلها اكثر  
للمصلحة وهو القياس لا فذل ينتم لو لم يصدق ليس كل شيء بصدق كان آتو جعل هذه  
مقدمة مقبولة استثنائي ويتبعه فبعض الثاني ففعل كذا ليس كل شيء اطلاق كل شيء  
محال فبعض ليس كل شيء هو المطلب قال الثالث لا يستقر اقول الاستقرار  
هو الحكم على كل واحد في كل جزئياته وانما كان في اكثر جزئياته لان الحكم كذا  
من حيث في جميع جزئياته وانما كان استقرا بل قياسا مقسما وسمي استقرارا لان  
لا يحصل التباين الجزئيات كذا كل جزئيات يتحرك فكلما سفل عند الموضع لان الاستدلال  
والبيان والقياس كذلك وهو لا ينفذ الجزئيات وجميع جزئيات آخره يستقر ولو كان  
مخالفا لما استقر في كالفلسف في مثلكنا ذلك قال الرابع التمثيل اقول التمثيل الثاني  
حكم واحد في جزئياته في جزئيات آخره فبعض جزئياته في كالفلسف في مثلكنا ذلك  
ولكن في الاول فرغوا الثاني اصله والمشتق عنه واما كما يقال العام مشتق فهو  
حادث كالبيت يعني البيت حادث لانه مؤخر وهذه العلة من جوده في العالم فيكون  
حادثا واشتق عليه المشتق على وجه واحد هو الدعوان وهو اقتران المشتق  
وجوده واما كما يقال الحادث دائر مع التاكيف وجوه او عدما كما هو  
ففي البيت واما عدما ففي الواجب تعالى والذوات اية كونه الله تعالى  
فيكون التاكيف على الله تعالى في تأنيدها التثنية والتقسيم وهو ايرادها في كل ما  
يكون

والا فكل ما لا يستقر

الاول

في كالفلسف في مثلكنا ذلك

في كالفلسف في مثلكنا ذلك

في كالفلسف في مثلكنا ذلك

في كالفلسف في مثلكنا ذلك

في كالفلسف في مثلكنا ذلك

في كالفلسف في مثلكنا ذلك





ليست حادثة في الحكم بل لا بد من العكس **قال** واما غير اليقين فثبت **اقول**  
 من غير اليقينات المشهورات وهو قضايها بغيرها جميع الناس سبب شيئا  
 فيما بينهم ما اشتراكها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وما كان في  
 شايهم من الحق كقولنا مراعاة الضعيف حق وما ما فيه من الحجة كقولنا  
 كشف الحق من مذهب وما انفعالاتهم من عادتهم كقولنا خير الحيوانات عندنا  
 ما عدم فحده عند غيرهم من مفسراتهم واداب كالا من الشرعية وغيرها مما  
 يبلغ اشهر بحيث لا يثبت الا ليات وحقق بينهما كالات لا يثبت في نفسه  
 خالية عن جميع الامور المتعارفة لعقله حكرا ولا ليات دون المعلومات ووقتها  
 صالحة وقد ذكرنا كاذبة بخلاف الا ليات واكل قوم مشيولات بحسب عادتهم  
 وادابهم واكل اهل صناعاتهم مشيولات بحسب عادتهم واكل السلاطين قضايها  
 تسلم من انهم بنى عليها الكلام لرفعها من حيث لم يتفكر فيها بغيرها كاختلافها بين اهل  
 العلم كسليم الفقهاء مسائل اهل الفقه كما يستدل الفقيه على وجوب الزكاة في  
 الباقية بقوله عليه السلام في احدى النسخة **قال** انهم هذا خير واحد ولا تسلم الله  
 قفول الله قد ثبت هذا في علم اصول الفقه فلا بد ان نأخذ به **هو** ما استدلوا به  
 لافق من المشهورات واستدلوا به لا يسمي **قال** لا والتمس منه الزام الخطم **قال** من هو **قال**  
 عزاد **قال** لا عندنا الا بالبرهان في منوال القبولات **قال** قضايها لا تخرج من الحق في الحكم  
 من الحجرات والكرامات **قال** انما كاذبها ولا وليا ولا حجة **قال** من هو **قال** من هو  
 العلم والزهدي **قال** انما كاذبها في تعظيم امر الله تعالى الشفقة على خلق الله تعالى  
 وهي قضايها بحكم العقل حكرا **قال** مع حق فيقتضيه كقولنا ان طين بالليل  
 ساق في القياس المركب من المقبولات والمطلقات يسمى خطابة والتمس منها  
 في خيال الناس فيما بينهم من الامور معاشرهم وعادتهم كما يفتوا الخطيب وما هو كماله

من غير اليقينات المشهورات وهو قضايها بغيرها جميع الناس سبب شيئا  
 فيما بينهم ما اشتراكها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وما كان في  
 شايهم من الحق كقولنا مراعاة الضعيف حق وما ما فيه من الحجة كقولنا  
 كشف الحق من مذهب وما انفعالاتهم من عادتهم كقولنا خير الحيوانات عندنا  
 ما عدم فحده عند غيرهم من مفسراتهم واداب كالا من الشرعية وغيرها مما  
 يبلغ اشهر بحيث لا يثبت الا ليات وحقق بينهما كالات لا يثبت في نفسه  
 خالية عن جميع الامور المتعارفة لعقله حكرا ولا ليات دون المعلومات ووقتها  
 صالحة وقد ذكرنا كاذبة بخلاف الا ليات واكل قوم مشيولات بحسب عادتهم  
 وادابهم واكل اهل صناعاتهم مشيولات بحسب عادتهم واكل السلاطين قضايها  
 تسلم من انهم بنى عليها الكلام لرفعها من حيث لم يتفكر فيها بغيرها كاختلافها بين اهل  
 العلم كسليم الفقهاء مسائل اهل الفقه كما يستدل الفقيه على وجوب الزكاة في  
 الباقية بقوله عليه السلام في احدى النسخة **قال** انهم هذا خير واحد ولا تسلم الله  
 قفول الله قد ثبت هذا في علم اصول الفقه فلا بد ان نأخذ به **هو** ما استدلوا به  
 لافق من المشهورات واستدلوا به لا يسمي **قال** لا والتمس منه الزام الخطم **قال** من هو **قال**  
 عزاد **قال** لا عندنا الا بالبرهان في منوال القبولات **قال** قضايها لا تخرج من الحق في الحكم  
 من الحجرات والكرامات **قال** انما كاذبها ولا وليا ولا حجة **قال** من هو **قال** من هو  
 العلم والزهدي **قال** انما كاذبها في تعظيم امر الله تعالى الشفقة على خلق الله تعالى  
 وهي قضايها بحكم العقل حكرا **قال** مع حق فيقتضيه كقولنا ان طين بالليل  
 ساق في القياس المركب من المقبولات والمطلقات يسمى خطابة والتمس منها  
 في خيال الناس فيما بينهم من الامور معاشرهم وعادتهم كما يفتوا الخطيب وما هو كماله

من غير اليقينات المشهورات وهو قضايها بغيرها جميع الناس سبب شيئا  
 فيما بينهم ما اشتراكها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وما كان في  
 شايهم من الحق كقولنا مراعاة الضعيف حق وما ما فيه من الحجة كقولنا  
 كشف الحق من مذهب وما انفعالاتهم من عادتهم كقولنا خير الحيوانات عندنا  
 ما عدم فحده عند غيرهم من مفسراتهم واداب كالا من الشرعية وغيرها مما  
 يبلغ اشهر بحيث لا يثبت الا ليات وحقق بينهما كالات لا يثبت في نفسه  
 خالية عن جميع الامور المتعارفة لعقله حكرا ولا ليات دون المعلومات ووقتها  
 صالحة وقد ذكرنا كاذبة بخلاف الا ليات واكل قوم مشيولات بحسب عادتهم  
 وادابهم واكل اهل صناعاتهم مشيولات بحسب عادتهم واكل السلاطين قضايها  
 تسلم من انهم بنى عليها الكلام لرفعها من حيث لم يتفكر فيها بغيرها كاختلافها بين اهل  
 العلم كسليم الفقهاء مسائل اهل الفقه كما يستدل الفقيه على وجوب الزكاة في  
 الباقية بقوله عليه السلام في احدى النسخة **قال** انهم هذا خير واحد ولا تسلم الله  
 قفول الله قد ثبت هذا في علم اصول الفقه فلا بد ان نأخذ به **هو** ما استدلوا به  
 لافق من المشهورات واستدلوا به لا يسمي **قال** لا والتمس منه الزام الخطم **قال** من هو **قال**  
 عزاد **قال** لا عندنا الا بالبرهان في منوال القبولات **قال** قضايها لا تخرج من الحق في الحكم  
 من الحجرات والكرامات **قال** انما كاذبها ولا وليا ولا حجة **قال** من هو **قال** من هو  
 العلم والزهدي **قال** انما كاذبها في تعظيم امر الله تعالى الشفقة على خلق الله تعالى  
 وهي قضايها بحكم العقل حكرا **قال** مع حق فيقتضيه كقولنا ان طين بالليل  
 ساق في القياس المركب من المقبولات والمطلقات يسمى خطابة والتمس منها  
 في خيال الناس فيما بينهم من الامور معاشرهم وعادتهم كما يفتوا الخطيب وما هو كماله





فهو التوفيق بين علم مسائل العلوم وهو ما تضمنت له ما ما تصديقات واما المقادير  
 فهو حدود الموضوعات واجزائها وجزئياتها واعراضها الذاتية واما التصديقات  
 فكما جئنا بنسبها وليس علم مستعاره كقولنا في علم الهندسة المقادير والمسألة لشيء  
 واحد متسلسلة واما غير بنينه بنفسها فان ادعى المنع لم يوافق بحسب النظر سميت احكاما  
 من موضوعات كقولنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم بان تلقوا بالانكار  
 والشك سميت مصادرات كقولنا ان نعلم ان كل شيء دائري وفي كرت  
 الموضوع جزء من العلم على جهة نظر لا نهكنا ليريد به التصديق في الموضوعية فهو ليس من  
 اجزاء العلم بل هو من مقتضات الشرع فيه على كقولنا ان يد  
 تصلي الموضوع فهو من اليكاد وليس جزء آخر بلا اشتغال وكما للمساكن في  
 المطالبات التي هي من عليها في العلم الكنت كسبية فلها من موضوعات وهي كالات اما موضوعها  
 فكل يكمل من خواص العلم كقولنا كل مقدار ما مشاك لا خروا ميا بين المقدار من موضوع علم  
 الهندسة وتذكريك من موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار من سطح في نسبة  
 فهو ضلعها محيطه اطرافه والمقدار من موضوع العلم وتذكريك في المسألة مع كقولنا  
 في النسبة فهو عرض ذاتي وتذكريك من موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن تصغيره  
 الخط من من المقدار وتذكريك من موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل خط  
 على خطين زاوية حرة اما في امتداد او متساويان او ما في الخط من من المقدار  
 وتذكريك في المسألة مع قيامه على خط وهو عرض ذاتي في تذكريك عرض ذاتي كقولنا  
 كل مثلث فان زواياه مثل قائماتين فكل مثلث عرض ذاتي المقدار وتذكريك من  
 عرض ذاتي كقولنا كل مثلث متساوي الساقين فان زوايتي قاعدته متساويتا وهذه  
 من موضوعات المسائل واما ما في موضوعات العلم واجزائها واعراضها الذاتية واما  
 جزئياتها واما ما في موضوعات العلم الذاتية فكل من العلم فلا بد ان يكون خاضعة







